



DR MOHAMED CHATOU

Le tapis amazigh :
identité
création, art
et histoire

الأمازيغي العالمي

Amadapresse

www.amadalamazigh.press.ma

LE MONDE
AMAZIGH

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ اوكدورت - الإبداع القانوني 2001/0008 الترخيم الدولي: 1114/1476 العدد: 233 يونيو 2020/2970 - JUIN - 2020 - 5 دراهم



أمازيغ يتنفضون ضد قانون البطاقة الوطنية



تتويج فاطمة الزهراء المور
ضمن العشرة الأوائل وطنيا في الإستشارة الموسعة



الفنان الأمازيغي جواد أمازيغ
الفنانون الأمازيغ
لا يحظون بالتقدير اللازم
في وطنهم الأم



إقصاء الأمازيغية.

أمازيغ يتنفضون ضد قانون البطاقة الوطنية



الاتحاد الأوروبي يرد على التنظيمات الأمازيغية؛
ليبيا ضمن أولويات الأجندة الأوروبية

#نبقاو على بال
AFP

أبنائه وبناته.

ومادامت هذه النماذج هي التي تشكل الأغلبية في الحكومة وفي البرلمان، فإننا كمواطنين سنبرح مكاننا على جميع المستويات، لأن مثل هؤلاء يتخذون الدين مطية وسلما للصعود على سواعد المغاربة دون أي اعتبار لمشاعرهم ولا أي احترام لحقوقهم الإنسانية ولا حقوقهم المهنية ولا حقوقهم الثقافية والهوياتية والاجتماعية. ان الامر يستدعي الوقوف مئات المرات، والتفكير ألف مرة وطرح سؤال من يمثنا؟ فان كان رئيس الحكومة الامازيغي اللسان والهوية والتاريخ ينكر على نفسه حقه في الاعتراف بامازيغية المغرب، وهو الذي تعهد أمامي وأمام زملاء لي، اثناء دعوته لنا الى بيته لمناقشة قضية الامازيغية، مباشرة بعد تعيينه رئيسا للحكومة، ووعده بالاهتمام بالقضية الامازيغية بكل ابعادها، والى حدود الان لم نر من وعوده شيئا وهو المؤمن بالمرجعية الدينية التي تقول «المؤمن إذا عاهد وفي».

خلاصة الكلام، أن من تولوا أمورنا، ليسوا للأسف لا في مستوى المبادئ والاحكام الشرعية التي انزلها الله في قرانه الحكيم والتي يستغلونها صباح مساء، وليسوا في مستوى القوانين والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب درءا لانتقادات المنتظم الدولي، بل يشوهون سمعة المغرب ومؤسساته، وليسوا في مستوى القوانين الوضعية الوطنية التي من المفروض فيها أن تحمي المواطنين عبر المؤسسات التي يستغلونها للأسف لأنفسهم و فقط حتى فقد المواطن ثقته فيهم ومنها.



امينة ابن الشيخ

صرخة
بها
نفسا

الأول بعدم التصريح بمشغليه إلا في يوم 19 يونيو الجاري، بعد افتضاح زميله الرميدي. وخرق القانون على مستوى آخر، لأن القانون المنظم لصندوق الضمان الاجتماعي، خاصة مادته السابعة، تنص على انه يمنع على أي شخص العضوية في المجلس الإداري، وبالأحرى رئاسته، إذا كان في وضعية غير قانونية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اما وأنه وزير على القطاع، فإنها ام الهازل، وتستوجب العقاب مع ظروف التشديد.

من عقدين من الزمن بحجة أنها ترفض التصريح بنفسها، بصفته كمحامي بل بصفته وزير دولة مكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان، بل الأكثر من ذلك ولتغطية الخطأ الذي اقترفه، زاد الطين بلة، عندما أمر والد المرحومة بالتصديق على ورقة يعترف من خلالها الأب المكلم على أن مصدر المشكل ليس معالي الوزير بل ابنته. إن الوزير عبر ذات الورقة يكون قد ارتكب جرمن، الأول يدخل في إطار قانون الشغل وهي الاعتراف بعدم تسجيل مشغلته لدى المصالح الاجتماعية، والجرم الثاني أخلاقي لأنه سمح لنفسه من جهة بتشويه

نعيش هذه الأيام حدثين هامين، الأول يتعلق بتقديم مشروع رقم 20/04، يخص بطاقة التعريف الوطنية، والذي بدأ التداول في بنوده ومضامينه في البرلمان، فانطلق النقاش فيه داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب تحديدا. هذا المشروع اقترح العديد من

المقتضيات بشأن تغيير البطاقة الوطنية للمغاربة، لكن الثقب أو الخلل ا لقاتل يكمن في



كون المشروع أقصى الامازيغية وحروفها الأصلية «تيفيناغ» من الكتابة بها على البطاقة الوطنية.

و حتى نكون منسجمين مع قناعاتنا المبدئية، ومع الدستور المغربي الذي نص على رسمية الامازيغية منذ سنة 2011، فقد طالبنا بعمية رفقائنا في النضال عبر رسائل وبيانات وعرائض توجهنا بها إلى نواب الأمة الممثلين والفرق البرلمانية، وإلى اللجنة المكلفة بمناقشة المشروع، قدمنا من خلال هذه الرسائل والعرائض مقترحاتنا لإدراج اللغة الامازيغية بحروفها تيفيناغ في بطاقة هوية المغاربة، لتكون بالفعل بطاقة تمثل كل المواطنين والمواطنات، وتكون أيضا بطاقة هوية حقيقية، يجد فيها المغاربة ذواتهم، وتعكس فعلا الشخصية المغربية بتنوعها الثقافي واللغوي الذي ميزها منذ الأزل.

الحدث الثاني، مرتبط بوزير حزب العدالة والتنمية، مصطفى الرميدي وزميله في الحزب وفي الحكومة محمد أمكران، الذين أقاما الدنيا ولم يقعداها، وأصبحا حديثا الجميع، لما لهما من ارتباط وثيق بمنصبين وزاريين من جهة، ومن جهة أخرى لارتباطهما بحياة المواطنين المدنية والسياسية والاجتماعية والحقوقية والمهنية.

إنهما الوزيران، الذين اكتشف الرأي العام الوطني تهريهما من التصريح بمشغليهما لدى مصالح الضمان الاجتماعي. طبعا الفعل ليس بحدث عادي كما يروج لذلك بعض عديمي المسؤولية الأخلاقية والسياسية، لأن مصطفى الرميدي لم يصرح بكاتبته في سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي اشتغلت معه لأكثر

سمعة مشغلته في الحياة ليس لها عن نفسها

وهي الأخرى
امكانية الدفاع
ومن جهة أخرى
بإذلال أب حزين
على ابنته لا حول
له ولا قوة.

الجريمتان في حقيقة الأمر تستوجبان ترتيب الجزاء، لأنهما صادرتان عن يفترض فيه أنه يسهر على تطبيق القانون، صادرتان عن وزير ومحامي وسياسي يتخذ الدين وتشرع الله غطاءا لممارساته السياسية وهو الحارس الأمين على حقوق الانسان، بالنظر إلى منصبه.

محمد أمكران، وزير التشغيل والادماج المهني، هو الوزير الثاني، الذي ارتكب بدوره جرم عدم التصريح بموظفيه أو مشغليه، وهو الحارس الأمين «يا حسرا» على حقوق العمال والموظفين، أكثر من هذا وذاك، إنه رئيس المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. إنه خرق القانون في المستوى



في هذا الصدد قال الحكم الامازيغي:

ⵏⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵓⵎⵎⵓⵏ

Mqqar ikla ulgmaD ikkst imi nns

الألوان الزاهية لا تجعل الافعى محبوبة

سيقول قائل، ماهي العلاقة التي تجمع بين الحدثين؟

الجواب بسيط جدا وعميق في آن واحد، ذلك أننا في وطننا هذا، يبقى الجدل قائما والسؤال مطروحا حول الثقة في المؤسسات وفي المسؤولين. والنتيجة التي يمكن الخروج بها هي أنه لا شرعية أخلاقية لمثل هؤلاء، خاصة إن كنا نراهن فعلا على مغرب متقدم حاضن لكل

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

• Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:

نسخة 10.000

amadalamazigh@yahoo.fr

Web:

www.amadalamazigh.press.ma

• السحب:

GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

SAPRESS

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• Editeur

• ملف الصحافة:

* الإيداع القانوني:

2001/0008

* الترخيم الدولي: 1114-1476

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة

أ.م.ش. 06-046

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط

Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

منتصر أحوي (إثري)

• المتعاونون:

خيرالدين الجامعي

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك

• المديرية المسؤولة:

أمينة الحاج حماد

أكدورت

ابن الشيخ



الإمازيغية في زمن كورونا

أثارت المادة الرابعة من مشروع قانون بطاقة التصريف الوطنية التي تنص على أن تتضمن البطاقة على وجهها الأمامي معكيات حاملها بالحروف العربية واللاتينية. احتجاج فعاليات مدنية رأت في الأمر إقصاء اللغة الأمازيغية ودعت لتدارك ذلك. وعبرت عدة منظمات أمازيغية عن تضررها وقلقها الشديد من إقصاء اللغة الأمازيغية من هذا المشروع. معتبرة أن هذا الإقصاء خرقا لمقتضيات الدستور. والقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي حدد الأجل القصوى لمراحل تفعيله. وفي هذا الإطار ارتأت الجريدة تسليط الضوء على الموضوع من خلال ملف هذا العدد.

الأمازيغ ينتفضون ضد قانون البطاقة الوطنية

ودعت الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية "كل المتدخلين والمعينين بالتشريع وخاصة الفرق البرلمانية إلى اقتراح تعديلات وجهية تهم الكتابة باللغة الأمازيغية وحررها تيفيناغ على البطاقة الوطنية الإلكترونية للتعريف إلى جانب اللغة العربية". مشيرة إلى استمرار "الحكومة المغربية في نهج سياسات التمييز ضد الأمازيغية في مختلف السياسات العمومية والقطاعية".

وشدد ذات المصدر على "ضرورة توحيد الجهود وحرص صفوف الحركة الأمازيغية الديمقراطية والمناضلة لبناء وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان. كمنطلق لبناء مغرب متعدد ومستوعب لتنوعه اللغوي والثقافي ويقطع عمليا مع عقود الانتهاكات والتمييز والعنصرية ضد الأمازيغية".

وقال المكتب الوطني للفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، إنه يتابع "مسار إدماج وتفعيل الأمازيغية في السياسات العمومية من طرف الدولة المغربية وأجهزتها التنفيذية والتشريعية بقلق كبير، وإذ تسجل بلادنا في المسار الحقوقي والديمقراطي ومؤشرات التنمية عدة تراجع بسبب عدم احترامها للمعايير الدولية ذات الصلة، كما يوازيه عدم التزامها بالمقتضيات الدستورية، وخاصة المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة". وفق ما جاء في البيان.

"صوت المرأة الأمازيغية": إقصاء الأمازيغية من "البطاقة الوطنية" خرق للدستور والقانون

اعتبرت جمعية "صوت المرأة الأمازيغية" أن إحالة مشروع القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، والذي ينص في المادة 4 منه على اعتماد الحروف العربية واللاتينية دون الأمازيغية، (اعتبرته) "ضربا صارخا وتغييب وإقصاء تام لمقتضيات المادة 21 من القانون التنظيمي رقم 26.16 التي تنص على كون البيانات المتضمنة في الوثائق الرسمية، كالبطاقة الوطنية للتعريف، تحرر باللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ، إلى جانب اللغة العربية".

وسجلت "صوت المرأة الأمازيغية"، في بيان، ما قالت عنه "خروقات متتالية لمقتضيات كل من الفصل الخامس من الدستور وكذا القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في الحياة العامة، والذي ينص على استعمال الأمازيغية على مستوى ممارسات القطاعات الحكومية والمؤسسات الرسمية للدولة، وفي الحياة العامة".

وقالت "إمسي" إن "هذا الخرق الجديد لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، يعد بمثابة إقصاء تشريعي في حق حرف اللغة الأمازيغية تيفيناغ، ويشكل تلمصا واضحا للدولة من التزاماتها الدستورية والقانونية". ونددت جمعية صوت المرأة الأمازيغية "بإقصاء اللغة الأمازيغية وحرورها تيفيناغ في المادة 4 من مشروع القانون". وحملت "المسؤولية للحكومة وكافة الفاعلين السياسيين في إعداد مشروع القانون بصيغته الحالية".

وطالبت الهيئة النسائية "برفع التمييز اللغوي في التشريعات الوطنية"، مطالبة "بإجراء تعديلات لمشروع القانون حتى يتضمن اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية كما أقرها دستور 2011، حتى ينسني لنا تقديم مشروع قانون ديمقراطي دستوري لكافة المغاربة". وفق ما جاء في البيان.

الوطنية "بدون أمازيغية يتنافى مع الدستور ومع المواثيق الدولية

عبرت التنسيقية الجهوية سوس ماسة للهيئة المغربية لحقوق الإنسان عن قلقها من تغييب اللغة الأمازيغية من الجيل الجديد للبطاقة الوطنية. واعتبرت التنسيقية مشروع القانون المتعلق بالبطاقة الوطنية الإلكترونية 04\20 المتعلق بالبطاقة الوطنية الجديدة "تراجعا بالقياس لما سبق".

واستنكرت التنسيقية الجهوية إقصاء اللغة الأمازيغية التي ينص الدستور المغربي على أنها اللغة الرسمية للمغرب إلى جانب العربية. وأشارت إلى أن هذا القانون "يشكل خرقا ويتنافى مع الدستور المغربي ومع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ومع العهود الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الثقافية واللغوية والتنوع الثقافي وحماية



اللغات الأم". وطالبت التنسيقية الجهوية سوس ماسة للهيئة المغربية لحقوق الإنسان "بالتراجع عن هذا الإجراء وتصحيح الوضعية بإدماج اللغة الأمازيغية وكتابتها بحرف تيفيناغ في البطاقة الوطنية".

فيدرالية أمازيغية ترفض "قانون البطاقة الوطنية" وتمتدح إقصاء الأمازيغية

عبر المكتب الوطني للفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب عن استنكاره لإقصاء الكتابة باللغة الأمازيغية وحررها تيفيناغ، واعتماد اللغة الرسمية العربية فقط إلى جانب اللغة الأجنبية "الفرنسية". في مشروع القانون رقم 20.04 والمتعلق بالبطاقة الوطنية الإلكترونية للتعريف.

وأشار المكتب في بيان، إلى أنه تلقى إلى جانب كل فعاليات ومنظمات الحركة الأمازيغية والمدنية والحقوقية، وباستغراب كبير، محاولة الحكومة المغربية الرامية إلى تمرير مشروع القانون رقم: 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية الإلكترونية للتعريف، بعد المصادقة عليه وتقديمه للبرلمان من خلال لجنة الداخلية والسكنى والتعمير.

وأكدت الفيدرالية، رفضها "مشروع قانون رقم: 20.04 الذي يتعارض جملة وتفصيلا مع مقتضيات الفصل 5 من الدستور، ومع المادة: 21 من الباب السادس للقانون التنظيمي رقم: 26.16، ولخالفته أحكام الدستور المغربي".

الإمازيغية في مشروع القانون رقم 20.04 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والذي سيعرض على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بالبرلمان يوم الأربعاء 17 يونيو المقبل.

وأوضحت كل من منظمة تامابوت، الجامعة الصيفية أكادير، كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب، كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال والتنسيق الوطني الأمازيغي، في بيان مشترك، أن "هذا الخرق الجديد لمقتضيات الدستور، والقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي حدد الأجل القصوى في مراحل تفعيله، مما يتطلب العمل بمقتضياته عند سن كل قانون جديد يهم الحياة العامة الوطنية، يؤكد استمرار الإقصاء التشريعي في حق الأمازيغية الذي يكرس لواقع التمييز اللغوي الذي تمارسه المؤسسات على الأمازيغ، وينتج من جديد تلمص الحكومة والدولة من التزاماتها الدستورية لتحقيق المساواة وتدارك عناصر الميز في القوانين السابقة، وإعمال مبدأ

الإتحادات الجمعوية بتافراوت تمتدح إقصاء الأمازيغية من قانون "البطاقة الوطنية"

عبرت الإتحادات الجمعوية لدائرة تافراوت، إقليم تيزنيت، عن استنكارها لإقصاء اللغة الأمازيغية من مشروع قانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الذي صادقت عليه الحكومة في مجلسها الحكومي، وستشعر لجنة الداخلية والسكنى والتعمير في مناقشته يوم الأربعاء المقبل.

وقال النسيج الجمعوي بتافراوت، في بيان مشترك، إن هذا الإقصاء يتنافى مع مقتضيات الدستور المغربي الذي أقر منذ سنة 2011 بالطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ويضرب في العمق القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي دخل حيز التنفيذ منذ شتنبر 2019.

واعتبرت الإتحادات الجمعوية مشروع قانون البطاقة الوطنية، إجحافا في حق المكتسبات الدستورية للقضية الأمازيغية وتناقضا واضحا مع المادة 21 من القانون التنظيمي لتفعيل رسمية الأمازيغية.

وطالبت المصدر، الجهات المعنية والمسؤولة، برفع هذا الإقصاء تماشيا مع مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي للأمازيغية، والعمل على تعديل المشروع المذكور لإضافة الكتابة باللغة الأمازيغية وحرورها تيفيناغ في الجيل الجديد من البطاقة الوطنية.

بسبب إقصاء الأمازيغية.. "أزطا" تطالب بتعديل "قانون البطاقة الوطنية"

راسلت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة - أزطا أمازيغ، كل من رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية وسياسة المدينة، مجلس النواب، أعضاء لجنة الداخلية ورؤساء الفريق النيابية والمجموعات النيابية بشأن إدخال تعديلات على مشروع القانون 04.20 المتعلق ببطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، المزمع مناقشته في لجنة الداخلية والجماعات الترابية وسياسة المدينة بمجلس النواب، يوم الأربعاء 17 يونيو 2020.

وقالت أزطا إن هذا المشروع الذي تمت إحالته على مجلس النواب بعد أن صادق عليه مجلس الحكومة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 مارس 2020، "أغفل التنصيص على استعمال اللغة الأمازيغية وحرورها تيفيناغ في كتابة البيانات المضمنة في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، متجاهلة بذلك منطوق الفصل الخامس من الدستور المغربي ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية".

وسجلت الشبكة الأمازيغية "بكل أسف" هذا الاختلال الذي يشوب مشروع القانون، "فإننا ندعوكم إلى المساهمة في إدخال تعديلات المادة على الرابعة من مشروع القانون 04.20 لتنسجم مع ما جاء في القانون التنظيمي رقم 26.16 ولا سيما المادة 21 منه". تورد المراسلة. وأردف المكتب التنفيذي لأزطا: "إننا في أزطا أمازيغ نراهن على اجتهدكم وعلى حسنكم الديموقراطي لإصلاح أعطاب مشروع القانون وتجويد مضامينه".

تنظيمات أمازيغية: إقصاء الأمازيغية من "البطاقة الوطنية" يكسر التمييز الذي تمارسه المؤسسات على الأمازيغ

قالت عدد من التنظيمات الأمازيغية، إنها تلقت "بقلق وتدمير شديدين إقصاء اللغة

تنسيقية حقوقية: قانون "البطاقة



المحامي والقاضي السابق الصافي مومن علي

يطالب رئيس مجلس النواب بإحالة مشروع قانون البطاقة الوطنية على المحكمة الدستورية

وأشار إلى أنه «نظرا للتكامل الموجود بين المعطيات الأصلية المحررة في سجلات الحالة المدنية ورسوم الولادة، فإن هذا الأمر - على عكس ما زعمته الحكومة - سيكون مساعدا بل ومسهلا لعملية تحيين الأمازيغية في هذه السجلات والرسوم، وكما أنه سيكون كذلك بمثابة تدشين الشروع في هذا التحيين». وأضاف «أنه مهما كان الحال فإن المحكمة الدستورية هي المؤهلة نوعيا لحسم هذا الخلاف، بالقول بصحة التبريرات المدلى بها لإقصاء الأمازيغية من البطاقة الوطنية الجديدة، أو بعدم صحتها.

المعيب لإعادة النظر فيه وفق المتطلب الدستوري والقانوني، غير أنها عوض قيامها بذلك، أدلت عن طريق مسؤول أمني تابع لوزارة الداخلية، بتبريرات واهية ومهزوزة، تزعم بها أن إدراج الأمازيغية في البطاقة الوطنية، مرتبط بإدراجها أولا في سجل الحالة المدنية ورسوم الولادة. وأوضح أنه «حيث طالما كانت المعطيات الواجب إدخالها باللغة الأمازيغية إلى البطاقة الوطنية الجديدة، تعتبر من حيث جوهريها متطابقة مع نفس المعطيات الواردة في سجلات الحالة المدنية ورسوم الولادة، على اعتبار أنها لا تعدو أن تكون الا مجرد ترجمة شكلية أمازيغية لها، فإنه والحالة هذه لن يكون حتما ما سيقع تضمينه في البطاقة الجديدة، متعارضا أو مخالفا مع ما هو مضمن في السجلات والرسوم السالفة الذكر، وأنه من هنا تكون مبررات الحكومة لإقصاء الأمازيغية من هذه البطاقة غير جديرة بالاعتبار، الشيء الذي يبقى معه مشروع القانون رقم: 4.20 المعيب، غير دستوري لقيامه بهذا الإقصاء».

عليه والذي ينص في مادته الرابعة على كتابة بعض معطيات النسخة الجديدة للبطاقة الوطنية بالحروف العربية واللاتينية، دون أن ينص كذلك على تدوينها بالحروف الأمازيغية، فإنه بذلك يكون قد خالف صراحة منطوق الفصل الخامس من الدستور، الذي جعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، مقررًا إدماجها في جميع مجالات الحياة العامة، كما أنه خالف أيضا مضمون المادة 21 من القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، الذي نص على وجوب تحرير البطاقة الوطنية، باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية. وأكد «أن مخالفة هذا المشروع للدستور ولللقانون التنظيمي ثابتة لا غبار عليها، بدليل ثبوت إقصائه اللغة الأمازيغية من البطاقة الوطنية الجديدة». وشدد، الناشط والفاعل الأمازيغي، على «أنه أمام وقوع هذا الخرق فقد كان من المنطقي أن تقوم الحكومة من تلقاء نفسها، بسحب المشروع

راسل الصافي مومن علي، محامي بهية المحامين بالدار البيضاء، رئيس مجلس النواب، من أجل مطالبته بإحالة مشروع القانون رقم: 4.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني، قبل مناقشته والمصادقة عليه، على المحكمة الدستورية لتبث في مطابقته للدستور وذلك توفيرًا للجدد والوقت، وكذا لضمان اطمئنان قلب السادة الأعضاء المحترمين في تداولهم حول قانون سليم من أي عيب دستوري». وأكد العضو السابق في المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الصافي مومن علي، بأن «الفقرة الثالثة من الفصل 132 من الدستور التي تقضي بإمكانية رئيس مجلس النواب أن يحيل القوانين أو الاتفاقيات الدولية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، أو قبل المصادقة عليها، إلى المحكمة الدستورية لتبث في مطابقتها للدستور». وأضاف أن «مشروع القانون رقم: 4.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني، الذي أحالته الحكومة على مجلسكم الموقر للمصادقة

هوية البطاقة وهوية المواطنين

ولأنه لا يصح إلا الصحيح، فقد انقلبت الآية في النهاية وحكم التاريخ بأن تعود الأمور إلى وضعها المنطقي مع دستور 2011، بعد 55 سنة من التمييز الثقافي واللغوي والهوياتي، وكانت تلك نهاية مهزلة إنكار الدولة لهوية أبنائها في قانونها الأسمى، ليختفي النقاش القديم الذي أضع نصف قرن من تاريخنا الحديث، كنا خلاله نؤدي ضرائبنا للدولة ونعيش بهوية قسرية ومصطنعة، ليظهر بعد ذلك نقاش كاريكاتوري بقناع الأعداء "التقنية"، وهو نقاش بصيغة "نعم ولكن لا"، والجميع يعلم أن ذلك ضرب من العيب لا معنى له سوى إضاعة مزيد من الوقت، وعرقلة التغيير من طرف



أحمد عصيد

ترمز بطاقة الهوية، أي بطاقة التعرف الوطنية، إلى هوية حاملها بوصفه مواطنا للدولة، وذلك من خلال تحديد اسمه ونسبه العائلي وسنة ميلاده ثم صورته وعنوان سكنه.

إن الهوية هنا هي هوية مواطنة وانتماء للدولة الوطنية، ولهذا تعكس هذه البطاقة أيضا من خلال هوية الشخص هوية الدولة نفسها، عبر اللغة المستعملة والأسماء الشخصية وجغرافيا الانتماء، وعندما يطرأ تغيير ما على الدولة ينعكس ذلك حتما على هوية مواطنيها وبالتالي على بطاقتها الوطنية، كمثل أن تعترف الدولة بلغة من لغاتها أو بمكون من مكوناتها الهوياتية، أو أن تنتقل الدولة من نموذج سياسي إلى آخر، حيث نجد لذلك أثرا مباشرا في البطاقة ذاتها، وذلك حتى لا تقع الدولة في مشكلة أن تصبح "هوية البطاقة" مفارقة لهوية المواطنين وغير معبرة عن الوضع الجديد للدولة، ما قد يؤدي إلى عدم شعور هؤلاء المواطنين برابطة الولاء والانتماء للدولة عبر بطاقة التعرف بسبب عدم احترام الدولة لهم، وهذه هي الحالة التي نتجه بنا نحوها وزارة الداخلية المغربية: أن نحمل بطاقتنا تشير إلى هوية الدولة والسلطة، لكنها ليست بالضرورة هويتنا، أو لنقل إنها هويتنا كما ننظر إليها السلطة، وكما تتردنا أن نكون: عربا بقبعية لاتينية.

سيقول قائل إن هذا الوضع ليس جديدا بالنسبة لنا، فالدولة المغربية منذ استقلالها سنة 1956 وهي تفرض هويتها الخاصة في أوراق هويتنا تحت شعار "العروبة والإسلام"، مع الانفتاح على الفرنكوفونية والإرث الكولونيالي للدولة الحامية من خلال الأزواجية العربية - فرنسية، في ذلك الوقت كانت الأمازيغية - الهوية الأكثر عراقية على الأرض المغربية - ترمز للترقية والاستعمار، وكانت "العروبة" القادمة من جزيرة العرب إطارا يعتبر "وطنيا" و"جامعا"، بل حتى الفرنسية اعتبرت "جامعة" للمغاربة لأنهم يتعلمونها في المدرسة.

المناضلة الأمازيغية والإعلامية أمينة ابن الشيخ؛ تبريرات وزارة الداخلية بشأن إقصاء الأمازيغية من «البطاقة الوطنية» تعتبر ضربا صارخا للدستور والقانون

و عقود إزدياد و شواهد السكنى و كل الوثائق التي لها علاقة بهوية المواطنين باللغة الأمازيغية و بحروفها تيفيناغ بأثر رجعي إلى حين أن تتضمن كل تلك الوثائق المعلومات باللغة الأمازيغية، لتفعل الدستور ومكتسباته المتعلقة بالإقرار برسمية الأمازيغية إلى جانب العربية منذ يوليو 2011، وكذلك للقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل رسمية الأمازيغية، والذي صدر بالجريدة الرسمية منذ شتنبر الماضي".



أمينة ابن الشيخ

انتقدت أمينة ابن الشيخ، رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب، تبريرات وزارة الداخلية حول عدم إدراج اللغة الأمازيغية بحروفها تيفيناغ في مشروع قانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني، والذي بررته وزارة لفتيت بـ"مسألة تقنية".

وتعقبها على قول الوزارة إن "الوثائق والسجلات المرجعية التي تحدد الهوية الشخصية لا تتضمن

اللغة الأمازيغية ليتسنى إدراجها في بطاقة التعريف الوطنية". قالت ابن الشيخ إن هذه المبررات تعتبر "ضربا وتعدي صارخ على مقتضيات المادة 21 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في الحياة العامة، والذي ينص على كون البيانات المتضمنة في جميع الوثائق الرسمية، تحرر باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية".

وأضافت ابن الشيخ: "حتى وإن كان الأمر كذلك، فمن الواجب على وزارة الداخلية أن تسرع في سن قانون يلزم ضبط الحالة المدنية ورؤساء المقاطعات والجماعات الترابية وكل الإدارات والمؤسسات التابعة لها، بإصدار تلك الوثائق من حالة مدنية

التجمع العالمي الأمازيغي يطالب نواب الأمة بالترافع من أجل الكتابة باللغة الأمازيغية في الجيل الجديد للبطاقة الوطنية

خلال تقديمه للرأي العام، ضمن فعاليات الدورة الثالثة للأبواب المفتوحة للأمن الوطني التي نظمت بمدينة طنجة اذناك. وطالب التجمع حينها المدير العام للأمن الوطني بالكتابة باللغة الأمازيغية وبحرفها تيفيناغ في الجيل الجديد من بطاقة التعريف الوطنية، انسجاما مع الدستور المغربي واعمالا لمقتضيات القانون التنظيمي لأجراة اللغة الأمازيغية الذي يدخل حيز التطبيق بمجرد صدوره في الجريدة الرسمية. كما طلب، حينها، بالكتابة باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية على كل (البيات و سيارات ومقرات وإدارات وأزياء رجال الأمن...) الواقعة تحت نفوذ المديرية العامة للأمن الوطني. واستعمال اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في الوثائق الرسمية للمديرية العامة للأمن الوطني.

عقد الزواج، جوازات السفر، رخص السياقة مختلف أنواعها و بطاقات الإقامة المخصصة للأجانب المقيمين بالمغرب، ومختلف البطاقي الشخصية والشواهد المسلمة من قبل الإدارة». وتفاعلا للتجمع، حسب رسالته، بغياب كلي للغة الأمازيغية وبحروفها تيفيناغ من الفصلين الرابع والخامس من مشروع القانون 04-20 الخاص بالبطاقة الوطنية للتعريف والذي تمت مناقشته في لجنة الخارجية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بجلسة يوم الأربعاء 17 يونيو 2020 الحالي. ويشار إلى أن التجمع العالمي الأمازيغي سبق وان راسل عبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني، في أكتوبر 2019 بخصوص إقصاء اللغة الأمازيغية من النموذج الجديد من بطاقة التعريف الوطنية. وتساءل التجمع حينها عن سبب غياب اللغة الأمازيغية وبحرفها تيفيناغ من النموذج الجديد من بطاقة التعريف الوطنية، وذلك

طلب التجمع العالمي الأمازيغي، فرع المغرب، نواب الأمة، بالترافع من أجل الكتابة باللغة الأمازيغية وبحروفها تيفيناغ في الجيل الجديد من بطاقة التعريف الوطنية الذي تعزز المديرية العامة للأمن الوطني إطلاقه بداية العام المقبل. وأكد التجمع، في رسالة وجهها لنواب البرلمان، بأن الدستور المغربي منذ فاتح يوليو من سنة 2011 أقر في فصله الخامس برسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وبعد ثمانية سنوات دخل، أخيرا القانون التنظيمي 26/16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، حيز التنفيذ بعد صدوره في الجريدة الرسمية تحت عدد 6816 بتاريخ 26 سبتمبر 2019. وأضافت ذات الرسالة أن القانون التنظيمي للأمازيغية حدد، وبالتدقيق مجموعة من الوثائق الرسمية والإدارية التي يجب أن تحرر باللغة الأمازيغية والتي حددها في البطاقة الوطنية،

الأمين العام لحزب التقدم والإشتراكية نبيل بن عبد الله؛ سدافع عن اعتماد الأمازيغية في بطاقة الهوية الوطنية ومشروع قانون البطاقة خرق للدستور وللقانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية

من القانون التنظيمي للأمازيغية تنص على أن مراحل تنزيل الفصل الخامس من الدستور تتطلب عشر سنوات، والبعض الآخر من الأوساط الرسمية يقول بوجود مشكل تقني محض، فإذا كانت هناك إشكاليات تقنية فلماذا لم تتم إثارها خلال المصادقة على القانون التنظيمي، و كان علي من ينتصر لهذا الرأي أن يوضح موقفه أكثر لأن الصعوبات التقنية ليست مبررا لأي موقف هدفه الوحيد الرجوع إلى ما قبل دستور 2011، والقانون التنظيمي نص بوضوح على توفير الإمكانيات اللازمة لذلك.



اعتبر نبيل بن عبد الله الأمين العام لحزب التقدم والإشتراكية، مشروع القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني خرقاً للقانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية وخرقاً كذلك لمقتضيات الدستور، مؤكداً أن حزب التقدم والإشتراكية سيتقدم بملاحظات شكلية وجوهرية في هذا الصدد.

وأوضح بن عبد الله، في تصريح لـ "العالم الأمازيغي"، أن القانون الذي تتم دراسته اليوم، من طرف لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، والذي ستشارك فيه رئاسة الفريق للمجموعة النيابية لحزب التقدم والإشتراكية، يعتبر خرقاً للقانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وللدستور، الذي ينص على أن اللغة الأمازيغية تأتي في نفس مرتبة اللغة العربية، وبالتالي يتعين أن نسير في اتجاه بلورة حضور اللغة الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة، بدءاً بالوثائق الإدارية.

وأضاف الأمين العام لحزب التقدم والإشتراكية أن "القانون التنظيمي أكد بوضوح على مجموعة من الوثائق الإدارية التي يجب أن تتضمن اللغة الأمازيغية، ومن ضمنها بطاقة التعريف الوطنية، وبالتالي مناقشة هذا القانون بلحته هذه، لا يمكن أن يكون لها جدوى إلا إذا تمت تصحيح العيب الذي يتضمنه".

وعبر عن أسفه بالقول: "إن الأمور ستم مع ذلك للمناقشة، وسيظل حزب التقدم والإشتراكية متمسكاً بهذه المسألة على أساس أنه سيبدل كل الجهود من أجل أن يتم إدخال حروف تيفيناغ والأمازيغية على هذه البطاقة الأساسية بالنسبة للهوية الوطنية".

واستغرب من ردود فعل بعض التيارات المحسوبة على الأغلبية، موضحاً: "الغريب في الأمر هو أن تأتي بعض التيارات السياسية التي تشكل جزءاً من الأغلبية، وتسعى إلى الزيادة في هذا الشأن، وأرى أن الأمر غريب، والسؤال المطروح، لماذا هذه الزيادة؟ فإذا كنتم ستأتون الآن إلى اللجنة من أجل الدفاع على اللغة الأمازيغية، فلماذا لم تقوموا بذلك عند المصادقة على النص في المجلس الحكومي وانتم طرف في الأغلبية؟ ولماذا لم توقفوا هذا النص عند هذه المرحلة، وتطلبوا في ذلك الإبان ضرورة مراجعته، نظراً لخرقه للدستور وللقانون التنظيمي".

مضيفاً في الصدد "بالطبع قد يأتي البعض للقول إن المادة 31

لحسن السعدي رئيس «شبيبة الأحرار»؛ نطالب بتعديل "قانون البطاقة الوطنية" ولن نقبل التراجع عن مكتسبات القضية الأمازيغية

وأكد السعدي أن "حزب التجمع الوطني للأحرار عبر في مناسبات عدة عن موقفه الثابت من القضية الأمازيغية، وأكد باللموس والأفعال على ترافعه ودفاعه من أجل تفعيل سليم للطابع الرسمي للأمازيغية".

وزاد المتحدث: "لا ينكر، إلا جاحد، ما قام به فريقنا داخل البرلمان من أجل إخراج القانون التنظيمي وفق صيغة تتلاءم مع انتظارات إيمانين".

وأردف السعدي: "تدرك أن هذا التحدي الجديد هو في بدايته خاصة وأن الأمر يتعلق بمشروع قانون أحيل منذ أيام على البرلمان وينتظره مسار تشريعي طويل، بدءاً بمناقشته داخل اللجنة المختصة ووصولاً إلى مرحلة التصويت". مبرزا في تصريحه أن ما "يبعث على الارتياح هو يقظة المجتمع وتتبعه للشأن التشريعي ببلادنا، الأمر الذي سيكون إيجابياً لحث البرلمان والحكومة على الانصات لنخب المجتمع والانتباه لأي خطوة يتم اتخاذها". وفق تعبيره.

منتصر إثري



طالب لحسن السعدي، الكاتب العام للفيدرالية الوطنية لشبيبة التجمع الوطني للأحرار، بتعديل قانون بطاقة التعريف الوطنية، مضيفاً: "لن نقبل التراجع عن مكتسبات القضية الأمازيغية".

وقال القيادي التجمعي في تصريح لـ "العالم الأمازيغي": "بعد اطلاعنا على مسودة مشروع قانون البطاقة الوطنية الجديدة، وإن كنا نستغرب عدم إدراج حرف تيفيناغ في مشروع القانون، تفعيلاً للدستور والقانون التنظيمي للأمازيغية، فإننا في نفس الوقت نثق في قدرة فريقنا البرلماني خاصة، ومؤسسة البرلمان عامة، على تعديل هذا القانون وتفعيل مقتضيات الدستور والانتصار للهوية المشتركة للمغاربة".

عبد الرحمن اليزيدي عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار؛ إحالة «قانون البطاقة الوطنية» على البرلمان مؤامرة جديدة للإجهاز على الأمازيغية

- جوازات السفر؛
- رخص السياقة بمختلف أنواعها؛
- بطاقات الإقامة المخصصة للأجانب المقيمين بالمغرب؛
- مختلف البطائق الشخصية والشواهد المسلمة من قبل الإدارة.

إن هذا الإصرار على السير في الاتجاه المعاكس للإرادة الملكية والتحول المجتمعية في شأن الهوية واللغة الأمازيغية يفضح مرة أخرى حقد الإسلاميين الإيديولوجي التاريخي ضد الأمازيغية و ضد التنوع الثقافي في مغرب الجميع.

إن إحتقار البعد الأمازيغي والسعي لإقباره عبر إصدار

تشريعات تغيب الأمازيغية وبأثار تمتد لعدة عقود أصبح سلوكاً سياسياً شاذاً و منبوذاً. إن الاستمرار في انتهاج سياسة حكومية ترمي لإماتة الأمازيغية عبر التسوية لن تزيد بنات وأبناء المغرب العريق، الضارب في جذور التاريخ لآلاف بل ملايين السنين، إلا قناعاً بصرورة الإنخراط و نبذ العزوف و الوقوف في وجه إزدياد منسوب "الأمازيغوفوبيا" لدى الحزب الأغلب و رد الإعتبار للهوية المغربية الحقيقية المتعددة و الموحدة.

سنة 2020 هي سنة فاصلة في مسار الأمازيغية و هو فصل سيجري داخل المؤسسات و تحت قبة البرلمان و في دواليب الجماعات الترابية. لقد تشكل اليوم وعي و إجماع الوطنيين الديمقراطيين و الحقوقيين للإنخراط في فلسفة و روح خطاب أجدير و قطع الطريق على تجار كراهية الأمازيغية بالمغرب.



قام رئيس الحكومة مؤخراً بإحالة مشروع القانون رقم 04.20 الخاص ببطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية الجديدة على البرلمان يتضمن مؤامرة جديدة للإجهاز على مسار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

هذا المشروع الهام بالنسبة لكل مواطن، من حيث أنه يخص وثيقة تعرف بهوية صاحبه، تم تقديمه بصيغة تنص على إستعمال العربية و الحروف اللاتينية و تعتمد مرة أخرى إقصاء اللغة الأمازيغية رغم أنها لغة رسمية.

إن طريقة تقديم مشروع القانون هذا، تشبه في تفاصيلها المؤامرتين ضد الأمازيغية في مشروع القانون الأساسي لبنك المغرب حول لغة طباعة الأوراق المالية، و مشروع قانون تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذين سبق أن قدمهما رئيس الحكومة إلى البرلمان في صيغة تقصي اللغة الأمازيغية.

رئيس الحكومة يصر على تكرار المصادقة على مشاريع قانونين تقصي الأمازيغية على المستوى الحكومي و تقديمها للبرلمان، رغم إنتصار جلالة الملك محمد السادس للأمازيغية و مغرب الجميع في خطابه بأجدير سنة 2001، و رغم دستور 2011 الذي نص في الفصل الخامس على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية للمغرب، و رغم مصادقة البرلمان على قانون تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي ينص في المادة الأولى على إلزامية استعمال:

"حرف تيفيناغ لكتابة و قراءة اللغة الأمازيغية"، و في المادة 21 على أنه:

"تحرر باللغة الأمازيغية، إلى جانب اللغة العربية، البيانات المضمنة في الوثائق الرسمية التالية:

- البطاقة الوطنية للتعريف؛
- عقد الزواج؛

البرلماني الإستقلالي أزوكاغ الحسين؛ لن نقبل بطاقة وطنية بدون أمازيغية



أكد البرلماني الاستقلالي؛ ونائب عضو لجنة الداخلية، أن "مشروع قانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الذي صادقت عليه الحكومة في مجلسها الحكومي، وستشرع لجنة الداخلية والسكنى والتعمير يوم الأربعاء المقبل، يتعارض في صيغته الحالية مع الفصل الخامس من الدستور ومع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية".

وأوضح أزوكاغ في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، أن مشروع قانون البطاقة الإلكترونية يتضمن عدد من المواد تنص على اعتماد اللغتين العربية واللاتينية في تحرير البطاقة بجهته الخلفية والأمامية (المادتين الرابعة والخامسة)، في إقصاء اللغة الرسمية الأمازيغية.

وأضاف المتحدث: "إنه تمييز سافر وخرق للفصل الخامس من الدستور وللمادة الواحد والعشرون من من القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي من الباب السادس (استعمال الأمازيغية بالإدارات وسائر المرافق العمومية)". منتصر إثري

مقترح فريق التجمع الدستوري لإدخال الأمازيغية على الحالة المدنية



القانون يكون البطاقة التعريفية تعتمد كمرجع لها البيانات التشخيصية المضمنة في سجل الحالة المدنية ورسوم الولادة وشهادة الأزيد، وهي المحررة بالعربية والفرنسية فقط. ومن شأن مقترح فريق التجمع الدستوري أن يتجاوز المبرر سالف الذكر، من خلال تعديل قانون الحالة المدنية لفتح الباب أمام استعمال اللغة الأمازيغية في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، تطبيقاً لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي الخاص بتفعيل رسمية الأمازيغية.

حرف تيفيناغ في البطاقة الوطنية للتعريف بداية بالتنصيص عليها في مشروع القانون رقم 04.20 فإنه وبشكل انتقالي يمكن اعتماد المسطرة الإدارية المنصوص عليها في المادة 35 من قانون الحالة المدنية مع إدراج وفق التعديل المقترح أعلاه.

جدير بالذكر أن مشروع قانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، الذي يوجد لدى البرلمان للمناقشة، قد أثار حفيظة عدد من البرلمانيين والجمعيات والأمازيغية، ولأما ز يغيه، والحقوقية، بسبب عدم تنصيصه على استعمال الأمازيغية في البطاقة الوطنية للتعريف الجديدة. وجرى تبرير غياب استعمال اللغة الأمازيغية في هذا



وذكر الفريق البرلماني سالف الذكر أن تضمن حرف تيفيناغ في بطاقة التعريف الوطنية مؤسس على الحالة المدنية للفرد، ولذلك اعتبر أن «ورش إدماج الأمازيغية في سجلات الحالة المدنية

تقدم عبدالله غازي بإسم فريق التجمع الدستوري بمجلس النواب بمقترح قانون يقضي بتغيير مادة في قانون الحالة المدنية لإتاحة استعمال اللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ في مشروع قانون بطاقة التعريف الوطنية الجديدة، الجاري مناقشته في لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بالبرلمان. ويهم مقترح فريق التجمع الدستوري، توصلا بنسخة منه، تغيير وتنصيص المادة 35 من القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية، لتنص مقتضياتها على أنه «يتم تصحيح كتابة كل بيانات الرسم بحروف تيفيناغ و/أو الأحرف اللاتينية، أو إضافة هذه الكتابة في حالة إغفالها بصلب الرسم وفق ما كتب باللغة العربية بمقتضى إذن من وزير الداخلية». واستند النص المقترح من لدن الفريق البرلماني، المنتمي إلى الأغلبية، إلى مقتضيات الفصل الخامس من دستور 2011 التي تنص على أن الأمازيغية لغة رسمية للدولة، إضافة إلى مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 الذي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية. وينص القانون التنظيمي سالف الذكر في المادة 21 منه على تحرير البيانات المتضمنة في الوثائق الرسمية، وعلى رأسها بطاقة التعريف الوطنية، باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية.

ذات طابع أولوي، خاصة ما يتعلق بالمعطيات الشخصية كالاسم العائلي والشخصي». وأورد النص المقترح أنه وبالنظر إلى أهمية إدراج

البرلماني سعيد إد بعلي:

قانون 04.20 يقتضي الأخذ بعين الاعتبار المنحى الهوياتي للمغاربة والتي تعد الأمازيغية جزءاً لا يتجزأ منها

الجمعيات الحقوقية تندد بإقصاء اللغة الأمازيغية من مشروع

قانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية

المعطيات الشخصية

سيتم كتابتها حصرياً باللغة العربية واللاتينية دون الأمازيغية، الشيء الذي يتنافى مع الفصل الخامس من الدستور الذي يقر باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، ومقتضيات الفقرة 21 من القانون التنظيمي المتعلق بتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية والذي يشير إشارة واضحة إلى كون الوثائق الرسمية كالبطاقة الوطنية وعقد الزواج ووثائق أخرى ستكون باللغة الأمازيغية، وكذا مع منشور السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 10 دجنبر 2019، حول تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلقة بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. كما أنه يتنافى مع رسالة السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 20 يناير 2020، الذي حث فيها القطاعات على إعداد مخططاتها القطاعية لإدماج اللغة الأمازيغية في الحياة العامة.



طالبات الهيئات والمنظمات الحقوقية في بيان وقعته المئات من الإطارات، بإجراء تعديلات على مشروع قانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، من خلال التنصيص على إدراج اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية كما أقرها

دستور 2011، ثم تفعيلها وأجرتها من خلال نص تنظيمي تحدد له مدة زمنية محددة.

ونددت الهيئات والمنظمات الحقوقية بإقصاء اللغة الأمازيغية وحروفها تيفيناغ في المادة 4 من مشروع القانون.

وحملت المسؤولية للحكومة وكافة الساهرين على ضمان تطبيق مقتضيات الدستور في إعداد مشروع القانون بصيغته الحالية.

وطالبت برفع التمييز اللغوي في التشريعات الوطنية.

وذكرت المنظمات في بيانها أنه «في إطار اشتغالها على رصد الخروقات التي تمس اللغة والثقافة الأمازيغيتين باعتبارهما رصيدين مشتركين لجميع المغاربة والمغربيات بدون استثناء، فوجئت بمشروع القانون الذي يتضمن في المادة 4 منه أن

أن الأمازيغية لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية، باعتبارها رصيدين مشتركين لجميع المغاربة بدون استثناء، كما أن القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والذي لم تمض سوى بضعة شهور على إقراره يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية».



قال النائب البرلماني عن دائرة الصويرة، سعيد ادبعلي، إن مشروع قانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية الإلكترونية، يتعلق بتثبيت هوية المواطنين والمواطنات، الأمر الذي يقتضي الأخذ بعين الاعتبار المنحى الهوياتي لهم، والتي تعد الأمازيغية جزءاً لا يتجزأ منها، والذي لا يرى أي مبرر للتراجع عنه».

وطالب النائب البرلماني عن المجموعة النيابية لحزب التقدم والاشتراكية، اللجنة التي تدارس مشروع القانون المذكور والمكونة من الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب ب«العمل على تجاوز العيوب التي ارتبطت به والمتعلقة أساساً بإقصاء اللغة الأمازيغية».

وأشار ادبعلي إلى أن الفصل الخامس من دستور 2011 نص على اعتبار

للاأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية».

«إلا أن المشروع الحكومي 04.20 لم يستحضر روح هذين المعطيين - الدستوري والتنظيمي - والرامية في اتجاه بلورة حضور اللغة الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة، بدءاً بالوثائق الإدارية». يقول المتحدث. منتصر إثري

منظمة الشبيبة الحركية تشجب تغيب الأمازيغية بمشروع قانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية



المشروع، مع إقرار الأمازيغية، تفعيلاً للمقتضيات الدستورية للمملكة.

وأعلنت الشبيبة الحركية عن «تتمينها للإرادة الملكية القوية في الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية للبلاد، وتشبثها بمكتسبات المسار النضالي والتراخي لحزب الحركة الشعبية وتنظيماته الموازية من أجل الأمازيغية تاريخياً وسياسياً». كما أعلنت «عزمها على مواصلة سياستها الترافعية، وبمختلف الأشكال القانونية المتاحة من أجل إنصاف الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد».

عبرت منظمة الشبيبة الحركية عن رفضها لمشروع القانون رقم 04/20 الخاص بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والذي اعتبرته مخالف لروح وجوهر الخطابات الملكية السامية للملك محمد السادس، بخصوص الأمازيغية والهوية الوطنية المتعددة الروافد وكذا الوثيقة الدستورية للمملكة، خاصة مضامين الفصل الخامس منه، والقاضي بالاعتراف الرسمي بالأمازيغية شكلاً ومضموناً.

ودعت الشبيبة، حسب بيان صادر عنها، إلى «ضمان الحماية القانونية للأمازيغية، من خلال التعجيل في تنزيل القانون التنظيمي 26.16 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6816 بتاريخ 26 سبتمبر 2019، والمتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.121. بتاريخ 12 من محرم 1441 (12 سبتمبر 2019)».

وأكدت على «ضرورة إدماج الأمازيغية بحرفها الأصلي تيفيناغ بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، ومختلف البطائق الشخصية والشواهد المسلمة من طرف الإدارة من قبيل البطاقة الوطنية؛ الحالة المدنية؛ عقد الزواج؛ جوازات السفر؛ رخص السياقة بمختلف أنواعها؛ بطاقات الإقامة المخصصة للأجانب المقيمين بالمغرب». وطالبت «مختلف المؤسسات الوطنية واللجان المعنية داخل البرلمان بالتعديل الفوري لهذا

الإمازيغية في زمن كورونا الإمازيغ يرفعون مذكرة للبرلمان

نظمت مجموعة من التتسيقيات والمنظمات الأمازيغية، ندوة صحافية عن بعد، عبر تقنية المباشر، لتقديم مذكرة رفعتها إلى النواب البرلمانيين والفرق البرلمانية ورؤساء الأحزاب، بخصوص مراجعة مشروع قانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، المحال على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بالبرلمان، وشارك في الندوة الصحافية كل من الأستاذ أحمد عصيد، منسق المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، محمد حنداين رئيس كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب، وعبدالله صبري رئيس منظمة تامينوت، وبمشاركة الصحافي بموقع أحداث انفو اوسيموح لحسن، ورشيدة المرزوك صحافية بجريدة العالم الأمازيغي، كما قام بتيسير الندوة رشيد الحاحي رئيس الجامعة الصيفية. وفيما يلي مداخلات الأساتذة في الندوة

إعداد:
رشيدة
المرزوك

رشيد الحاحي رئيس الجامعة الصيفية:

يجب القطع مع تمرير القوانين دون مراعاة التعاقدات والمقتضيات الدستورية الجديدة

العمومي الذي صاحب هذا المشروع. وأفاد الحاحي رئيس الجامعة الصيفية، أنه تم تقديم ومناقشة المذكرة في ندوة صحافية عن بعد، على صفحة الجامعة الصيفية على الفيسبوك، لتوضيح الأفكار والاقتراحات والجانب الترافعي والعمل الإجرائي، الذي جاءت به، وسيتم تقديمها للأحزاب السياسية والفرق البرلمانية من أجل تجويد وتعديل وتغيير بعض المواد التي جاء بها قانون البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية. ويشار إلى أن المذكرة وقعتها كل من الجامعة الصيفية، منظمة تامينوت، كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب، كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال، التنسيق الوطني الأمازيغي، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، رابطة تيرا للكتاب، جمعية أمغار، خنيفرة، تنسيقية جمعيات أيت علي لخصاص، جمعية تياقوت للثقافة والشؤون الاجتماعية، أورير، جمعية أزما للثقافة والتنمية، تارودانت، جمعية زيز أنماس أوفوس الرشيدية، جمعية تنهان قلعة مكونة، واللائحة لاتزال مفتوحة لاستقبال التوقيعات.

لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وهناك مجموعة من الهيئات التي تدعو إلى ضرورة تعديل مشروع قانون البطاقة الوطنية، باعتباره القانون الأول بعد قانون بنك المغرب، والذي يجب أن يقطع مع قاعدة تمرير القوانين بالمجلس الحكومي دون مراعاة للمقتضيات الدستورية الجديدة والتعاقد الدستوري من أجل الخروج من دستور 1997، والدخول في دستور 2011 بمقتضياته وإيراد سياسية فعلية، وعلى الأحزاب السياسية والفرق البرلمانية أن تتحمل مسؤوليتها التشريعية داخل البرلمان لتعديل هذا القانون ولإلصاق اللغة الأمازيغية، أخذاً بمقتضيات الدستور، وبالمقتضيات الترافعية للتتسيقيات والمنظمات الأمازيغية الموقعة على هذه المذكرة، وكذا الأخذ بمخرجات النقاش



ادماجها في الحياة العامة والوثائق الشخصية الواجب تضمينها للأمازيغية. وأكد أن المذكرة تنبه وزارة الداخلية، إلى أنه حين قررت كتابة المعطيات عقود الازدياد بالفرنسية، راسلت الولاة والعمال وضباط الحالة المدنية من أجل ذلك، وتم انجاز الأمر في شهر قليلة، بمعنى أنه ليس بالصعب ادخال البيانات الشخصية بالأمازيغية، بل يمكن تعديل قانون الحالة المدنية لتوفير هذه المعطيات بالأمازيغية، إضافة إلى أن المعطيات القارة بالبطاقة الوطنية يمكن ترجمتها وكتابتها بالأمازيغية من الآن ولا مشكل في ذلك. واستحضرت المذكرة النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر مدخلا لغويا وثقافيا وحقوقيا انطلاقاً من مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي

طلبت حوالي 200 إطار من الجمعيات والمنظمات والتتسيقيات الأمازيغية، في مذكرة رفعتها إلى النواب البرلمانيين والفرق البرلمانية، بتعديل المادة 4 و5 من مشروع قانون المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف، بإضافة اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية في الدستور المغربي، وتطبيقاً لما جاء في القانون التنظيمي للأمازيغية. وقال رشيد الحاحي، رئيس الجامعة الصيفية، أن المذكرة استحضرت في ديباجتها السياق السياسي والديمقراطي والعديد من العناصر المرتبطة بدستور 2011، لتؤكد على ضرورة تعديل قانون البطاقة الوطنية، الذي صادق عليه المجلس الحكومي وأحيل على البرلمان لمناقشته داخل لجنة الداخلية والجماعات المحلية والسكنى وسياسة المدينة. وأشار إلى أن المذكرة في الجانب الإقتراحي، شددت على تعديل المادة 4 و5 والتي تناولت اللغات التي ستكتب بها البيانات الشخصية بالبطاقة، من أجل إضافة اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية في الدستور المغربي وكما ينص على ذلك القانون التنظيمي للأمازيغية، الذي تناول كيفية

محمد حنداين رئيس كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب: الجمعيات سترد بالطرق المشروعة والقانونية إن أقصى قانون البطاقة الوطنية الأمازيغية



أكد محمد حنداين رئيس كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب، أنه لا بد من الإشارة إلى نقط أساسية، اعتبرها مهمة، متسائلاً عن السبب في اهتمام الجمعيات الأمازيغية كثيراً بمشروع القانون البطاقة الوطنية والمطالبة بإدراج الأمازيغية في هذا القانون. وفي هذا الصدد، قال حنداين إن البطاقة الوطنية تمثل هوية المواطن المغربي، وعدم تضمين الأمازيغية فيها، يؤكد أن مشروع هذا القانون لا يحترم الدستور، وأن الأمازيغ لن يجدوا أنفسهم في هذه البطاقة ولن تمثل هويتهم في شيء. واعتبر من الأسباب الرئيسة التي جعلت الأمازيغ يرفضون هذا القانون، هو إصرارهم على ضرورة وجود الأمازيغية بالبطاقة الوطنية، باعتبار المغرب يضم أكبر نسبة من الأمازيغ مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا، لهذا وجب على الدولة المغربية أن تتحمل مسؤوليتها الدولية وليس الوطنية فقط تجاه الأمازيغية، وأن تبوؤها المكانة التي تستحقها.

وأضاف رئيس كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب، أن المغرب من أول الدول في شمال إفريقيا التي رفعت شعار المطالبة برسمية اللغة الأمازيغية، وفي المنتديات الدولية نلاحظ التصريحات الرسمية تعتبر الأمازيغية في المغرب على مايرام، وأنها تمارس كل الحقوق غير منقوصة، لكن على العكس، ما يلاحظ، هو أن مثل هذه القوانين مخالف للمرافعات الدولية للدولة المغربية فيما يخص الأمازيغية، وما مشروع قانون البطاقة الإلكترونية الجديد إلا خير مثال على ذلك، فهو لم ينضبط للدستور ولا للقانون التنظيمي، وتساءل عن كيف ستواجه الدولة المغربية المنتديات الدولية في هذا الشأن.

وقال إن وزارة الداخلية أخرجت مشروع هذا القانون كما لو ان المغرب دولة لا يربطها شيء بالعالم، مع العلم أن هناك منظمات دولية ستسائل المغرب عن سبب عدم تطبيق الدستور وعدم تنزيل القوانين على أرض الواقع.

وأفاد أن هناك مصادر من وزارة الداخلية، حسب معلوماته، ترجع عدم ادراج الأمازيغية بالبطاقة الوطنية إلى مشكل تقني، يتمثل في الكتابة بالتيفيناغ، وبأنه يستوجب أولاً ادخال الأمازيغية في السجل العدلي، وفي عقود الازدياد، وبعدها يتم ادراجها بالبطاقة الوطنية. والحال ليس كذلك، فالجمعيات الأمازيغية وضعت مجموعة من المقترحات، كان على الداخلية أخذها بعين الاعتبار، لكتابة على الأقل بعض المعطيات القارة في البطاقة الوطنية، والتي لا علاقة لها بالسجل العدلي، وترك المعطيات الشخصية حتى المرحلة الثانية، في انتظار اعتماد الأمازيغية في السجل العدلي وعقود الازدياد، وكانت المبادرة ستوضح حسن نية وزارة الداخلية في تنزيل الفعلي للقانون التنظيمي للأمازيغية.

وعبر عن أمله في أن يمر هذا القانون بالكيفية المناسبة، ومنسجماً مع القانون التنظيمي والدستور، كي تحافظ الدولة المغربية على سمعتها لدى المجتمع الدولي، ولكن إن خرج القانون بالصيغة التي جاء بها الآن، فإن الهيئات الأمازيغية سترد بالطرق المشروعة والشرعية وسيكون لكل مقام مقال.

عبدالله صبري رئيس منظمة تامينوت:

الحكومة بإصدارها قرارات تقصي الأمازيغية فإنها تضع المسلسل الديموقراطي برمته في كف عفريت



أكد عبد الله صبري رئيس منظمة تامينوت، أن مشروع قانون البطاقة الوطنية من الناحية القانونية، لم يأخذ بعين الاعتبار خطاب أجدير، الذي يعتبر بمثابة ميثاق سياسي للاعتراف بالأمازيغية وتمكينها من الوضع الذي تستحقه، أما من الجانب الأخلاقي، فإن الحكومة جاءت برنامج مهم يخص الأمازيغية، في المقابل تقوم هذه الحكومة بتمرير عدة قوانين دون اعتبار لهذه اللغة، موضحاً أن بهذه القرارات تضع الحكومة المسلسل الديموقراطي على المحك، لأنها حين تضع مشاريع القوانين خارج العقد الاجتماعي والسياسي وخارج الدستور وأخلاقيات ممارسة السياسة، فإنها تسبب إلى المسلسل الديموقراطي برمته، الذي لا مصداقية له إلا بإشراك الجميع.

وأضاف صبري، أن اقضاء الأمازيغية من مشاريع القوانين التي صادقت عليها الحكومة، سواء مشروع قانون الأوراق المالية السابق، أو مشروع قانون البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تكون الحكومة قد ضربت المسلسل الديموقراطي بالمغرب في عمقه.

وأكد رئيس منظمة تامينوت، أن المذكرة اعتمدت على عدة حيثيات منها أنه كان على الحكومة احترامها وعدم الخروج عنها، كما تضمنت هذه المذكرة عدة اقتراحات وحلولاً تفند المبررات، التي وصفها صبري، بالواهية، ومنعت من ادراج الأمازيغية في قانون البطاقة الوطنية، من قبيل الإشكالات التقنية، التي صرح بها مصدر أمني حسب وسائل إعلام وطنية. وقال ببطلان هذا المبرر لأنها، في نظره، غير موجودة أصلاً، وما يجب القيام به الآن هو تدارك هذا الخطأ والإسراع بمعالجته. ورفض المصدر ذاته الحديث عن حسن النية في اصدار مثل هذه القوانين، مشيراً إلى وجود إطار دستوري يوضح كيفية ادماج الأمازيغية في الحياة العامة، وفي مثل هذه الحال، إما أن يكون المسؤولين ديمقراطيين وإما أن يكونوا عنصريين. واعتبر القضية وكأنها إمتحان في الديمقراطية، فالدولة المغربية في هذا الوضع إما أن تكون ديمقراطية أو عنصرية، لأن الثنائية اللغوية موجودة قانوناً، ونحن الآن في مرحلة الأجراء وتطبيق القانون وتفعيل ما جاء به القانون التنظيمي للأمازيغية. وما خطوة الحكومة في المصادقة على مشروع قانون البطاقة الوطنية إلا تعبيراً عن عنصريتها والتمييز الذي تمارسه تجاه الأمازيغية.

واعتبر خطاب أجدير منعطفاً مهماً، يعبر عن توافق سياسي بين أعلى هرم في السلطة وبين المواطنين. وقال صبري إن المذكرة خطوة هامة، ولكنها غير كافية، بحيث هناك آليات أخرى سيتم اعتمادها في هذا الموضوع، على اعتبار أنه في كل المجتمعات هناك تعاقد اجتماعي بين المؤسسات وبين الشعب، وحين يتم إنتاج قوانين خارج هذا التعاقد، تفقد الثقة بين المواطن والمؤسسات.

أحمد عصيد منسق المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات:

الأمازيغية لغة الدولة والمؤسسات بقوة الدستور ومشروع قانون البطاقة الوطنية ضرب بعرض الحائط كل المكتسبات

طويل لتغيير العقلية، وتغير أيضا النظرة السلبية للآخرين تجاه الأمازيغية. وأوضح أن المنتظم الحقوقي يعتبر موازين القوى مهمة حين يتعلق الترافع والضغط من أجل تنزيل قانون من القوانين، ولكن حين يتعلق الأمر بتقرير قانون ما، فالأمر يختلف ولا يصبح مرتبطا بموازين القوى، بل بتنفيذ هذا القانون، وأن أي مسؤول من واجبه تطبيق ذلك القانون. وبما أن الأمازيغية اليوم أصبحت رسمية، ولها قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيلها، فمن واجب أي مسؤول، كيفما كانت إيديولوجيته ومهما كانت درجة كرهه للأمازيغية، تنفيذ هذا القانون، والأمر ليس في حاجة مرة أخرى لموازين القوى من أجل تطبيق القانون. ولكن بالنسبة لمشروع قانون البطاقة الوطنية الإلكترونية، فالأمازيغية محتاجة لحلفاء لدعمها داخل البرلمان، والأحزاب السياسية محتاجة أيضا للقوى الأمازيغية، و للهيئات الحقوقية.

سيطرق لموضوع الأمازيغية في البطاقة الوطنية، وهذا مؤشر واضح على أن الدفاع عن الأمازيغية ليس حكرا على الحركة الأمازيغية فقط، بل القضية مشتركة بين كل هيئات المجتمع المدني. وعن خلفية إصدار القانون في هذه الظرفية بالذات، قال إن الأمازيغية، في منظور الحكومة، غير جاهزة للقيام بوظائفها، وهو الشيء الذي ليس بصحيح إطلاقا، والدليل على ذلك، العمل الذي تم إنجازه منذ ما يقارب العقدين من الزمن، خاصة ما راكمه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في هذا الباب، ما أنجز بالجامعات المغربية من خلال الإجازات والدراسات المتخصصة في الأمازيغية وماسترات أيضا في مختلف التخصصات. وقال إن العديد من المسؤولين لازالوا ينظرون إلى الأمازيغية من زاوية ضيقة، معتبرينها تسي وتضر وتعرقل العربية، كما أن هناك بعض الأحزاب يتبنون إيديولوجية تحاصر الأمازيغية، ويعتبرون الاعتراف بوجود الأمازيغية مجرد اعتراف رمزي، الشيء الذي يوضح أن الطريق

قال أحمد عصيد، منسق المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، إن الدستور المغربي الجديد نص على رسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، موضحا أن الأمازيغية أصبحت بقوة الدستور لغة الدولة والمؤسسات، ولم تعد لغة التخاطب داخل المنازل فقط، لذا يجب إدراجها في كل مناحي الحياة العامة للمغرب. وأضاف عصيد، أن مشروع قانون البطاقة الوطنية الجديد لم يعط هذه القيمة الدستورية للأمازيغية، بحيث جاء بنفس صيغة القانون القديم لسنة 2007، وبذلك يكون هذا المشروع قد ضرب بعرض الحائط كل المكتسبات التي تحققت للأمازيغية، خلال العشرية الأخيرة، منذ 2011 إلى الآن.

وأوضح منسق المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات أن الدولة المغربية قررت القيام بصالح مع كل الخصوم عبر مصالحة وطنية، بمعنى أنها فتحت الباب أمام كل الذين يعادونها، وأمام كل من تعاديه من أجل مصالحة شاملة، والأمازيغية تعتبر من بين من تعرض لمعاداة حقيقية من قبل الدولة في السنوات الماضية. وبما أن الدولة الآن تصالحت مع الأمازيغية، فيجب أن تكون هذه اللغة متضمنة في البطاقة الوطنية للمغاربة، وإلا فلن نتحدث عن أية مصالحة كيف ما كانت.

وأكد أن القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، الذي صادق عليه البرلمان، وصدر بالجريدة الرسمية في أكتوبر 2019، أصبح اليوم ساري المفعول، وعلى الدولة المغربية أن تعمل به، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، لأنه لا يمكن أن يكون هناك قانون لإدراج الأمازيغية، وإدماجها في الحياة العامة، والدولة مازالت تسن قوانين خارج هذا الإطار الدستوري، كما أن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، تعتبر الحقوق كلاً غير قابل للتجزئة، خاصة وأن الأهمية تعطى أكثر في المرحلة الحالية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية.

وقال إن هذه المذكرة سيتم التوجه بها إلى المعنيين بالشأن العام من فرق برلمانية، كما هو معمول به في مختلف المذكرات التي أعدتها الحركة الأمازيغية من قبل، وسيتم إرسالها أيضا إلى الأحزاب السياسية والقيادات الحزبية. واعتبر أن المسؤولية ملقاة على الأحزاب السياسية، خاصة الممثلة في الحكومة بالدرجة الأولى، وطالب بعقد لقاء مع الفرق البرلمانية من أجل دعوتهم بضرورة القيام بما يستوجب عليهم القيام به لرفض هذا المشروع، أو إدخال تعديل عليه بالتنصيص على الكتابة بالأمازيغية على البطاقة الوطنية، كما سيتم البعث بهذه المذكرة إلى كل المناظر الإعلامية بهدف إيصالها للجمهور والإطلاع عليه. وأفاد أن المذكرة لازالت مفتوحة للتوقيع، وسيوقع عليها عدد من الجمعيات الحقوقية، فضلا على أن هناك اتصال مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والعديد من الجمعيات المنضوية تحت لواء الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، وهناك أيضا بيان خاص بالائتلاف، يضم 21 منظمة حقوقية،

مذكرة التنسيق والمنظمات الأمازيغية :

مشروع القانون 20.04 بصيغته الحالية «يعد نكوصا وردة ستكون له تداعيات وخيمة على مستوى الاستقرار السياسي»

إدراج اللغة الأمازيغية بحرفها الأصلي "تيفيناغ" في جميع أوراق ووثائق الهوية بالإدارة المغربية؛ مشيرة إلى ضرورة «ترجمة هذا الاعتراف المؤسسي في مجال الهوية البصرية بوصفه بعدا من أبعاد الهوية الثقافية المعبرة عن العدالة الاجتماعية في الخبرات الرمزية، والتي تضطلع بأدوار مركزية في التعبير عن التعدد اللغوي والتنوع الثقافي الذي يسم الثقافة المغربية، ولما يستلزمه إقرار الدستور المغربي برسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية».

وأضافت أن المغرب «ما فتئ يؤكد على تشبته بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما أقر في دساتره بأنها "كل غير قابل للتجزئة"، باعتبارها تضم الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والبيئية»؛

وذكرت بأن المغرب «اعتمد المغرب برنامج "مصالحة وطنية" يقوم على ضرورة تسوية جميع أشكال انتهاك حقوق الإنسان التي عرفتها بلادنا من قبل، وذلك اعتمادا على مبدأ "عدم العود" وعلى إرادة تجاوز مساوئ الماضي ومنها التمييز بكل أشكاله».

الفرنسية، وتحدد مستويات إدراج الكتابة ومقاييس الحروف والألوان... وفق ضوابط علمية وجغرافية منسجمة، كما هو معمول به في العديد من الدول». واعتبرت «ما نشرته بعض المنابر الإعلامية من توضيح لأحد المسؤولين الأمنيين، والذي اعتبر فيه عدم تسجيل المعلومات الشخصية بالأمازيغية في دفاتر الحالة المدنية عقود الإزدياد عذرا كافيا لعدم إدراج اللغة الأمازيغية في مشروع القانون 04.20، تغليطا للرأي العام وغير مقبول، حيث لم يصدر عن الجهات المسؤولة منذ 2011 إلى اليوم أي إعلان أو تعيئة للمواطنين للتقدم بطلبات كتابة معلوماتهم الشخصية في دفاتر الحالة المدنية وعقود الإزدياد باللغة الأمازيغية، ولم توجه أية مراسلة في الموضوع لولايات وعمال الجهات والأقاليم كما تم ذلك بالنسبة للغة الفرنسية، ونشر بهذا الصدد إلى أن معظم البيانات الثابتة والعامية في بطاقة التعريف الوطنية لا علاقة لها بالحالة المدنية».

اعتبرت التنسيق والمنظمات الأمازيغية، مشروع قانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف، منافيا كليا لدستور البلاد وخرق سافر للقانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية. وأكدت ذات التنظيمات، التي يبلغ عددها حوالي 200 اطار، في مذكرة رفعتها إلى النواب البرلمانيين، بمختلف انتماءاتهم السياسية، أن مشروع القانون «لم يلزم بما ورد في هاتين المرجعتين من إقرار بضرورة إدراج اللغة الأمازيغية في أوراق الهوية وكافة رموز الدولة وعلى رأسها البطاقة الوطنية للتعريف، مكتفيا باعتماد الإزدواجية عربية - فرنسية عوض اعتماد اللغتين الرسميتين كما يقر ذلك الدستور والقانون التنظيمي للأمازيغية».

وأوردت التنظيمات والتنسيقات الأمازيغية، في ذباجة المذكرة، مجموعة من الحثيات التي فرضت رفع هذه المذكرة الترافعية انطلاقا من اعتبارا أن المغرب يجب أن يحافظ على إنجاح انتقاله نحو الديمقراطية وترسيخه لدعائم دولة القانون، وهو ما فتئت تعبر عنه القوى الديمقراطية الحية في البلاد، إلى جانب العديد من التطورات التشريعية والسياسية التي عرفها المغرب منذ سنة 2011؛

وأكدت أن من بين التطورات الديمقراطية مراجعة الدستور وإقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد بجانب اللغة العربية، وكذا الاعتراف بالمكون الأمازيغي لهوية المغرب في صلب المكونات والروافد الأخرى؛

مضيفة أن من بين خطوات تفعيل الدستور المراجع، إصدار قانون تنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في فاتح أكتوبر 2019، والذي أقر ضرورة

استقرت «قيام مكونات الحكومة مجتمعة بالمصادقة على هذا المشروع في مجلس حكومي بدون مراعاة مرجعيات الدولة والتزاماتها وتوجهاتها الكبرى، في الوقت الذي تعتبر فيه المسؤولية الأولى للحكومة بوصفها جهازا تنفيذيا، تفعيل الدستور والقوانين للمصادق عليها بالبرلمان».

ودعت نفس المذكرة والتي توصلنا بنسخة منها، «جميع مكونات مجلسي البرلمان إلى «الاحتكام للدستور والقانون» والانتصار للديمقراطية وتغيير القانون المذكور بتعديل المادتين 4 و 5 بإدراج الإلزامية للكتابة باللغة الأمازيغية ضمن مواد بحرفها الرسمي تيفيناغ، لما يشكله هذا المشروع في صيغته الحالية من تهديد للسلم الاجتماعي ومن إضعاف لثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها».

كما دعت إلى ضرورة «إضافة مادة في القانون تنص على العناصر التنظيمية للكتابة، تراعي الوضعية الرسمية للغتين الأمازيغية والعربية ووضع اللغة

هيئات المجتمع المدني تطالب وزير الداخلية بسحب قانون 04.20 للبطاقة التعريف الوطنية

على الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية «قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/295، المؤرخ في 13 سبتمبر 2007» وذكرت التنظيمات ووزير الداخلية، بأنه لا يجب أن «يتكرر ما جاء في تقرير المقررة الأممية في الدورة ال 41 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف سنة 2019 حول أشكال الميز العنصري والتي اشارت إلى الميز الممارس ضد الامازيغ والامازيغية، ولا ما جاء على لسان وزارة الخارجية الأمريكية حول عدم مساواة بلادنا بين اللغة الامازيغية واللغة العربية».

26 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6816 بتاريخ 26 شتنبر 2019». وأضافت التنظيمات، أنه في الوقت الذي كنا «نتنظر فيه أن تكون هذه الترسانة القانونية درعا يحمي الأمازيغية و ينمط لتمييز إيجابي لصالح الأمازيغية بسبب عقود من الطمس الممنهج، نتفاجأ اليوم بعد كل هذه الأشواط التي قطعتها بلادنا ومعنا الشعب المغربي الذي قال

طلبت الاطارات والفعاليات المدنية والحقوقية والجمعية، وزير الداخلية بسحب مشروع القانون 04.20 المتعلق بتجديد بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، وإخراج مشروع قانون جديد يراعي تطورات شعبنا المغربي الذي قال نعم للأمازيغية باعتبارها ملكا لكل المغاربة وبدون استثناء».

واضافت أن «القراءة الوحيدة التي يمكن إعطاؤها للمشروع المشار إليه أعلاه هو الرغبة بالرجوع بالأمازيغية إلى ما قبل 17 أكتوبر 2001 وخطاب أجدير حين أكد ملك المغرب محمد السادس أن الأمازيغية تشكل مكونا أساسيا من مكونات الثقافة المغربية، وأن النهوض بها يعد مسؤولية وطنية»، متسائلين «أين نحن من الخطاب الملكي ومن دستور 2011 وأين نحن من القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الامازيغية في كل مناحي الحياة؟» وأشارت إلى «أن تدبير السياسة اللغوية يتطلب ويستوجب أن تكون عادلة ودقيقة تراعي اللغتين الرسميتين للدولة : الأمازيغية والعربية، و تراعي مبدأ المناصفة بينهما على اعتبارهما ملكا لجميع المغاربة بدون استثناء، و خير تجل لهذه المناصفة هو وجود اللغة الامازيغية جنباً إلى جنب في البطاقات الوطنية وكل الوثائق الثبوتية والرسمية».



وذكرت التنظيمات، في مراسلة وجهوها لوزير الداخلية، بأن المغرب «يتوفر على أساتذة ودكاترة ومجازين وطلبة في اللغة الامازيغية قادرين على إنجاح هذه العملية علاوة على وجود أطر أكفاء لدى المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، وهو ما يجعلنا نقول ان الرغبة السياسية وحدها الغائبة في تفعيل أجرات ترسيم الامازيغية وليس غياب الخبرة أو الموارد البشرية الكفأة».

وسجلت الاطارات والفعاليات المدنية والحقوقية والجمعية باستغراب شديد «الصيغة التي خرج بها مشروع القانون 04.20 الذي أعدته الحكومة عبر وزارة الداخلية و صادقت عليه في مجلسها الحكومي قبل عرضه على اللجنة البرلمانية المختصة قصد المناقشة و المصادقة عليه، ومبعث تفاجئنا وتعبنا السيد الوزير هو أننا وجدنا أنفسنا أمام مشروع قانون أقل ما يقال عنه أنه ردة حقوقية تضرب كل المكتسبات في مقتل» وأضافت أن «الشعب المغربي قد حسم في اختياراته الهوياتية والثقافية واللغوية عبر تصويته بالإيجاب على دستور 2011».

وطلبت وزير الداخلية بـ «تحكيم القانون أولا و استحضر المصلحة العليا للوطن التي لا تسمح بأي شكل من أشكال التمييز اللغوي» واعتبرت «أن مشروع القانون هذا، ماهو إلا إحدى بذور التفرة التي لا نريدها لبلادنا ولأمتنا المغربية».

ودعت التنظيمات «إلى فتح مراكز جديدة لتكوين أساتذة اللغة الامازيغية وفتح مسالك جامعية أخرى وتعميم التدريس بالأمازيغية في ربوع المملكة عوض تدريسها كلغة دخيلة و إدماجها كليا على المستويين الأفقي والعمودي».

كلمته في الإمتحان الدستوري بضر كل ما سبق و إخراج مشروع قانون أقل ما يقال عنه أنه يؤسس لمرحلة جديدة من الزحف على الأمازيغية ومكتسباتها بما لا يضر الأمازيغية فحسب بل و بصورة بلادنا ككل على مرأى المنظمات والهيئات الدولية التي التزم أمامها المغرب بالقطع مع كل ما من شأنه أن يفسح المجال لأي تمييز ضد الأمازيغية في الفضاء العام و مناحي الحياة، خاصة وان بلادنا صادقت

وأكدت التنظيمات في مراسلة وجهوها لوزير الداخلية، أن «هذا المشروع لم يستحضر بأي شكل من الأشكال روح وفلسفة دستور سنة 2011 الذي نص في فصله الخامس على اعتبار اللغة الأمازيغية واللغة العربية لغتان رسميتان، كما تجاهل مراسلة رئيس الحكومة المؤرخة في 10 دجنبر 2019 لوزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين بشأن تفعيل القانون رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجالات التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، كما ان مشروع القانون موضوع المراسلة قفز عن المادة 21 من القانون التنظيمي عدد 16-

في تعلقة إقصاء الأمازيغية من مشروع البطاقة الوطنية

القانوني المعترف لرسم الاسم يبقى، إلى حين تعميم الكتابة بالأمازيغية في سجلات الحالة المدنية، هو الرسم العربي واللاتيني، مع استعمال الكتابة الأمازيغية فقط للرسم الرمزي كما قلت. ولهذا فإن رجال الشرطة أو الدرك الملكي، عندما يريدون فحص بطاقة تعريف وطنية للتحقق من هوية صاحبها، فهم بالتأكد سيتجاهلون اسمه المكتوب بالأمازيغية، ويعتمدون فقط على الرسم العربي واللاتيني لاسمه، المأخوذ من سجل الحالة المدنية. فأين المشكل، إذن، إذا كتبنا الأسماء الشخصية والعائلية بالأمازيغية على بطاقة التعريف الوطنية رغم أن هذه الأمازيغية غائبة من سجل الحالة المدنية، ما دام أن هذه الكتابة الأمازيغية ليست هي المرجع القانوني المعتمد للتحقق من مطابقة الاسم لما هو مدون في السجل الأصلي؟

أما إذا طبقنا التعلقة التي جاءت في كلام "المصدر الأمني" المشار إليه، فسينضاف إلى ذلك مشكل آخر، وهو أن يكون المراقبون لبطاقة التعريف الوطنية، من شرطة ودرك وموظفين، يجيدون الأمازيغية وتمكنون من قراءتها وكتابتها حتى يقرأوا ما كُتِبَ بها على بطاقة التعريف الوطنية في إطار التحقق من الهوية. وهذا ما سيؤجل بدوره استعمال الأمازيغية في بطاقة التعريف الوطنية بتعلقة انتظار تلقي رجال الشرطة والدرك وموظفي الإدارات العمومية تكويننا في الأمازيغية يسمح لهم بقراءة بطاقت التعريف الوطنية.

لو أن "المصدر الأمني" استند، كتعلقة لعدم كتابة الأمازيغية على بطاقة التعريف الوطنية، إلى الفقرة 2 من المادة 31 من القانون التنظيمي، والتي تقول بأن أحكام المادة 21، المتعلقة باستعمال الأمازيغية في البطاقة الوطنية، من هذا القانون التنظيمي يبدأ العمل بها «داخل أجل عشر سنوات على الأكثر ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية»، لبدا الأمر على الأقل مسوفاً من الناحية القانونية. ولكن ذلك ما كان سيثير السؤال التالي: ما دام أن المدة هي 10 سنوات على الأكثر، فلماذا لا يُشرع في تطبيق أحكام تلك المادة منذ السنوات الأولى لهذه المدة؟ وهنا كان سيُجأ إلى مثل تلك التعلّلات التي أشرنا إليها لتبرير تأخير تطبيق أحكام المادة 21. والنتيجة أن التعلّلات حاضرة دائماً لتبرير التأخير المبرّر للإقصاء.

أما الخطر في تعلقة "المصدر الأمني"، وهو أن إقصاء الأمازيغية من بطاقة التعريف الوطنية، إذا كان يرجع، كما يقول هذا "المصدر الأمني"، إلى أن بيانات هذه البطاقة تنقل من سجل الحالة المدنية المكتوب فقط بالحرف العربي واللاتيني، فمعنى هذا أن بطاقة التعريف الوطنية لن تحمل أبداً كتابة بالأمازيغية، إعمالاً للمادة 21 من القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية. لماذا؟ لأنه شبه مستحيل مراجعة عشرات الملايين من سجلات الحالة المدنية وتجديدها بإضافة كتابة بياناتها بالأمازيغية. وهكذا تكون تعلقة "المصدر الأمني" معطلة، بل مانعة، لمقتضى دستوري وقانوني يخض الأمازيغية.

وهذا هو العبث والاستهتار بالقانون والدستور في التعامل مع الأمازيغية، وبشكل "سبزيقي": فكلمنا أوصلنا صخرة الأمازيغية إلى الأعلى (ترسيمها الدستوري)، كلما أنزلناها إلى الأسفل لتعلّلات "تقنية"، ثم نعاود رفعها من جديد إلى الأعلى. وخلال هذه المراوحة العنيفة بين الرفع والإنزال، يكون الزمن قد فعل فعله، وهو ما يراهن عليه دائماً المناوئون للأمازيغية. وهذا العبث والاستهتار بالقانون والدستور في التعامل مع الأمازيغية يكشف عن استمرار حضور ذهنية إقصاء الأمازيغية، الموروثة من "الحركة الوطنية" وأسطورتها المعلومة، التي هي "الظهير البربري" الذي اختلقته لتبرير هذا الإقصاء. فهذه الذهنية، المقصية للأمازيغية والمعادية لها، لا تزال منتشرة داخل دواليب الدولة ومؤسساتها وبين مسؤوليها. وهي تعبر عن ممارسة عنصرية عادية (انظر موضوع: "الأمازيغية والعنصرية العادية" ضمن كتاب "في الأمازيغية والنزعة الأمازيغوية") ضد الأمازيغية. وهي عادية لأنها تتخذ التعلّلات غطاء لها يخفي دوافعها الحقيقية، ويظهر الأمر كما لو كان عادياً يرجع إلى أسباب "تقنية" أو غيرها، وليس إلى إرادة الإقصاء.

في ظاهرها حقيقية، منطقية ومعقولة، مما يضيف على التأجيل إلى ما لا نهاية لتفعيل ذلك النزر من الطابع الرسمي الذي حظيت به، صواباً وجدياً ومعقولة، لا يظهر معها أبداً أن وراء ذلك نية حقيقية لإقصاء الأمازيغية وحرمانها من حقوقها القليلة التي حوّلتها لها الدستور والقانون.

ماذا يعني هذا اللجوء، كل مرة، إلى مثل هذه التعلّلات لتعطيل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟ يعني أن الغائب الحقيقي، الذي يفسر هذا التعطيل، ليس هو غياب الشروط التقنية، ولا التجهيزات المادية، ولا

البرامج المعلوماتية، ولا الموارد البشرية المؤهلة، ولا الاعتمادات المالية الضرورية... وإنما هو الإرادة السياسية التي تملك سلطة القرار والتنفيذ. وإلا كيف نفسّر أن ترسيم الأمازيغية، الذي مر عليه أزيد من تسع سنوات، لا زال يؤجل تفعيله لوجود عوائق تقنية أو مالية أو بيروقراطية أو إدارية...؟ فعلى فرض أن هذه العوائق هي موجودة، وحقيقية وليست مجرد تجلّلات تبريرية، فالسؤال هو: إذا كانت الدولة لم تأخذ، عندما قرّرت ترسيم الأمازيغية، هذه العوائق بعين الاعتبار لتعمل على رفعها لتعبيد الطريق أمام تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، فمعنى ذلك أنها لم تقرّر، قصداً ونية، ترسيم الأمازيغية، حقيقة وعملياً، لأن قرار الترسيم مع قرار بقاء موانعه قائمة، هو في النهاية قرار بعدم الترسيم. ولهذا فإن هذه التعلّلات هي مجرد تغطية على إرادة إقصاء الأمازيغية ومنع ترسيمها الحقيقي. ومن هنا فإن النهوض بالأمازيغية، تفعيلاً لترسيمها ورفعاً من مكانتها ورداً للاعتبار لها، يشترط النهوض ضد هذه التعلّلات، وذلك بوقفها وإلغائها، لأنها توقوف وتلغى النهوض الحقيقي بالأمازيغية، وتستعمل لتبرير استمرار إقصائها.

كل هذا يبيّن أن الدولة لا زالت مرتبكة ومترددة بخصوص الاعتراف الحقيقي والعملي بالأمازيغية. ولهذا فإن ما تمنحه لها باليد اليمنى (إنشاء معهد لها، تدريبها، ترسيمها، استعمالها في الفضاء العام...)، تسحبها منها باليد اليسرى باختلاق تعلّلات لتبرير هذا السحب، مثل تعلقة المسألة التقنية بخصوص استعمال الأمازيغية في بطاقة التعريف الوطنية. مع أنه ليس من الضروري، لكتابة الاسم الشخصي والعائلي، وحتى مكان الولادة ومحل السكنى، بالأمازيغية ضمن بطاقة التعريف الوطنية، أن يكون ذلك مدوّناً مسبقاً في السجل الأصلي للحالة المدنية بنفس اللغة الأمازيغية. لماذا ليس ضرورياً؟

لأن الاستعمال الرسمي للأمازيغية في بطاقة التعريف الوطنية، وكذلك في القطع والأوراق النقدية، هو، رغم أهميته الكبيرة، استعمال رمزي فقط وليس استعمالاً وظيفياً. أما الاستعمال الرسمي العادي والحقيقي، أي الوظيفي، فهو أن تحرّر باللغة الأمازيغية وثائق مثل: محاضر الشرطة القضائية، الوثائق العدلية والتوثيقية، الشواهد الإدارية، تقارير الخيرة، الأحكام القضائية، الاستدعاءات الموجهة من طرف الإدارة إلى المواطنين، ملفات الضرائب... وعليه فإن تثبيت الاسم الشخصي والعائلي، وحتى مكان الإزدياد ومحل السكنى كما أشرت، بحروف تيفيناغ الأمازيغية، على بطاقة التعريف الوطنية - وما يسهّل ذلك أنها كتابة صوتية تكتب كما تنطق - لا يحتاج إلى سجل الحالة المدنية بالنظر إلى أن المرجع



محمد بودهان

ولعدم معرفة الموظفين الكتابة بتيفيناغ... وإقصاء استعمالها في الفضاءات العمومية، يسهل على أن أبرّر ذلك بانتظار توحيد العبارات والمصطلحات، وهو ما أبرّره بدوره بانتظار تشكيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي سيتولّى، بعد أن حلّ معهد "ليركام"، هذه المهمة... ولرفض تطوير وتوسيع استعمالها في مجال الإعلام والاتصال، يسهل على أبرّر ذلك بغياب الدعم الذي تخصّصه الدولة لهذا الغرض طبقاً للمادة 12 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي

للأمازيغية... ولرفض استعمال الترجمة من وإلى الأمازيغية في المحاكم عملاً بالفقرة الثانية من المادة 30 من القانون التنظيمي المشار إليه، يسهل على أن أبرّر ذلك بعدم وجود ترجمة معتمدين، مخلصين ورسميين... وإقصاء استعمالها في البرلمان، كما تقضي بذلك الفقرة الأولى من المادة التاسعة من نفس القانون التنظيمي، يسهل على أن أبرّر ذلك بعدم توفر الموارد التقنية والبشرية للترجمة الفورية التي تشير إليها الفقرة المذكورة... وإقصائها من الاستعمال بالقطع والأوراق النقدية، تطبيقاً للمادة 22 من نفس القانون التنظيمي، يسهل على أن أبرّر ذلك بأن إدراج لغة

ثا لثة

منذ الإعلان عن نص مشروع قانون رقم 04.20، المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الجديدة، المودع بمكتب مجلس النواب يوم ثالث يونيو 2020، والذي يقضي اللغة الأمازيغية من هذه البطاقة بتنصيبه على استعمال فقط الحرف العربي واللاتيني، عبرت العديد من الفعاليات والجمعيات الأمازيغية عن موقفها الرافض والمستنكر لهذا الإقصاء الذي اعتبرته عنصرية تمارسها الدولة ضد أمازيغيتها. وكرد على هذا الموقف، نشر ما سُمي بـ"مصدر أمني" "توضيحا" بجريدة "هسبريس" الإلكترونية ليوم 15 يونيو 2020، ينفي فيه التفسير الإقصائي الذي أعطي لغياب استعمال الأمازيغية في البطاقة الوطنية حسب مشروع القانون 04.20، موضحاً أن «الاعتبار الأساسي الذي يتحكم في إصدار البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية بالحروف العربية واللاتينية هو الوثائق والسجلات المرجعية، خصوصاً سجلات الحالة المدنية ورسم الولادة التي تكتب حالياً بالعربية والفرنسية، ولا تتضمن اللغة الأمازيغية»، ليخلص إلى «أن تضمن هويات المغاربة بحرف تيفيناغ في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية هي مسألة تقنية بالأساس، ولا علاقة لها بأية اعتبارات أو تفسيرات أخرى»، مضيفاً أنه، علاوة على ذلك، فإن «كتابة الهوية الشخصية بحرف تيفيناغ في سجلات الحالة المدنية ورسم الولادة، يقتضي مواكبة تقنية ومعلوماتية، لا سيما في الشق المتعلق بتطوير تطبيقات معلوماتية تسمح بتدوين وتضمن المعطيات الشخصية باستخدام حرف تيفيناغ».

المانع إذن من كتابة الأمازيغية في البطاقة الوطنية الجديدة استناداً إلى مشروع القانون 04.20، لا يرجع، حسب "المصدر الأمني"، إلى دافع إيديولوجي، وإنما هو مسألة تقنية بحتة. ليس غرضي في هذه الورقة أن أرد على ما جاء في ورقة "المصدر الأمني"، الذي سبق للدكتور عبد الله الحلوي أن ردّ عليها بصفتها عل "الفيسبوك" رداً حاسماً، مُحكماً ومُفجماً. وإنما سأناقش عادةً - وعاهةً كذلك - اللجوء إلى التعلّلات (الذرائع الواهية) كغطاء للمواقف الإيديولوجية للأمازيغية والمناوئة لها.

إذا صحّ أن يؤجل تفعيل ذلك الشيء القليل جداً من الترسيم، الذي حصلت عليه الأمازيغية، بسبب صعوبات تقنية أو إدارية أو قانونية أو مالية أو غيرها، فإنه سيصحّ - على فرض حسن نية من يبرّر هذا التأجيل بهذه الصعوبات - إقصاء الأمازيغية بتأجيل ترسيمها إلى ما لا نهاية، حتى لا يكون لها أي حضور رسمي حقيقي كشرط لنهوض حقيقي بها ورد للاعتبار لها. لماذا؟

لأنني إذا كنت من المسؤولين أصحاب القرار، وأرفض الأمازيغية ولا أريد أن أراها تستعمل هي أيضاً لغة رسمية، فإنني سأجد دائماً أمامي العشرات من الصعوبات، الحقيقية، التي أستند إليها كتعلّلات لرفض الأمازيغية وإقصائها من الاستعمال الرسمي. فإلقصائها مثلاً من التدريس حتى لا تستعمل مستقبلاً كلغة رسمية، يسهل على أن أبرّر ذلك باختلاف لهجاتها حسب المناطق والجهات، وبارهاق التلميذ بتعلّم ثلاث أبجديات للكتابة، وغياب نصوص أمازيغية تعليمية جاهزة، وغياب ميزانية مرصودة لها في قانون المالية، وبأنها لغة لم يسبق أن درّست... وإلقصاء استعمالها في بطاقة التعريف الوطنية، يسهل على أن أبرّر ذلك بغيابها من سجلات الحالة المدنية، التي هي مرجع البيانات الشخصية المدوّنة في البطاقة الوطنية، كما قال "المصدر الأمني"، وغياب البرامج المعلوماتية التي تشتغل بتيفيناغ،

الدولة لا زالت مرتبكة ومترددة بخصوص الاعتراف الحقيقي والعملي بالأمازيغية ولهذا فإن ما تمنحه لها باليد اليمنى تسحبها منها باليد اليسرى

العبث والاستهتار بالقانون والدستور في التعامل مع الأمازيغية يكشف

عن استمرار حضور ذهنية إقصاء الأمازيغية، الموروثة من "الحركة

الوطنية".... فهذه الذهنية، المقصية للأمازيغية والمعادية

لها لا تزال منتشرة داخل دواليب الدولة ومؤسساتها

وبين مسؤوليها

القطع النقدية، يحتاج حجماً أكبر ومادة معدنية أكثر، وذلك مشكل تقني يحتاج إلى وقت لإيجاد الحل المناسب له، وهو ما يجعل كتابتها على الأوراق النقدية متعذراً إلى أن يُحلّ مشكل كتابتها على القطع النقدية، على اعتبار أنهما مظهران لعملة وطنية واحدة، يجب أن تكون كتابتهما واحدة وموحدة كذلك... وهكذا فكلما أريد، رغبة في إقصاء الأمازيغية، ومن موقعي كمسؤول صاحب سلطة وقرار، تأجيل إلى ما لا نهاية تفعيل مقتضى قانوني لصالحها، فلن أعدم عشرات الموانع التي تحول دون ذلك التفعيل. وهي موانع تبدو

DES ONGS AMAZIGHES DEMANDENT AUX MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGÈRES DE CERTAINS PAYS EUROPÉENS DE METTRE FIN À LA DISCRIMINATION RACIALE À L'ENCONTRE DES AMAZIGHS.

A Son Excellence M. Philippe GOFFIN,

Ministre des Affaires étrangères et de la Défense Du Royaume de Belgique,
 Objet : Droits des Amazighs et la discrimination raciale à leurs rencontre.

Monsieur Le Ministre,

Eu égard aux constats alarmants de la violation des droits des Amazighs, nous venons attirer votre attention sur trois questions essentielles à savoir :

1. les nouveaux droits des Amazighs ;
2. la libération des prisonniers politiques du Hirak du Rif et du Hirak d'Algérie;
3. la persistance de la discrimination raciale à l'encontre de tous les Amazighs.

1-Les nouveaux droits des Amazighs:

Les Constitutions du Royaume du Maroc et de la République d'Algérie ont reconnu l'officialité de la langue amazighe, respectivement en 2011 et 2016. Ainsi, au Maroc la loi organique N° 26.16, votée à l'unanimité par les deux chambres du parlement, concernant la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe, est entrée officiellement en vigueur, après sa publication au Bulletin Officiel, le 26 septembre dernier.

De ce fait, nous vous prions de bien vouloir, primo, de faire traduire en amazighe et écrire en graphie tefinagh tous vos écriteaux et vos plaques de signalisation de vos institutions diplomatiques se trouvant sur le sol nord-africain (ambassades, départements consulaires et centres culturels) et, segundo, d'inclure la langue amazighe dans tous les programmes de conventions bilatérales que vos différents gouvernements ont signé avec les pays d'Afrique du Nord, notamment les accords bilatéraux concernant les « Enseignements de Langue et de Culture d'Origine (ELCO) », mis en œuvre sur la base d'une directive européenne du 25 juillet 1977 visant à la scolarisation des enfants des travailleurs migrants.

Ces programmes n'ont en effet, jamais donné les résultats escomptés parce qu'ils ne prennent pas en compte des langues maternelles des pays d'origine d'Afrique du Nord, faisant fi des recommandations de l'UNESCO.

Pour information, la grande majorité des résident(e)s et citoyen(ne)s belges issus d'Afrique du Nord et du Sahel ne parle pas la langue arabe classique, mais plutôt les différentes variantes de la langue amazighe : kabyle, tachelhit, tamazight, tarifit, tamzabit, tamachekt, darija ... Néanmoins cette langue amazighe millénaire, exclue des programmes ELCO, véhicule sans équivoque, les mêmes valeurs sociétales de liberté, d'égalité et de démocratie que celles de royaume de la Belgique.

2- La libération des détenus des Hiraks du Rif et d'Algérie :

En ce qui concerne les graves événements du Mouvement populaire du Rif, au nord du Maroc, connu sous le nom de « Hirak du Rif », qui ont eu lieu en 2017/2019, nous tenons à vous rappeler que les autorités marocaines ont malheureusement privilégié une attitude sécuritaire et répressive excessive, condamnant des jeunes à des peines de prison allant jusqu'à vingt ans pour avoir osé, pacifiquement, manifester et revendiquer des droits économiques et sociaux, tels que la construction d'un hôpital

spécialisé en traitements oncologiques.

De même, depuis le déclenchement de la contestation populaire et pacifique en Algérie le 22 février 2019, les autorités algériennes n'ont pas cessé de violer les droits humains en poursuivant arbitrairement les militants et les journalistes.

En temps d'expansion de la pandémie du coronavirus, alors que les Nations Unies et la Haut-Commissaire aux droits humains demandaient la libération des prisonniers, les autorités algériennes et marocaines se sont obstinées à ignorer ces recommandations. L'Algérie a continué à réduire au silence les militants et les journalistes, par des procès expéditifs et arbitraires. Selon Amnesty International, juste qu'entre le 7 mars et le 13 avril 2020, dans six villes en Algérie, au moins 20 militants ont été convoqués, pour être interrogés par la police, ou interpellés et placés en détention provisoire, ou condamnés pour des accusations découlant de l'exercice de leurs droits à la liberté d'expression ou de réunions pacifiques. Des procès contre des militants qui ne font que réclamer des réformes démocratiques en faveur d'un état civil de droits. Sans oublier les détenus mozabites et l'assassinat politique de Dr. Kameleddine Fekhar.

Aussi, nous vous demandons de bien vouloir vous saisir d'urgence de ces affaires, au vu des injustices que vivent au quotidien les jeunes des Hiraks du Rif et d'Algérie incarcérés dans les différentes prisons... Nous vous prions également de bien vouloir prendre position contre cette dérive autoritaire et répressive indigne des gouvernements marocain et algérien, en les exhortant à procéder à la libération immédiate, et sans conditions, de tous les détenus politiques, eu égard aux accords de coopération marocco-belges et algéro-belges, et plus particulièrement, l'accord d'association entre l'Union Européenne et les pays d'Afrique du Nord. Tous ces accords ont pour objectifs fondamentaux la promotion effective de la démocratie et le respect des droits de l'Homme, comme le stipule le passage ci-après: « Le respect des principes démocratiques et droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'Homme, inspire les politiques internes et internationales de la communauté et du Maroc, et d'Algérie, et constitue un élément essentiel du présent accord ».

3-Le respect de l'identité historique de toute l'Afrique du Nord en rectifiant les appellations discriminatoires de « Maghreb Arabe » et de « printemps arabe ».

Vos diplomates et chaînes de radios et télévisions officielles ne cessent d'utiliser la dénomination de « Maghreb arabe » et « Printemps arabe » en vous assurant que « Le Maghreb n'a jamais été arabe, et il ne le sera plus jamais à l'avenir ». Surtout depuis la découverte mondiale de l'homme sapiens le plus vieux du monde, découvert désormais, au Maroc, à 70 km de Marrakech, à « Adrar n Ighoud » (ou « Djebel Irhoud ») datant de plus ou moins de 315 mille ans, et qui est, en fin de compte, l'ancêtre des Amazighs (Africains), des Arabes (Asiatiques), des Belges (Européens) et de tous les peuples du monde! (<https://youtu.be/y1-yo49hGqg>).

Nous souhaiterions que vos diplomates et journalistes respectent de manière déontologique le principe essentiel de «



vérité » et rien que la vérité, en misant toujours en faveur de la vérité historique et de la vérité scientifique. En effet, toutes les dernières découvertes archéologiques et toutes les conclusions des différentes disciplines scientifiques attestent que presque toutes les populations actuelles d'Afrique du Nord, qu'elles soient marocaines, algériennes, tunisiennes, libyennes, égyptiennes, mauritaniennes, canariennes et touarègues, sont toutes d'origine « Amazighe ».

Il est incohérent de continuer à utiliser des terminologies idéologiques, qui ne fait que promouvoir le « nationalisme arabo-salafiste » politique autoritaire, violent et décadent au détriment de l'objectivité scientifique et de la vérité historique, utilisant de fausses terminologies telles que « Maghreb arabe » ou « printemps arabe », et qui ne font que blesser profondément les sentiments, la sensibilité, l'identité et la fierté des millions de citoyennes et citoyens originaires du sud de la Méditerranée, et ceux de vos propres compatriotes d'origine nord-africaine. En effet, il est plus correct d'utiliser la terminologie en lien avec les composantes historiques de l'identité des populations de la région septentrionale de l'Afrique (« Afrique du Nord », « printemps démocratique des peuples... »). Un printemps des peuples qui a commencé avec la révolution tunisienne de jasmin en décembre 2010, suivi par celle du 17 Février 2011 en Libye, du 20 Février au Maroc, et du 25 Février en Egypte, et tout récemment celle du Hirak d'Algérie de 22 Février 2019, toutes en terre d'Afrique du Nord, qu'on dénomme « Tamazgha ».

En espérant avoir attiré votre attention et vous conduire à vous pencher consciencieusement sur ces requêtes, nous vous prions d'agréer, Monsieur le Ministre, l'expression de notre considération fort distinguée.

* Liste premières ONG's et Associations signataires:

- 1- Agraw Amadlan Amazigh (Amazigh World Assembly), Bruxelles (Belgique)
- 2- Association TIFAWIN, Bruxelles (Belgique)
- 3- Association EUROKASSITA de développement solidaire, Bruxelles (Belgique)
- 4- Association TAMAZIGHT, Liège (Belgique)
- 5- Association HIWAR, Bruxelles (Belgique)
- 6- Association L'ESPOIRE, Bruxelles (Belgique)
- 7- Association TIWIZI 59, Lille (France)
- 8- Espace Culturel Berbère Européen Afus Deg Wfus, Roubaix (France)
- 9- Agraw n RIF, Lille (France)
- 10- RIPOSTE INTERNATIONALE, Paris (France)
- 11- Fundación Mediterránea DAVID MONTGOMERY HART de Estudios Amazighies, Melilla (España)
- 12- Asociación TAMETTUT de las mujeres amazighes por la cultura y el desarrollo, Barcelona (Generalitat de Catalunya)
- 13- Asociación Cultural IMAZIGHEN, Melilla (España)
- 14- Asociación AZAR, Las Palmas de Gran Canaria (Islas Canarias)
- 15- Asociación socio-cultural TAMUSNI de Tenerife, Aguirre (Islas Canarias)
- 16- Espacio SOLIDARIDAD, Madrid (España)
- 17- Asociación THWIZA por la Identidad, Cultura y Justicia Social, Madrid (España)
- 18- Association socio-culturelle ARIF (Allemagne)
- 19- Association ADRAR, Amsterdam (Pays Bas)
- 20- Osservatorio per gli Studi Internazionali sul Mediterraneo Livorno (Italia)
- 21- Amazigh Cultural Network in America, Massachusetts (USA)
- 22- Tamunt Social and Cultural Association, Washington DC (USA)
- 23- Amazigh Community in America, New Jersey (USA)
- 24- Assemblée Mondiale Amazighe-Maroc, Rabat (Maroc)
- 25- Forum TOUBKAL pour la culture amazighe et les droits de l'homme, Marrakech (Maroc)
- 26- Observatoire Amazigh des Droits et Libertés (OADL), Rabat (Maroc)
- 27- Fédération Nationale des Associations Amazighs (FNAA), Rabat (Maroc)
- 28- Réseau des Associations de Développement de la province d'Al-Hoceima, Al-Hoceima (Maroc)
- 29- Association JISR pour le développement et la migration, Nador (Maroc)
- 30- Association ABARAZ, Agadir (Maroc)
- 31- Association TUDRT, Mirleft, Sidi Ifni (Maroc)
- 32- Association TANDAFT, Mirleft, Sidi Ifni (Maroc)
- 33- Association ASNFLUL Massa Chtouka, Ait Baha (Maroc)
- 34- Association TAYAFUT, Awrir, Agadir (Maroc)
- 35- Association AJDIR pour l'apprentissage de la langue amazighe et la transmission de sa culture et de son patrimoine, Kénitra (Maroc)
- 36- Association SARHAN pour la Culture et l'Environnement Ait Halli-Guigou, Boulmane, Midelt (Maroc)
- 37- Association TAWMAT pour la culture et le développement, Azlaf, Driouch (Maroc)
- 38- Association jeunesse de SEGANGANE pour la culture et le développement, Nador (Maroc)
- 39- Rassemblement pour la Culture et la Démocratie, Nador (Maroc)
- 40- Association Culturelle MASSINISSA, Tanger (Maroc)
- 41- Association AMUD pour la culture et le développement, Casablanca (Maroc)
- 42- Association ANAMUR, Tiznit (Maroc)
- 43- Association TWIZA, Guercif (Maroc)
- 44- Association TUNARUZ pour le Développement et la Communication culturelle, Tafraout (Maroc)
- 45- Réseau Marocain pour les Droits Humains et le Contrôle de la Richesse et les Biens Publics, Khénifra (Maroc)
- 46- Assemblée Mondiale Amazighe-Algérie, Mzab (Algérie)
- 47- Mouvement-Parti AKAL (Tunisie)
- 48- Organisation AMAZIGH, Nouakchott (Mauritanie)
- 49- Organisation MAUDECH, Nouakchott (Mauritanie)
- 50- Fondation MOHAMED ALI AG TAHER AL ANSARI (Maroc/Touaregs)
- 51- Organisation TIN HINAN (Canada/Touaregs)
- 52- Survie Touarègue TEMOUST, Lyon (France/Touaregs)
- 53- Internationale TOUAREGUE, Bordeaux (France/Touaregs)
- 54- IMOUGHAGH International Organisation for the Sale of Justice & Transparency, Angers (France/Touaregs)

locaux (laine, teintures, motifs, etc.). Les motifs décoratifs utilisés sont l'expression de la culture de la tribu dont le produit est originaire. **Ces motifs sont liés à l'esprit de cohabitation qui a toujours existé dans ces tribus amazighes depuis une histoire lointaine avec des personnes de convictions et de civilisations différentes (musulmans, juifs, berbères, chrétiens).**

(16) Les tribus berbères sont l'exemple le plus frappant de cet esprit de tolérance et de cohabitation.

La maîtrise de l'art du tissage des tapis se transmet de mère en fille, ce qui est une tradition d'apprentissage dans les zones rurales. Le langage visuel traditionnel commun de la communauté ainsi que les techniques pour tricoter habilement les fils du tissage s'apprennent également sur le tas, en confrontation avec la réalité.

Toutefois, cette tradition est menacée, car les femmes amazighes malheureusement ne gagnent pas grand-chose de leur art car elles sont exploitées à fond par des hordes d'intermédiaires.

Comment les femmes peuvent-elles tirer le meilleur parti de leur travail ? Une réponse, a été trouvée par le journaliste de The Christian Science Monitor Taylor Luck, dans le marché de tapis marocain très animé de Khemisset, une ville amazighe située à 80 kilomètres au sud-est de la capitale Rabat, en supprimant les intermédiaires qui sont en majorité des hommes : (17)

«Au cours des trois dernières décennies, les femmes de la ville se sont associées à des parents et des contacts des villages extérieurs pour vendre des tapis et des moquettes directement aux vendeurs. L'entreprise s'est développée et compte aujourd'hui 40 vendeuses locales qui évaluent et vendent les marchandises de 400 femmes des villages berbères environnants. On pense que chaque mardi, ce petit souk fait vivre jusqu'à 1 000 personnes».

Et il ajoute :

«Avant l'aube, les marchands de Khemisset comme Fatima Rifiya se rassemblent au marché pour attendre les dizaines de femmes des villages berbères éloignés (les locaux se désignent eux-mêmes comme Amazigh, ce qui ne signifie "personnes libres") qui arrivent en calèche à 4 heures du matin. Les vendeuses et les intermédiaires fouillent alors dans les piles de tapis, évaluant chaque pièce en fonction de sa taille, de sa couleur, de son épaisseur, de son tissage et de son motif. Les femmes de Khemisset disent que le secret de leur succès est l'œil pour la désirabilité - en adaptant chaque tapis au public cible et à l'acheteur qui n'a jamais su qu'il en avait toujours besoin. «Chaque tapis a déjà sa place. Nous jouons simplement le rôle d'entremetteuse», dit Mme Rifiya alors qu'elle déroule un tapis de kilim rouge pour une cliente qui s'efforce de cacher son impatience».

Taylor Luck poursuit en disant qu'une fois le tri des tapis effectué, les femmes intermédiaires se mettent à vendre aux hommes acheteurs :

«Les marchands de tapis viennent de Marrakech et de Fès. Les hommes se faufilent entre les petites échoppes en marmonnant : «Vraiment, c'est trop» ou «Je jure devant Dieu que je peux obtenir la moitié de ce prix ailleurs». Mais Mme Rifiya et sa fratrie tiennent bon. Elle et certains des vendeurs les plus chevronnés, comme Faten, agissent non seulement comme traducteurs pour les tisserands berbères, mais aussi comme entraîneurs dans la façon de traquer et de vendre. Des règles simples telles que : Ne jamais paraître désespéré pour une vente. Laissez le client s'en aller, il reviendra toujours. Ajoutez 20 % à votre prix préférentiel pour ouvrir la négociation. Un client qui achète un tapis est toujours plus enclin à en acheter d'autres».

Les motifs décoratifs des différents tissages sont très significatifs et différents d'une tribu à l'autre, ce qui fait de cet art une véritable mosaïque. Le tapis amazigh est une tradition de longue date dans le sud du Maroc, et dans le Haut et le Moyen Atlas, ou il s'est épanoui sous le nom de **tazarbit**.

Le Centre Ait Ouazouguit, dans la province de Ouarzazate, est l'un des principaux berceaux de cette production artisanale de haute signification culturelle. Ce centre de renommée mondiale est situé dans le Haut Atlas, où la fabrication du tapis prédomine toujours depuis des millénaires. En tant que centre d'artisanat en général et de tapis berbères en particulier, Ait Ouazouguit est à son tour composé de plusieurs points de production dont : Tamassin - Ait Semgane - Ai Waya - Ait Ougharda - Tidili - Taznakht - Ait Ouchen - Ait Ameur, Znaga et Sektana en tant que points contigus.

Le tapis de tradition amazighe est la catégorie la plus importante et la plus représentative dans le monde des tapis marocains. C'est une production typique de l'Atlas avec une décoration et des motifs exceptionnels, spécifiques à chaque tribu. Il peut être subdivisé comme suit :

- Tapis du moyen Atlas (région de Meknès, Rabat) : Zem-

mour, Zaer, Zaiane, Bani Mtir, Ait Sgougou et Beni M'guil ;

- Tapis du Moyen Atlas (région de Fès - Taza) : Beni Ouairain, Ait Ighezrane, Beni Alaham, Ait Halli, Ait Youssi, Ait Seghrouchène et Marmoucha ; et

- Tapis des Ait Youb, Ait Izdeg et Ait Yaâcoub.

Les tapis du Haouz de Marrakech font partie des tapis amazighs ruraux, on trouve les tapis Rehamna, les tapis H'mar, et les tapis Bousebaa. Dans ces trois tribus, le nœud utilisé est le nœud symétrique. Les fils de chaîne sont en poil de chèvre ou un mélange de poil de chèvre et de laine noire, les rangées de nœuds sont séparées par quatre à douze fils de trame, la trame est souvent en laine rouge. Le tissage de ces tapis est lâche, on trouve le même nombre de nœuds en longueur et en largeur. Une des caractéristiques des tapis amazighs du Haouz est leur bord en dents de scie, pénétrant le velours noué, ces bords sont tissés en poils de chèvre. En général, leur composition artistique utilise des motifs simples qui prennent toutes les formes possibles.

Le tapis amazigh kilim est associé à l'art du tissage, de la broderie, mais aussi à l'art nomade berbère, et l'art des montagnes de l'Atlas. Les motifs de broderie émanent de la signification et des tatouages propres à chaque tribu et à chaque famille.

Les kilims peuvent être faits de laine ou de soie ; les motifs, transmis de génération en génération, varient selon les régions, comme les couleurs. Un bon tapis berbère marocain peut compter jusqu'à 480 000 nœuds par mètre carré et peut nécessiter jusqu'à neuf mois de travail, par exemple un tapis de Taznakht, modèle cousu amazigh avec des couleurs naturelles comme le safran, le henné, la menthe et autres.

Réputés parmi les plus anciens tapis berbères fabriqués au Maroc, les tapis amazighs Taznakht et ceux de Zaiane, avec le **Hanbal** de la même région, sont aujourd'hui la fierté de l'artisanat marocain. Originaire du Haut Atlas, le tapis de Taznakht est fait de nœuds sur deux lignes ; son fond est jaune, ses motifs sont géométriques, rouge dense, vert foncé et blanc cassé. Le **Hanbal** est une pièce tissée, plus légère et moins épaisse. Son utilisation diffère d'une région à l'autre : Il est utilisé comme couverture, comme canapé ou comme décoration lors des fêtes nationales ou privées. Les centres de sa production sont : Zaiane, Zemmour et Ouazguita.

Les matières premières utilisées dans ce type de tapis sont de la pure laine ou du coton de bonne qualité. Les fils se distinguent par leur filage sophistiqué et leur propreté. Le **Hanbal** est principalement rouge avec du jaune, du vert, du noir et du marron. Ces couleurs sont obtenues à partir de plantes existantes dans la région qui le produit. Berbère d'origine, le **Hanbal** porte nécessairement des motifs empruntant tantôt à la nature ses formes et ses caractéristiques, tantôt à l'alphabet amazigh ses lettres.

Le tapis tissé à la main Glaoui représente un style unique en son genre, il réunit en lui-même tous les arts du tissage amazigh de tapis, il est à la fois tissé, noué et brodé, les fils tendent sur les côtés, les Amazighs le plient en deux, nouent ces fils ensemble et obtiennent un sac pour leurs voyages. Les couleurs comme la laine sont d'origine naturelle.

Le tapis des tribus

Le tapis est un objet d'art basé sur les connaissances d'une ancienne civilisation de peuples qui ont exprimé leur histoire, leurs connaissances grâce à des moyens décoratifs et des expressions artistiques, des sculptures, des poèmes, des dessins, des motifs, des couleurs, etc. (18)

Le tapis est donc un objet d'art fabriqué dans des familles de haute tradition pastorale et ces familles vivent principalement de l'agriculture et de l'élevage, c'est-à-dire qu'elles sont des familles rurales.

D'un point de vue artistique, le meilleur tapis est encore produit dans certaines régions amazighes et il est fabriqué à partir de produits naturels locaux (teintes). Les tribus utilisent des motifs décoratifs pour exprimer leur culture, leur identité locale et leurs origines. **Ces motifs font référence à l'esprit de cohabitation, qui a toujours existé dans ces tribus selon des histoires anciennes avec des personnes de différentes convictions et de différentes civilisations (musulmane, juive, berbère et chrétienne).** (19)

L'art du tissage des tapis se transmet de mère en fille. Il crée ainsi une tradition d'apprentissage dans les milieux sociaux ruraux. Les tapis amazighs traditionnels contiennent des motifs et des couleurs distinctifs et sont tissés à partir de laine de mouton, de chèvre ou de poils de chameau (vous pouvez également les trouver en nylon et en oléfine). Les matériaux sont lavés à la main et teints naturellement, du jaune safran au vert menthe sauvage, en passant par la grenade et le henné. Ces tapis sont connus pour leurs motifs géométriques prononcés et ont été datés dès les temps pré-historiques. Les tapis du Moyen Atlas ont généralement une grille de diamants traditionnelle, hors commun.

Les tribus amazighes marocaines ont développé une variété de tissages pour s'adapter à des climats variés. Les tapis des régions montagneuses du Maroc ont des boucles plus larges, sont noués plus lâchement pour assurer une protection contre le froid, tandis que ceux des régions urbaines ont un tissage plus fin. Les tapis du Moyen Atlas marocain sont utilisés comme tapis de couchage, mais dans les climats doux, les nœuds ont tendance à être de 2 cm de haut.

Bibliographie :

Alkoum, A., Messaoudi, M. 1988-1992. Nouveau Corpus des tapis marocains. Casablanca : Ministère de l'artisanat et des affaires sociales ; tome I à VI.

Barbatti, B. 2009. Berber Carpets of Morocco : The Symbols, Origin and Meaning. Rueil-Malmaison : www.acr-edition.com.

Barbatti, B. 2006. Tapis Berbères du Maroc, la Symbolique - Origines et significations. Rueil-Malmaison : Art Creation Realisation.

Barthélémy, A. 1990. Tazra, Tapis et bijoux de Ouarzazate. Aix-en-Provence : Edisud.

Bemezat, O. 1987. Hommes et vallées du Haut-Atlas. Grenoble : Glénat.

Berque, J. 1955. Structures sociales du Haut-Atlas. Paris : PUF.

Besancenot, J. 1940 (1988). Types et costumes du Maroc. Paris : Les Horizons de France, 1940. Réédition, Costumes du Maroc. Aix-en-Provence : Edisud.

Bobb, Brooke. "How Moroccan Rugs Are Made : Weaving With Women in the Atlas Mountains". In : Vogue du 19 novembre 2018. <https://www.vogue.com/article/how-moroccan-rugs-are-made-weaving-with-women-in-the-atlas-mountains>

Bouilloc, Crouzet, Maurières et Vivier. 2001. Maroc, Tapis de Tribus. Paris : Édisud.

Bynon, J. 2005 (1963). Recherches sur le vocabulaire du tissage en Afrique du Nord. Koln : koppe.

Chafik, M. 1989. Aperçu sur trente-trois siècles d'histoire des Amazighs. Mohammedia : Aklam.

Chatinère, P. 1919. Dans le Grand-Atlas marocain. Paris : Plon-Nourrit.

Chtatou, M. "Les femmes amazighes, gardiennes de la langue et de la culture. In Le Monde Amazigh du 29 avril 2020. <http://amadalamazigh.press.ma/fr/les-femmes-amazighes-gardiennes-de-la-langue-et-de-la-culture/>

Chtatou, M. "Sefrou havre marocain de paix, de tolérance et de coexistence". In : Le Monde Amazigh du 31 mars 2020. <http://amadalamazigh.press.ma/fr/sefrou-havre-marocain-de-paix-de-tolerance-et-de-coexistence/>

Chtatou, M. "Morocco : Encounter of Amazigh and Jews and their Germination of Cultural Substratum". In : Eurasia Review du 7 octobre 2019. <https://www.eurasiareview.com/07102019-morocco-encounter-of-amazigh-and-jews-and-their-germination-of-cultural-substratum-analysis/>

Chtatou, M. "Delving into Moroccan Multiculturalism". In Jewish Websight du 27 septembre 2019. <https://jewishwebsite.com/opinion/delving-into-moroccan-multiculturalism/47093/>

Chtatou, M. "Comprendre la trinité culturelle amazighe". In : Le Monde Amazigh du 7 septembre 2018. <http://amadalamazigh.press.ma/fr/comprendre-la-trinite-culturelle-amazighe/>

Cotter, H. "Wild, Not Woolly, Berber Rugs". In : The New York Times du 22 juillet 2010. <https://www.nytimes.com/2010/07/23/arts/design/23rugs.html?auth=login-google1tap&login=google1tap>

Crane, B. "Good Company : Mellah Radiant Moroccan Rugs". In : Barron's du 27 décembre 2018. <https://www.barrons.com/articles/good-company-mellahs-radiant-moroccan-rugs-01545939004>

7- 018E1

0A 00MY

- ΣΟΛΕΛ.....
- ΣΕΡΖΣΟ.....
-ΣΥ0ΣΕ.
-ΣΛΟ0Ο.

- ΣΥΧΧΣΣΗ.....
- ΣΧΣΟ.....
-ΣΘΡΗΣ.
-ΣΗΥΕ.

0A 00MY

- Η+0+, +8E* +ΣΛΟΣΙ.
- ΙΣ+ΙΣ, ΣΕΧΙ +ΣΛΟΣΙ.
- ΙΣ+ΙΣ, ΣΕΧΙ+ +ΣΛΟΣΙ.



- Η+0, Λ0 ΣΕC8ZZΣΗ ΛΛ0Π | ΣΘΡΗΣ.
- ΙΣ+ΙΣ, Λ0 C8ZZΣΗ ΛΛ0Π | ΣΘΡΗΣ.
- ΙΣ+ΙΣ, Λ0 C8ZZΣΗ+ ΛΛ0Π | ΣΘΡΗΣ.

ΙΡΡ, ΣΗΕΥ 0Π+ΣΗ.
ΡΕΕ,
Η+0,

ΙΡΡ, Λ0 ΘΘΗΕΛΥ Σ ΕΙΕ0Ε.
ΡΕΣ,
Η+0+,

7- 018E1

0A 8QY, 00MY

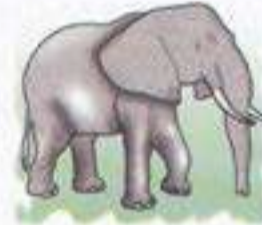


ΣΟΛΕΛ ΣΥC0E | +ΣΣΙΣ.
ΣΟΛΕΛ.....

+CZZΣΟ +X'ΠΙΣΗ+,
+CZZΣΟ.....

+Π0 +ΣΣΙΣ.
+Π0.....

+ΥΧΧΣΣΗ +CXXQ0E+ | ΣΕΛΥ.
Σ..... ΣΧΙΙ0 | +X'ΠΙΣΗ+.



+X80 +XΧX0 | ΣΣΗΠ.
Σ.....Π0ZZ0C | Π0EΣΗ.



ΣX'80 ΣΗΧC0E 0 ΣΠ00Υ Λ ΣΘΡ000.
ΣX'80 ΣΕΛΥ 0 Λ.....

7- 018E1

0A 00MY

- ΣΟΛΕΛ.....
- ΣΕΡΖΣΟ.....
-ΣΥ0ΣΕ.
-ΣΛΟ0Ο.

- ΣΥΧΧΣΣΗ.....
- ΣΧΣΟ.....
-Π0ΛΛ0X0.
-Σ04C.

0A 00MY

- Η+0+, +8E* +ΣΧΧΗΣΕΙ.
- Η+ΙΣ, ΣΕΧΙ +ΣΧΧΗΣΕΙ.
- Η+ΙΣ, ΣΕΧΙ+ +ΣΧΧΗΣΕΙ.



- Η+0, 00 ΣΕC8ZZΣΗ ΛΛ8
+0ΛΛ0X+.
- Η+ΙΣ, 00 C8ZZΣΗ ΛΛ8
+0ΛΛ0X+.
- Η+ΙΣ, 00 C8ZZΣΗ+ ΛΛ8
+0ΛΛ0X+.

ΙΡΡ, ΣΗΕΥ 0Π+ΣΗ.
ΡΕΕ.....
Η+0.....

ΙΡΡ, 00 ΘΘΗΕΛΥ Σ ΣΧΕ0Ε.
ΡΕΣΣΕ, 00..... Σ ΣΧΕ0Ε.
Η+0+, 00..... Σ ΣΧΕ0Ε.

7- 018E1

0A 8QY



0A 40Y

ΣXQ0 Π0EΣC +0ΘΗC0+ +0CZZ00+ X +0X0+. ΣΧΗ Π0 0C
+CΠ00+ +0ΥΛΛ8 Π0 Λ 0XΣC000, 0X0ΣΠ Π0 XΠΠ.

0A ΣΙΣΥ ΣX'801

0Π00Υ	0XΧ'0Υ	0CΠ00	0ΘC0	0XΣX0	0XQΠ0
-------	--------	-------	------	-------	-------

0A XΛEY 0 ΣΥ0ΣE 8XΧ'0Υ

+8++Σ00
+8++0XΧ
+00ΣXΛΣX

+C0C8+ ΛΣ +0X0+

0ΥΛΛ8 | +0ΘΗC0+

Λ 0CΧΧC0
ΣXΛ0
ΣXΛ8Λ

0X0ΣΠ | +0ΘΗC0+

Λ ΣCΠ0
Λ ΣCΣX0Π
Λ ΣXΧ'0Π



+0ΘΗC0+

Le langage abstrait et géométrique du tapis amazigh provient des origines du corps, de la forme et des fonctions des organes sexuels humains. Basé sur la dualité et la relation de l'homme et de la femme, il est devenu l'expression de la fertilité universelle incluant toute la nature. Le tapis est une création artistique de la femme et reflète avant tout les phases de sa vie, sa ligne de temps et son expérience sexuelle : en tant que vierge, nouvelle mariée, à travers le mariage, la grossesse et l'accouchement. Au cours des 12^{ème} et 13^{ème} siècles, le Maroc était déjà connu pour la beauté de ses tapis amazighs, de ses moquettes et de ses tentures murales («**Hanbel**»).

Au Moyen Âge, le tapis était l'un des cadeaux des ambassades étrangères ou était utilisé dans la caravane princière où de beaux tissus de soie avec du fil d'or et des tapis («**zarabi**») étaient montés sur les chameaux. Parmi les différentes significations de («**zarabi**») (tapis) qui viennent de l'arabe, on peut notamment retenir «parterre de fleurs» et «ce qui est posé sur le sol et sur lequel on s'appuie». Le mot berbère pour cela est («**tazerbit**»). Au Maroc, on peut aussi utiliser le mot («**gtifa**») qui vient de la même origine, qui est le nom des tapis de laine souvent tricotés dans la région de haute altitude, Marmoucha ou l'Ait Ouazouguite par exemple.

Au 16^{ème} siècle, Jean Léon L'Africain (Hasan al-Wazzan) (9) a expliqué que le tapis était l'un des cadeaux des mariées de Fès : «Nous donnons toujours un tapis de laine d'une vingtaine de coudées et trois couvertures dont un côté est un drap». Les tapis étaient également vendus aux enchères de Fès et exportés notamment vers l'Afrique noire.

Le plus ancien tapis conservé au Maroc date du 18^{ème} siècle est celui de Chiadma, qui est daté exactement 1202 H/1787 AC.

Le tapis est un cadeau parfait et, au 19^{ème} siècle, le tapis marocain était l'un des produits les plus exportés vers l'Europe. On en trouvait beaucoup en France lors des expositions universelles de 1867, 1878 et 1889. À la fin du 19^{ème} siècle et au début du 20^{ème} siècle, le tissage des tapis était une activité très importante dans presque toutes les villes du Maroc. (10)

Les autorités françaises du Protectorat dans un souci de préserver et encourager l'art du tapis au Maroc ont créé un **label artisanal et commercial**, pour préserver les traditions, selon Prosper Ricard : (11)

«Pour le maintien de traditions aussi originales et affirmées, au triple point de vue de la technique, du décor ou du coloris, comme pour l'heureux épanouissement de tendances qui en tous temps et en tous lieux doivent être respectées, le gouvernement du Protectorat a pris dès le début les mesures de protection, d'encouragement et de propagande qui s'imposaient. A ce titre, un organisme spécial, le Service des Arts Indigènes devenu par la suite le service des Métiers et Arts Marocains, a exercé et continue d'exercer la plus heureuse influence.» (p.12)

et conférer à cet art traditionnel une **marque officielle d'authenticité** : (12)

«Aussi, pour conférer à cette fabrication une marque officielle d'authenticité et sauvegarder le renom de l'industrie marocaine, le gouvernement du Protectorat a-t-il institué une estampille d'Etat délivrée sous certaines conditions bien déterminées.» (p.56)

Une histoire de textile

Si les babouches jaunes et les tajines peints font fureur dans les souks, **le textile et le tissage sont vraiment au cœur du véritable art marocain**. La production textile est la plus importante tradition artistique du Maroc. Le nombre de Marocains impliqués dans le textile et l'étendue des matériaux utilisés sont immenses. La production textile, sur une grande échelle, au Maroc remonte à 1500 avant J.-C., lorsque

les Amazighs de l'Afrique du Nord ont fait usage des techniques de tissage fondamentales utilisées à des fins pratiques, magiques et religieuses. (13)

La femme amazighe tissait des textiles utilisés pour les châles, les couvertures, les tapis, les tentes, les sacs, les oreillers et les nattes. Avec le temps et la pratique elle a fini par apprendre des techniques de tissage et de teinture plus spécialisées, en ajoutant un large éventail de symboles, de dessins et de motifs artistiques. **Au 7^{ème} siècle, le textile est devenu un élément essentiel de l'économie marocaine, qui perdure encore aujourd'hui.**

Les techniques créées par les femmes marocaines ont été préservées au fil des siècles, principalement parce que le tissage et la broderie sont une partie fondamentale de la vie quotidienne des gens, mais aussi parce qu'ils sont considérés comme une source de magie, de protection, de survie et de pouvoir. Les textiles tribaux marocains sont parmi les plus éblouissants et les plus impressionnants d'Afrique. Les variations des motifs, les couleurs vives et la variété des textures les distinguent nettement des autres textiles islamiques et africains.

Les tissages traditionnels du Maroc sont utilisés à des fins pratiques. Les tissages étaient destinés à être utilisés par la famille pour meubler la maison ou la tente, et comme vêtements personnels. Les textiles peuvent également servir d'indicateur de la richesse, du statut social et du contexte religieux de



la tisserande, ainsi que de la vie quotidienne de sa tribu. Le tissage lui permet une rare liberté d'expression, même dans les limites de traditions de conception strictement conservatrices.

La ville De Sefrou, dans le Moyen Atlas, est devenue au 12^{ème} siècle un centre de commerce florissant où les producteurs des régions du nord du Maroc et ceux du Tafilalet se rencontraient pour échanger des récoltes, de l'artisanat et des peaux. Elle a également été le point de départ du célèbre commerce des caravanes subsahariennes par lequel le Maroc échangeait du sel et des peaux contre l'or des mines achanties d'Afrique noire, un commerce qui est aujourd'hui connu sous le nom de «commerce déloyal (unfair trade)».

Ce commerce, pendant des siècles, a été financé par les juifs qui tenaient de petites «boutiques bancaires» connues sous le nom de «**Hwanet tale**» dans la médina de Sefrou et étaient les commanditaires des caravanes qui se rendaient, pendant un périple de 44 jours, à Tombouctou, dans l'actuel Mali, conduites par des guides juifs respectés pour leur leadership, leur équité, leur patience, leur courage et leur sens de l'initiative. Ils étaient connus sous le nom d'**azettat** (parce qu'ils portaient de longs

bâtons exhibant l'**azetta**, tissu de tapis avec les motifs distincts de chaque tribu amazighe parcourue en paix (**aman**)), ce qui, dans la langue terre à terre, signifie dîme de passage en paix prépayée. Les couleurs des tapis, **azetta**, et leurs motifs différents étaient synonymes de paix et de concordance chez le peuple amazigh d'antan. (14)

Pour les peuples non nomades du Maroc, les textiles peuvent être utilisés comme mobilier ou décoration d'intérieur comme un lit, une chaise, une couverture, un manteau, un oreiller, une malle ou une selle. Pour les nomades, le tapis pouvait devenir le toit, les portes, les murs ou les cloisons d'une maison. La «table» de la plupart des ménages marocains, qu'il s'agisse d'une maison ou d'une tente, se présente sous la forme d'un grand tapis rectangulaire recouvrant un divan. Les couleurs et les motifs vibrants des tapis égayaient les maisons, et les riads généralement faiblement éclairés des villages et des villes.

De nombreux textiles décoratifs sont utilisés dans les cérémonies et ont un statut sacré. Une **Handira**, est utilisée pour envelopper une mariée en route vers sa nouvelle maison, c'est une sorte de protection contre l'**ayn**, le mauvais œil des jaloux, mesquins et méchants. Certaines couvertures sont utilisées comme cadeaux funéraires. Les plus beaux tapis, couvertures et coussins sont utilisés pour décorer les tentes des invités pendant les festivals ou portés et transportés dans les

torique caractérisée par le développement des premiers outils utilisés par l'homme. Des traces de motifs amazighs et de symbolisme tribal ont été trouvées dans les arts rupestres et la peinture rupestre datant de plusieurs milliers d'années. **En l'absence de langage écrit, les tisserands de l'Antiquité enregistraient leurs mythes et légendes à l'aide de glyphes et de marques incrustées dans leurs tapis et dans des cavernes.**

Au fil des siècles, **Tamazgha** (territoire amazigh) a été envahie et colonisée par une série d'empires qui se sont levés et sont tombés avec le temps, entre autres : les Romains, les Ottomans, les Arabes, les Espagnols, les Portugais et les Français. Aucun d'entre eux n'a réussi à laisser un impact plus durable que les Arabes, qui ont réussi à islamiser toute la région et à lui donner une identité arabe, de force. Cependant, les Amazighs ont tenu avec ténacité à leur culture millénaire et unique, principalement parce qu'ils avaient été isolés pendant des milliers d'années avant l'arrivée des envahisseurs.

Les tapis amazighs du 20^{ème} siècle ont le même transfert de glyphes et de marques que les tapis du passé lointain. Les tisserands tribaux, qui ne possèdent ni ne cherchent à acquérir une formation artistique formelle, continuent de raconter les mêmes histoires d'antan, transmises de génération en génération. **Ainsi, regarder un tapis amazigh marocain traditionnel donne l'impression de regarder un tapis centenaire préservé dans une capsule temporelle ou un livre d'art et d'histoire.** C'est là leur principal attrait pour les acheteurs occidentaux et collectionneurs de pièces rares. Les tapis amazighs marocains du 20^{ème} siècle ont toujours le même dessin caractérisé par des nœuds distincts, mais ils contiennent généralement de petites mouchettes de couleur sombre sur un fond plus clair. Beaucoup d'entre eux ont un mélange de couleurs unies sans motif.

Le tapis amazigh, création culturelle et artistique

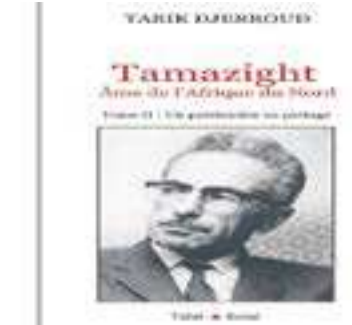
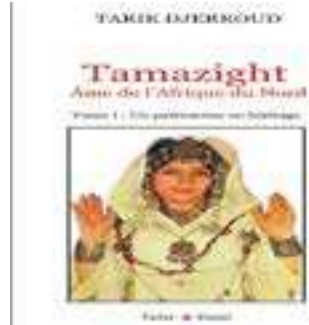
Comme tout acte culturel, artistique et folklorique, le tapis amazigh est un objet d'art basé sur une connaissance de la civilisation ancestrale des peuples qui ont, tout au long de l'histoire, exprimé leur savoir par des moyens décoratifs : sculptures, poteries, tapis, bijoux, dessins, etc., par littérature orale : poèmes, contes, proverbes, etc. ou par musique, chant et danse. (15)

Le Tapis amazigh est donc un objet d'art réalisé dans des familles de grande tradition pastorale et qui vivent généralement de l'élevage et de l'agriculture (donc des familles rurales). La fabrication de ces tapis traditionnels, sous toutes leurs formes, nécessite la présence de certaines conditions, moyens et matériaux de base, dont :

- **De la laine pure et de bonne qualité**, comme matière première qui sera transformée en fils de différentes tailles et propriétés,
- **Des colorants naturels et biologiques** à cent pour cent ;
- **Un matériau approprié (métier à tisser)** de différentes formes, en fonction de l'utilisation souhaitée ; et
- **Un personnel compétent maîtrisant les techniques de tissage** traditionnelles et les motifs décoratifs.

Le tissage de tapis amazighs est une activité essentielle dans certains contextes car il joue un rôle économique vital dans la subsistance des familles. **Il s'inscrit alors dans un mode de commercialisation traditionnel, basé sur le troc.** Dans un ménage, l'homme et la femme travaillent en coopération. La femme s'occupe du tissage et du modelage des tapis et le mari s'occupe de la commercialisation sur les marchés hebdomadaires, et fait, d'autre part, l'achat des produits alimentaires et autres produits dont ils ont besoin pour vivre.

D'un point de vue artistique, le meilleur tapis amazigh est encore fabriqué dans certaines régions à partir de produits naturels



LE TAPIS AMAZIGH : IDENTITÉ CRÉATION ART ET HISTOIRE

Introduction

Les Amazighs vivent au Maroc depuis plus de cinq millénaires. (1) L'origine du tissage des tapis par les populations amazighes remonte lui aussi à plusieurs millénaires. Le tapis amazigh est emblématique de la culture, ces tapis sont fabriqués à la main par des femmes, leurs motifs et leurs significations font partie d'une tradition très ancienne. (2) Le tissu filé à la main qu'elles créaient portait le nom de la tribu concernée, et elles utilisaient des fibres naturelles pour créer des manteaux, des tapis et d'autres tissus.

Les tapis amazighs sont originaires du Moyen Atlas et des plaines autour de Marrakech. On dit que leurs origines remontent au 2^{ème} siècle avant J.-C. Ces tapis sont l'art rural traditionnel pratiqué par les femmes des peuples nomades ou semi-nomades. Ils sont fabriqués à partir de la laine vierge des moutons et des chèvres de leurs troupeaux. Les femmes les fabriquent pendant leurs rares heures de loisir afin de les utiliser comme manteaux et couverture. C'est leur bien le plus précieux et leur fierté. En bref, c'est leur œuvre d'art à travers lesquelles elle ont pu exprimer leur créativité.

A l'époque, le métier à tisser était considéré comme un être animé qui était vénéré et craint. Vide, il était mort, mais tant que les fils étaient tendus, il était vivant. Il était interdit aux hommes de l'utiliser. Quand venait le moment d'enlever le tapis du métier, les femmes chantaient parce que cela signifiait la mort et la nécessité de faire son deuil.

Les populations amazighes indigènes ont créé un nœud spécifique appelé **nœud berbère**. Il faut également noter que contrairement aux tapis orientaux, ils ne sont jamais fabriqués sur modèle mais selon le désir de la femme qui les fabrique. Les lignes représentées sur les tapis évoquent des symboles que l'on trouve dans l'art rupestre. Le treillis, le diamant, la succession X évoquent chacun à leur manière la féminité, l'accouplement et la procréation. En parallèle, une ligne en zigzag VVVVVVVVVVVVVVVVVVVVVVV renvoie à la symbolique phallique du serpent. (3)

Le tapis berbère a longtemps été méprisé et copié sans aucune considération par l'industrie européenne. Il a fallu attendre les années 1900 pour que plusieurs artistes s'y intéressent et lui redonnent toute sa valeur. En

particulier les peintures de Paul Klee aux formes géométriques et l'intégration de ces formes dans l'architecture de Le Corbusier. Henri Matisse (1869-1954) les a appelés les **«géants blancs»**. (4) Ces dernières années, il a connu un essor, notamment le tapis de Beni Ouarain. Toutes les marques de décoration font des copies et vendent le tapis **«de style berbère»**. Face à ce succès populaire, beaucoup d'experts du tapis amazigh partagent davantage les réflexions de Timothy Wealon : (5) *«Je ne les considère pas comme une tendance passagère, mais plutôt comme un élément de décoration qui sera toujours présent dans la décoration d'intérieur»*.

Histoire du tapis amazigh traditionnel

Depuis des temps immémoriaux, les ruraux et les bergers amazighs marocains ont basé leur économie sur le mouton et la laine utilisée par les femmes pour tisser des tapis, ce qui reflète pleinement l'importance de la laine dans tous les aspects de la vie des Amazighs. Les tapis sont fabriqués artisanalement à la main avec de la laine de mouton et à l'aide de simples métiers à tisser en bois, verticaux ou horizontaux, posés sur le sol. La taille du métier à tisser limite la largeur du tapis à 2 mètres environ, soit la taille dont une famille a besoin pour dormir, et il est très rare de trouver un vieux tapis qui ne soit pas long et assez étroit.

Traditionnellement, les tapis marocains étaient fabriqués uniquement par des femmes pour être utilisés dans leur propre maison, pour orner les sols et servir de couvre-sièges, de couvre-lits ou de couvertures pendant les mois les plus froids. Les tapis sont remplis de symbolisme et racontent souvent l'histoire de la femme qui a créé chaque pièce. Chaque tapis prend environ 20 à 30 jours pour être tissé à la main et le dessin est toujours complètement original - il n'y a jamais deux tapis identiques. Durant une visite dans les montagnes de l'Atlas, le journaliste Brooke Bobb de Vogue a fait connaissance de femmes amazighes tisserandes et a découvert leur art millénaire et leurs connaissances héritées des grands-mères : (6)

«La femme et ses collègues tisserands n'utilisent qu'une petite image du dessin comme référence lors de la

fabrication du tapis. Leur compréhension de l'endroit où les lignes et les formes commencent et se terminent est uniquement basée sur l'instinct, un savoir qui leur a été transmis par leurs mères et leurs grands-mères berbères. L'un des tapis était rose vif et violet, décoré de motifs traditionnels en forme de diamant. Un autre était d'un bleu et d'un gris profond, réalisé dans le style d'une peinture de Rothko. Tous les fils sont teints à la main et filés à la main avec de la laine brute. Wright et Lobo-Navia ont étudié les piles de fils pelucheux empilées sur le sol d'une pièce. Ils ont évalué à quel point elles étaient faibles pour certaines couleurs, et à quel point elles en avaient trop pour d'autres. Après avoir examiné le fil, ils ont commencé à mesurer les tapis à mi-chemin sur les métiers à tisser. La plupart étaient précis ; l'un d'eux était décalé d'un ou deux centimètres».

L'artisanat est toujours très important pour les communautés amazighes. Généralement, alors que les hommes travaillent dans les montagnes ou dans les fermes, les femmes travaillent dans leurs cabanes, créant de belles céramiques faites à la main ou tissant des tapis. Tous les produits finis sont ensuite descendus dans les grandes villes comme Marrakech, où les gens vendent aux enchères leurs produits aux propriétaires de souks. Les acheteurs vendent ensuite les tapis, les céramiques et d'autres pièces dans leurs boutiques à d'autres habitants et aux touristes. Ce processus fournit des revenus aux villages amazighes, et constitue souvent leur principal moyen de subsistance. (7)

Les tapis marocains représentent l'aspect le plus caractéristique du patrimoine culturel du pays. L'âme du tapis semble refléter le paysage des montagnes de l'Atlas. **Ces tapis sont comme des livres remplis de signes et de symboles. On y découvre un univers de pensée basé sur une palette de couleurs exubérantes. Ces femmes vivant dans des villages ruraux se sont appropriées leurs créations textiles comme un espace de liberté où elles ont développé une créativité personnelle et une expression artistique surprenante. Le tapis devient essentiel,**



DR MOHAMED CHTATOU*

il est un lien entre le passé et le présent, entre la terre et le ciel. Ces magnifiques tapis pouvaient être présentés dans différents musées d'art.

Pour le journaliste Brent Crane qui a écrit un article sur le tapis marocain intitulé : **« Good Company: Mellah's Radiant Moroccan Rugs »** dans Barron's : (8)

«Les tapis marocains - complexes, infiniment variés, riches en symbolisme et en profondeur culturelle - sont à l'image du Maroc lui-même. Ce pays de 35 millions d'habitants occupe un espace géographique unique, coincé entre trois grands corps naturels - la Méditerranée, l'Atlantique et le Sahara - et deux continents, l'Europe et l'Afrique. Il réserve de nombreuses surprises».

La culture et les traditions de chaque communauté amazighe peuvent être très différentes d'une région à l'autre. Ainsi, selon la tribu, les tapis peuvent présenter des styles, des couleurs et des techniques de tissage différents, voire même appartenir au même type générique. L'origine du tapis amazigh se trouve dans les montagnes de l'Atlas du Maroc, les populations ont utilisé des techniques différentes de celles utilisées pour les tapis orientaux ou persans.

Si vous comparez les motifs du tapis amazigh aux signes des arts rupestres et aux artefacts des cultures primitives de l'humanité, vous trouverez les mêmes signes et formes utilisés et vous découvrirez des similitudes et des liens surprenants que vous pouvez également faire remonter à la période du paléolithique supérieur en Europe et à la période néolithique en Orient et dans le bassin méditerranéen, ce qui explique pourquoi le tapis amazigh peut être considéré comme le dernier témoignage du monde archaïque.

**POST-COVID19- :
BANK OF AFRICA
APPORTE TOUT LE
SOUTIEN FINANCIER
NÉCESSAIRE POUR
PERMETTRE À SES
CLIENTS DE RELANCER
LEUR ACTIVITÉ**

Pour mieux appréhender les effets de la crise et son impact sur l'économie nationale, BANK OF AFRICA continue sa mobilisation pour aider ses clients à surmonter les difficultés engendrées par la crise sanitaire du COVID-19, et met en place le « Crédit RELANCE » pour accompagner ses clients dans la reprise de leur activité.

Après avoir soutenu ses entreprises et TPME clientes impactées par la crise pour leur permettre de maintenir l'accès au financement et d'assurer leur exploitation à travers différentes mesures, BANK OF AFRICA met à la disposition des entreprises en difficultés le Crédit Moyen/Long Terme « Crédit RELANCE » destiné principalement au financement du fonds de roulement des Entreprises.

En effet, dans le but de soulager la trésorerie suite au manque à gagner généré par la crise sanitaire et permettre ainsi aux entreprises de relancer leur activité, BANK OF AFRICA soutient ses entreprises clientes en mettant à leur disposition un crédit adapté à leur taille, plafonné à 100 MDH avec un taux de financement de 4% et un remboursement étalé sur 7 ans avec différé pouvant atteindre 2 ans.

Garanti par la Caisse Centrale de Garantie à hauteur de 80 à 95%, selon le chiffre d'affaires de l'entreprise, le « Crédit RELANCE » est destiné à couvrir les besoins en fonds de roulement avec au moins 50% du Crédit dédié au règlement des fournisseurs. D'autres besoins peuvent être financés par le Crédit Relance, notamment les charges du personnel, charges sociales, charges fiscales, loyers, charges d'énergie, frais d'entretien, droits de douane...

Avec l'ensemble de ses initiatives et mesures, BANK OF AFRICA réaffirme sa mobilisation pour accompagner les acteurs économiques marocains à surmonter la crise causée par la pandémie Covid-19 et traduit ainsi son engagement fort et solidaire en tant que partenaire financier de choix des entreprises.

إدماج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة محور اتفاقية تعاون وشراكة بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية



وقعت وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يوم الأربعاء 24 يونيو الحالي بالرباط، على اتفاقية تعاون وشراكة تروم إدماج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة. وبموجب هذه الاتفاقية، يواكب المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتكوين الأطر المؤهلة في مجال الترجمة الكتابية والترجمة الفورية، وفي عملية ترجمة الوثائق والنصوص الإدارية والقانونية إلى الأمازيغية، فضلا عن التنسيق لتوفير ترجمة علامات التشوير إلى الأمازيغية لفائدة الوزارة، والتشارك في إعداد معجم خاص بمنظومة العدالة.

كما ترمي الاتفاقية إلى مواكبة المعهد للوزارة في تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفيها باللغة الأمازيغية، وخاصة الموظفين العاملين بمكاتب الواجهة وبمراكز الاستقبال والشكايات، وفي تكوين المحققين القضائيين والموظفين والمتنسيبين إلى المهنة القضائية.

وفي كلمة بالمناسبة، قال وزير العدل السيد محمد بن عبد القادر، حسب ما أوردته وكالة الأنباء الرسمية، إن توقيع هذه الاتفاقية باعتبارها الإطار العام للتنسيق والتعاون بين الوزارة والمعهد الملكي، من أجل إدماج اللغة الأمازيغية في مجال منظومة العدالة، يمثل إطارا مرجعيا هاما يواكب المعهد بموجبه جهود الوزارة لتحقيق هذا الهدف.

وسجل بنعبد القادر أن الوزارة أعدت مخطط عمل خاص بها حول كيفية ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة، يتضمن اتخاذ إجراءات منهجية، من ضمنها توقيع الاتفاقية، وذلك تنزيلا للقانون التنظيمي رقم 16-26 باعتباره إطارا قانونيا مرجعيا يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وكيفية إدماجها في مجالات الحياة العامة.

كما يتضمن المخطط، وفق المسؤول الحكومي، إجراءات ومبادرات عملية تبتدئ بتغيير لوحات التشوير داخل الوزارة والمحاكم ومراكز قضاء القرب والمديريات الإقليمية ومراكز الحفظ لتتضمن اللغة الأمازيغية، وهي العملية التي تم تشييدها اليوم بتغيير اللوحة التشويرية لبوابة وزارة العدل لتشمل اللغة العربية واللغة الأمازيغية معا.

وتطرق الوزير إلى أهم الإجراءات والمبادرات العملية التي التزمت وزارة العدل باتخاذها، منها إعداد معجم بالمصطلحات القانونية والقضائية، واعتماد محدثين بالأمازيغية في مراكز الاستقبال ومكاتب الواجهة بالوزارة والمحاكم، وإعداد الوصلات الإخبارية والتواصلية التي تنجزها الوزارة باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغتين العربية والفرنسية.

كما تهم هذه الإجراءات، يتابع السيد بنعبد القادر، إعداد دليل

دستور المملكة لسنة 2011، خاصة الفصل الخامس منه القاضي باعتماد الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، واستنادا إلى القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجالات التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، ومن أهمها مجال العدالة والقضاء.

وتهدف هذه الاتفاقية، وفق السيد بوكوس، إلى تنمية علاقات التعاون والشراكة بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل تفعيل وتقوية إدماج اللغة الأمازيغية في مجال العدالة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات القضائية والإدارية الموجهة للمرتفقين.

وترتكز محاور هذه الاتفاقية، يضيف عميد المعهد الملكي، على مجالات الترجمة والتكوين، حيث سيتولى المعهد مواكبة الوزارة في انتقاء وتكوين الأطر المؤهلة في مجال الترجمة الكتابية والترجمة الفورية، وفي عملية ترجمة الوثائق والنصوص الإدارية والقانونية إلى الأمازيغية، وكذا التنسيق بين الوزارة والمعهد لتوفير ترجمة علامات التشوير إلى الأمازيغية لفائدة الوزارة، فضلا عن إعداد معجم خاص بمنظومة العدالة.

وأورد أن تفعيل الالتزامات التي تعني وزارة العدل وشركاءها يقتضي بالضرورة اعتماد منطوق التدرج والاستعداد القبلي من خلال تأهيل القضاة وموظفي المحاكم المعنيين باستعمال هذه اللغة، مع ما يتطلبه الأمر من إعداد الأدوات البيداغوجية اللازمة من دلائل ومناهج وتوفير العنصر البشري المؤهل لتأهيل القضاة والموظفين وتكوينهم داخل المعهد العالي للقضاء وداخل مختلف مؤسسات التكوين ذات الصلة بمنظومة العدالة في إطار التكوين الأساسي والتكوين المستمر.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أن المعهد العالي للقضاء شرع منذ أكثر من سنة في تكوين المحققين القضائيين في مجال الأمازيغية، مبرزا أن الوزارة التي أعدت بداية هذه السنة مخطط عملها الخاص بكيفية ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية، هي بصدد وضع اللمسات الأخيرة لتوفير بنيات للاستقبال والإرشاد باللغة الأمازيغية وتضمن لوحات التشوير اللغة الأمازيغية وإعداد الوصلات الإخبارية بهذه اللغة إلى جانب اللغة العربية.

من جهته، أكد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، السيد أحمد بوكوس، أن الاتفاقية تندرج في سياق تفعيل مقتضيات

إبرام شراكة بين "حضارات أوروبا والبحر المتوسط" و"ماجوريل" و"إيف سان لوران" بباريس لتأمين التراث الأمازيغي بالمغرب



أبرم متحف حضارات أوروبا والبحر المتوسط، ومؤسسة حدائق "ماجوريل" بمراكش ومتحف "إيف سان لوران" بباريس، شراكة تروم إبراز غنى التراث الأمازيغي بالمغرب.

وأكد بلاغ مشترك أن هذا التعاون، الذي يندرج في إطار تطوير سياسة مشتركة للتعاون الدولي، يدور حول معرفة وتمكين أفضل وتأمين التراث الأمازيغي.

وأضاف البلاغ أنه بمقتضى هذه الشراكة، سيكون بإمكان متحف حضارات أوروبا والبحر المتوسط ومؤسسة حدائق "ماجوريل" بمراكش ومتحف "إيف سان لوران" بباريس، تبادل مختلف بروتوكولات تحفيظ وترميم وجرم المجموعات الفنية. وتابع المصدر ذاته أن الأطراف الثلاثة ستتعاون، بشكل خاص، على توثيق مجسمات المجموعات الأمازيغية للمؤسسات الثلاث وتاريخها وتحديدها وتقاسم شبكات الموارد الخاصة بها.

وأشار إلى أن الشراكة تنص على تبادل المعارض بين المتحفين، قصد استكشاف تنوع وغنى هذا التراث، بمارسيلييا ومراكش. ويسعى هذا الاتفاق إلى صياغة والحفاظ على روابط متميزة ومستدامة بين المتحفين والفرق بفرنسا والمغرب، وتحسين كفاءات مهنيي المتاحف بفضل تبادل الممارسات الفضلى وتحسين تنزيل المشاريع المشتركة.

وخلص المصدر ذاته إلى أن "هذا التعاون الطموح يتشبه بتأمين تراث ضفتي البحر الأبيض المتوسط".

رسميا... الإذاعة الأمازيغية تنتقل إلى البث المستمر 24/24 ساعة

شرعت الإذاعة الأمازيغية، ابتداء من منتصف ليلة الثلاثاء/ الأربعاء 14 يونيو الجاري، في تمديد فترات بث برامجها إلى 24 ساعة متواصلة.

وتستعد الإذاعة الأمازيغية في هذه الأثناء لبث برامجها الإذاعية خلال الفترة المقبلة لمدة 24 ساعة، بعدما كان يقتصر البث بها على 16 ساعة فقط، إذ كانت تفتتح إرسالها مع الثامنة صباحا ويتواصل إلى غاية منتصف الليل.

وتتضمن شبكة برامج الإذاعة الأمازيغية جملة من البرامج الإذاعية المتنوعة في شتى المجالات، ذات الطابع السياسي والاجتماعي والفني والثقافي والرياضي والخدمات والديني، إلى جانب برامج خاصة من بينها سهرات تكريمية لعدد من رواد الأغنية الأمازيغية، إضافة إلى حصص ترفيهية وتنشيطية تتفاعل مع المستمعين باعتماد أساليب حديثة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وما توفره من إمكانيات تكنولوجية متاحة، معتمدة في ذلك بالدرجة الأولى مبدأ الخدمة العمومية.

وتأتي زيادة ساعات بث الإذاعة في إطار تطبيق دفتر التحملات وتلبية لطلبات المستمعين الناطقين باللغة الأمازيغية بتعابيرها الثلاثة الشمال، الوسط والجنوب، إلى جانب الرفع من نسبة الاستماع خاصة الفترة الصباحية، التي تحقق غالبا نسبة 50 في المائة حسب تقارير نسب الاستماع.

وتخصص الشبكة البرمجية الجديدة للإذاعة الأمازيغية ثلاث ساعات من البث المباشر خلال الفترة الصباحية من السادسة إلى التاسعة صباحا للتواصل المباشر مع المستمعين



الإذاعة الأمازيغية

لمناقشة مواضيع الساعة، وآخر مستجدات الساحة الوطنية والدولية، إضافة إلى حصص غنائية متنوعة ومتواصلة تمتد من منتصف الليل إلى الثالثة فجرا، تليها ورقات ثقافية وحصص دينية وروحانية، فيما تبقى الحصص المخصصة لكل تعبير من التعابير الأمازيغية على حالها، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا وحتى منتصف الليل.

هذا ويأمل المسؤولون على الإذاعة الأمازيغية إلى الرفع من نسبة الاستماع إليها، بعدما سجلت خلال السنوات الماضية ارتفاعا ملحوظا في مؤشر احتساب نسب الاستماع للإذاعات المغربية.

وجدير بالذكر أن تاريخ بداية البرامج الأمازيغية يعود إلى سنة 1938، إذ كانت البداية ببث برامج بالأمازيغية لا تتجاوز آنذاك عشر دقائق بتعبير "تشلحيت" (جنوب المغرب)، ثم ستخصص عشر دقائق إضافية عام 1952 لتعبير "تمازيغت" (الوسط)، وفي سنة 1955 ستخصص عشر دقائق أخرى لتعبير "تاريغت" (الشمال)، واستمرت كذلك حتى سنة 1974 حيث سيرتفع حجم البث الأمازيغي إلى اثنتي عشرة ساعة بمعدل أربع ساعات يوميا لكل تعبير، ابتداء من الساعة 12 ظهرا إلى غاية منتصف الليل.

وابتداء من يوم 15 نونبر 2005، شرعت الإذاعة الأمازيغية، في إطار الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، في تمديد فترات بث برامجها، إلى 16 ساعة، تبدأ من الثامنة صباحا إلى غاية منتصف الليل، وبذلك أصبح لكل من التعبيرات الأمازيغية الثلاث خمس ساعات من الإرسال يوميا، إضافة إلى فترة صباحية مشتركة. كمال الوسطاني

الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ترسل جان إيف لودريان وزير أوروبا والشؤون الخارجية بالجمهورية الفرنسية بشأن حقوق الأمازيغ والإفراج عن المعتقلين السياسيين لحراك الريف والجزائر والتميز العنصري لقناة فرانس 24

سعادة الوزير، إلى أننا بعثنا برسائل مسجلة، مع إشعار بالاستلام، إلى كل من السيد مارك سايكالي، مدير قناة فرانس 24، والسيدة ماري كريستين ساراغوس، الرئيسة المديرة العامة لمجموعة «فرانس ميديا موند»، بتاريخ 5 دجنبر 2018، والتمسنا منهما وضع حد لاستخدام عبارة «المغرب العربي» المستعملة بشكل متواتر في نشرات الأخبار التي تُبث على قنوات فرانس 24 بالعربية، كما أكدنا لهما أن «المنطقة المغاربية لم تكن قط عربية، ولن تكون كذلك أبداً في المستقبل»، وبالأخص منذ أن كان لقناة فرانس 24 شرف السبق لإبلاغ الرأي العام الدولي بأن أقدم إنسان عاقل في العالم، تم اكتشافه في المغرب بـ «أدران إيغود» أو «جبل إيغود»، على بعد 70 كلم من مراكش، والذي يعود تاريخه إلى حوالي 315 ألف سنة، والذي يعتبر في آخر المطاف سلف الأمازيغ (الأفارقة) والعرب (الآسيويين) والفرنسيين (الأوروبيين) وجميع شعوب العالم! نأمل أن يُعتمد دبلوماسيتكم و القائمون على الخط التحريري لنشرات أخبار قنواتكم، وخاصة قناة فرانس 24، كونها تحت المسؤولية المباشرة لقطاعكم الوزاري، إلى الالتزام الأخلاقي بأحد المبادئ الأساسية للمهنة، ألا وهي «الحقيقة» ولا شيء غير الحقيقة.

إن المسؤولين في فرانس 24 ومجموعة «فرانس ميديا موند» قد اخلوا، للأسف الشديد، بواجبهم، وفشلوا في احترام أخلاقيات مهنة الصحافة، وذلك عوض الانتصار للحقيقة التاريخية والعلمية. والحقيقة أن كل الاكتشافات الأثرية الحديثة وما خلصت إليه مختلف الفروع والتخصصات العلمية، تشهد على أن جل سكان شمال إفريقيا الحاليين، سواء كانوا مغاربة أو جزائريين أو تونسيين أو ليبيين أو مصريين أو موريتانيين أو كناريين أو طوارق، كلهم من أصل «أمازيغي». ومن غير المنطقي الاستمرار في استخدام المصطلحات الإيديولوجية، وإصرار بعض الصحافيين اليوم على دعم «القومية العربية» الاستبدادية والمنداعية، على حساب الموضوعية العلمية والحقيقة التاريخية، من خلال استدعاء وتبريد أكاذيب «المغرب العربي» و«الربيع العربي» الزائفة، والتي تؤدي وتجرح في العمق إحساس وهوية وشموخ ملايين المواطنين الأصليين في جنوب البحر الأبيض المتوسط، والملايين من مواطنكم الفرنسيين من ذوي الأصول الشمال-إفريقية، في حين أن من الأجدر والأصح استخدام المصطلحات المرتبطة بالمكونات التاريخية لهوية سكان أفريقيا الشمالية («شمال أفريقيا»، «ربيع الشعوب الديمقراطي»...)، وهو «ربيع الشعوب» الذي انطلقت شرارته بثورة الياسمين التونسية، في دجنبر 2010، وتلتها ثورة 17 فبراير 2011 في ليبيا، وحركة 20 فبراير بالمغرب و25 فبراير في مصر، ومؤخراً حراك



انتهاك حقوق الانسان من خلال المتابعات التعسفية للمناضلين والصحافيين...

وفي ظل انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، وهي مناسبة طالبت خلالها الأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان بالإفراج عن المعتقلين، واصلت السلطات الجزائرية والمغربية عنادها، وخلافاً للتوصيات الأممية، استمرت في إسكات النشطاء والصحافيين من خلال محاكمات سريعة وتعسفية. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية فإن ما لا يقل عن 20 ناشطاً في ست مدن بالجزائر تم استدعاؤهم، ما بين 7 مارس و 13 أبريل فقط، واستنطاقهم من قبل الشرطة، أو توقيفهم ووضعهم رهن الاعتقال الاحتياطي، أو إدانتهم بنهم ترتبط بممارسة حقهم في حرية التعبير أو التجمع السلمي. وهي محاكمات ضد نشطاء يطالبون فقط بإصلاحات ديمقراطية من أجل نظام مدني وبناء دولة الحق والقانون. ناهيك عن المعتقلين المزابيين والاعتقال السياسي للدكتور كامل الدين فخار. ولهذه الغاية، فإننا نلتزم منكم أن تستعجلوا بإيلاء الاهتمام اللازم لهذا الملف، رفعا للظلم الذي يطال هؤلاء الشباب من حراك



الريف والجزائر، والذين يقبعون وراء اسوار السجون المختلفة... كما نناشدكم، قصد اتخاذ موقف ضد هذا المنحى والتوجه الاستبدادي والقمعي المشين، للحكومتين المغربية والجزائرية، وذلك من خلال حثهما على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين، مراعاة لاتفاقيات التعاون الفرنسي - المغربي والفرنسي- الجزائري، وعلى الأخص اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا. وهي اتفاقيات تهدف جميعها إلى تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الفقرة التالية:

الجزائر في 22 فبراير 2019، وكلها فوق أرض شمال أفريقيا التي نطلق عليها اسم «تامازغا».

لا يخالجننا أدنى شك، معالي الوزير، في أن ما تتحلون به من وعي مستنير وفكر متبصر، سيجعلكم تولون، بكل مسؤولية وبضمير حي، عناية خاصة لهذه المطالب لأنها تهمكم بقدر ما هي مشروعة بالنسبة لنا.

وفي انتظار ذلك، تقبلوا منا معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يلهم السياسات الداخلية والدولية للمجموعة الأوروبية والمغرب والجزائر ويشكل عنصراً جوهرياً لهذه الاتفاقية».

III - في ضرورة احترام الخط التحريري لقناة فرانس 24 للهوية التاريخية لكل إفريقيا الشمالية وذلك بتصحيح التسميات والأوصاف التمييزية «المغرب العربي» و«الربيع العربي» إن دبلوماسيتكم ومحطات الإذاعة والتلفزيون الرسمية يواصلون استخدام اسم «المغرب العربي» و «الربيع العربي». نلتفت عنايتكم،

II - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لحراك الريف وحراك الجزائر

أما أحداث الحراك الشعبي الخطيرة بالريف، في شمال المغرب، المعروفة باسم «حراك الريف» والتي وقعت في عام 2017/2797 والتي تابع الرئيس إيمانويل ماكرون مجرياتها عن كثب، وعبر بوضوح عن قلقه بشأنها، فإننا نود أن نذكركم أن السلطات المغربية رجحت للأسف المقاربة الأمنية، حيث أصدرت أحكاماً وصلت إلى 20 سنة سجناً نافذاً، في حق شباب لا شيء سوى أنهم تجرأوا على الجهر والمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل بناء مستشفى متخصص في علاج الأورام السرطانية.

وفي الجزائر، ومنذ اندلاع المظاهرات الاحتجاجية الشعبية والسلمية، يوم 22 فبراير 2019، لم تتوقف السلطات الجزائرية عن

إلى عناية السيد جان إيف لودريان وزير أوروبا والشؤون الخارجية بالجمهورية الفرنسية الموضوع: حقوق الأمازيغ، الإفراج عن المعتقلين السياسيين لحراك الريف والجزائر، والتميز العنصري لقناة فرانس 24 معالي الوزير، على ضوء النتائج المقلقة المرتبطة بانتهاك الحقوق الأمازيغية، نود إثارة انتباهكم إلى ثلاث قضايا أساسية تتعلق بهذه الانتهاكات في شمال إفريقيا، ويتعلق الأمر بـ:

- 1- الحقوق الجديدة للأمازيغ،
- 2- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لحراك الريف والجزائر،
- 3- استمرار الميز العنصري الذي تمارسه قناة فرانس 24 ضد كل الأمازيغ

I - حقوق جديدة للأمازيغ بخصوص هذه النقطة، نذكركم معالي الوزير، بأن كلاً من دستور المملكة المغربية (2011) ودستور الجمهورية الجزائرية (2016) ينصان على رسمية اللغة الأمازيغية.

وهكذا، فإن القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية بالمغرب، والذي تم التصويت عليه بالإجماع من قبل مجلسي البرلمان، دخل حيز التنفيذ رسمياً، بعد نشر الظهير الشريف رقم 1-19-121 الصادر في 12 من محرم 1441 (12 سبتمبر 2019) القاضي بتنفيذه، في الجريدة الرسمية عدد 6816 الصادر يوم 26 سبتمبر 2019.

لذلك، نلتزم منكم معالي الوزير، أن تحرصوا أولاً، على ترجمة كافة اللافتات واللوحات الخاصة بمؤسساتكم الدبلوماسية الموجودة على أراضي شمال إفريقيا (السفارات والمصالح الفنزلية والمراكز الثقافية)، إلى اللغة الأمازيغية وكتابتها بحروف تيفيناغ. ثانياً، إدراج اللغة الأمازيغية في جميع برامج الاتفاقيات الثنائية التي وقعت حكوماتكم المختلفة مع دول شمال أفريقيا، وخاصة الاتفاقيات الثنائية المتعلقة ببرامج «تعليم اللغة والثقافة الأصليين (ELCO)»، الذي تم تنفيذه على أساس المذكرة التوجيهية الأوروبية بتاريخ 25 يوليو 1977 والذي يهدف إلى تعليم أطفال العمال المهاجرين.

هذا البرنامج التعليمي الذي أسىء فهمه عن قصد وتم استبداله ببرنامج التدريس العالمي للغات الأجنبية (EILE)، والذي عبر الرئيس إيمانويل ماكرون عن رغبته في إلغائه ضمن الإجراءات التي أعلن عنها خلال زيارته لمدينة ميلوز في 18 فبراير المنصرم، حيث أعلن التخلي أيضاً عن تدريس اللغة العربية في المدارس الحكومية، باستثناء الاتفاقية الموقعة مع تونس.

هذه البرامج لم تُسفر، في واقع الأمر، عن أية نتائج متوقعة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار اللغات الأم للبلدان الأصلية بشمال إفريقيا، متجاهلة بذلك توصيات منظمة اليونسكو (UNESCO). وقد سعى السيد جاك لانغ، رئيس معهد العالم العربي (IMA)، إلى إضفاء الشرعية على انحرافات الإيديولوجية التي تهدف إلى التأكيد على أن «اللغة العربية تعتبر لغة وكثراً بالنسبة لفرنسا»، وهو أمر غير مقبول، خصوصاً أنه يسعى لنشر رؤيته الزائفة للتاريخ.

إن كنز فرنسا، من الناحية التاريخية، هو بالأحرى اللغة الأمازيغية التي تتحدث بها الغالبية العظمى من المواطنين والمواطنين الفرنسيين المنحدرين من شمال إفريقيا. هؤلاء، لا يتكلمون باللغة العربية الفصحى، بل يتحدثون مختلف تعبيرات اللغة الأمازيغية (تاقبايليت، تاشليحيت، تامازيغت، تاريفيت،...) بما في ذلك الدارجة)، وهي اللغة الثانية، مع متغيراتها، الأكثر استعمالاً فوق التراب الفرنسي. ومع ذلك، فإن هذه اللغة الأمازيغية ذات الجذور التاريخية الضاربة في القدم، المستعبدة اليوم عمداً من برامج ELCO و/ أو EILE، تحمل بشكل لا لبس فيه نفس القيم المجتمعية للحرية والمساواة والديمقراطية، التي تقوم عليها الجمهورية الفرنسية.

مداخل ترسيخ موقع الأمازيغية

النموذج
النموذج
الجديد

نظمت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة لقاء تفاعليا في موضوع: «أية مداخل من أجل ترسيخ موقع الأمازيغية في النموذج التنموي الجديد»، من خلال دراسة محورين. المحور الأول نقاش عن بعد، موضوع: «الهوية الوطنية، التعدد الثقافي، أية مقاربة للنموذج التنموي بالمغرب»، وذلك يوم الخميس 11 ماي 2020، شارك فيه الأساتذة: شكيب بنموسى، مصطفى الفادري، بلعيد بودريس، الحسين آيت باحسين وعبد العزيز ياسين. وأدار أشغال هذا اللقاء د. الحسين أموزاي. والمحور الثاني، نظم يوم الجمعة 12 ماي 2020، في موضوع: «رهانات إدماج الأمازيغية في التنمية وفي السياسات العمومية»، وشارك فيه الأساتذة: لحسن أولحاج، رشيد الحاحي، على خدوي، إبراهيم المزند والصابي مومن علي. وأدارت فعاليات اللقاء الإعلامية فاطمة أوشرع. وسنحاول أن ندرج البعض من المداخلات في هذا العدد.

بنموسى: رهان التنمية في المغرب مشروط بالنهوض بالمرور الثقافي والحضاري الأمازيغي

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة، أكد بنموسى، أن ما يجري في العالم اليوم، خاصة ما يرتبط بوباء «كورونا» وبالتغيرات المناخية، هو نتيجة لنموذج تنموي عالمي، مبني على الإنتاج والاستهلاك في تجاهل تاما لما يهتم الإنسان، موضحا أن العالم في حاجة إلى بلورة رؤية جديدة. وقال إن ذلك من أهداف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي على اعتبار أنها تتجه حاليا في هذا المنحى بمنهجية مؤسسة على التداول مع الجميع، إيمانا منها، أنه لا يمكن بناء نموذج تنموي حقيقي إلا بإشراك الجميع.

تحدث أيضا عن تشجيع اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي لكل مبادرات المجتمع المدني للمساهمة بشكل جماعي في بلورة هذا النموذج من خلال تنظيم تظاهرات ومناظرات حول العديد من القضايا، ذات الصلة برهانات التنمية في بلادنا. وفي هذا السياق نوه بنموسى بتنظيم هذا اللقاء للنهوض بالمرور الثقافي والحضاري الأمازيغي، وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب.

بناء مستقبل أفضل، وقال إن الثقة لها علاقة بالهوية ولها علاقة بالتاريخ وبالتراث، كما أن للثقافة علاقة بالقيم المجتمعية كالتعددية والتسامح والانفتاح. وهذه الثقة هي التي تجعل المجتمع المغربي يواجه العولة بدون عقد أو مركب نقص، وبالثقة يستطيع المجتمع حماية نفسه من تجاوزات العولة، وبها يستفيد من الفرص المتاحة.

في هذا السياق، اعتبر بنموسى الأمازيغية مكسبا يجب استثماره في عدة مجالات. أولها في ازدهار الأفراد، وفي التماسك الاجتماعي، وفي الإشعاع الثقافي، كما أن للأمازيغية القدرة على تجسيد وتكريس إعطاء نوع من المرونة داخل المجتمع المغربي.



وأشار في هذا الصدد إلى قرار المحكمة الدستورية في شتنبر 2019، القاضي بدستورية القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في التعليم وفي مجالات الحياة العامة. وأضاف بنموسى، أنه بعد الدستور الحالي، وبعد القانون التنظيمي للأمازيغية، ستبدأ مرحلة جديدة لتفعيل هذه المبادئ في السياسات العمومية، وفي برامج وضعية ج عملية، والطاقات الحية في البلاد ومن ضمنها منظمات المجتمع المدني.

في نقطة ثانية، ركز بنموسى على أن التنمية مبنية على الثقة في النفس، وفي قدرة المجتمع على

السيد شكيب بنموسى رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد في كلمة ألقاها بالمناسبة، قدم الشكر للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة لاختيارها هذا الموضوع، وعبر عن ارتياحه باسم اللجنة التي يرأسها لحضور ومناقشة موضوع هام يتعلق بالأمازيغية، إحدى ركائز الهوية الوطنية وعلاقتها بالنموذج التنموي.

وتحدث السيد بنموسى عن العديد من النقاط قائلا، إن الأمازيغية هي إحدى المكونات الأساسية للهوية المغربية، وأحد أبرز روافدها اللغوية والثقافية والحضارية. وذكر بالعناية الخاصة التي يوليها الملك محمد السادس للنهوض بالأمازيغية ضمن المشروع المجتمعي الحديث، كما ذكر بخطاب أجدير وبإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وتعزيز مكانتها في المجالات الثقافية والإعلامية والترابوية، باعتبارها ثروة وطنية، ومبعث افتخار لجميع المغاربة، وأن دستور 2011 أقر في فصله الخامس برسمية الأمازيغية واعتبارها رصيذا مشتركا لجميع المغاربة دون استثناء.

فعاليتان أمازيغية تقارب وضعية الأمازيغية بالنموذج التنموي الجديد

معالجة النقائص وإصلاح الاختلالات، فالمطلوب مراعاة ما ضاع للأمازيغية من حقوق، وإعلان ذلك في تقرير هذه اللجنة، واقتراح توصيات تعوض هذه الحقوق، على اعتبار أن الأمازيغية في حاجة إلى هذا النموذج التنموي في هذه الظروف بالذات.

الباحث في الثقافة الأمازيغية، رشيد الحاحي، أكد أن علاقة الثقافة بالتنمية نقاش مطروح في العديد من دول العالم، وبدأ بشكل رسمي منذ ما أسمته «اليونيسكو» بالقرن التاسع عشر (1988/1998)، وأوضحت هذه المنظمة من خلال ذلك أن العديد من المشاريع التنموية في العالم فشلت نتيجة لعدم الانتباه إلى أن التنمية لا تنحصر فقط في المجال الاقتصادي بقدر ما هي مفهوم شامل، يضم أيضا المجال الثقافي والاجتماعي واللغوي.

ووقف عند الدور الذي يمكن للجامعة أن تلعبه في الحفاظ على التراث وإحيائه ودراسته، وإجراء بحوث لتطوير أنواع التراث الشعبي والعمل على تملك هذا التراث والدفع به ليحتل المكانة التي تليق به ضمن التراث الإنساني العالمي، وإبراز دور الجامعة المغربية في تثمين وترصيد الموروث الثقافي وجعله أداة رئيسة في إطار التنمية المستدامة.

الفاعل الجمعي والحام أصافي مومن علي، ذكر بالسبب الرئيس من وراء إقرار الملك محمد السادس لهذا النموذج التنموي، والإعلان عنه في دورة أكتوبر البرلمانية لسنة 2017، موضحا، أن ذلك راجع إلى عجز النموذج الحالي في الاستجابة للمطالب الملحة للمواطنين وفشله في الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وقصور هذا النموذج في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأضاف د. الصافي مومن، أن المتضرر الأكبر من غياب التنمية هو الأمازيغية، بحيث تم إقصاؤها بشكل مطلق تقريبا، لأن الحكومة السابقة والحالية غابت الأمازيغية في كل مشاريع التنمية وتراجعت عن العديد من المكتسبات التي تحققت منذ خطاب أجدير وخطاب العرش لسنة 2001، وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ولم تكتف الحكومتان بكل هذا، بل عطلت تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالفصل الخامس من الدستور.

ولما كانت مهمة هذه اللجنة، هي بلورة نموذج تنموي جديد من خلال

أكد، عبد الله بادو رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، أن انخراط أظما امازيغ في هذه المبادرة يعزز مساهمة النضالي والترافعي على مدى عقدين من الفعل المدني، الذي يقوم على الإسهام في الفعل المؤسساتي من موقع الفاعل المدني من خلال الاقتراح والتبعية والتقييم. واغناء النقاش العمومي وفق مقاربة تترجم رؤية متشعبة بجمع التعدد والتنوع والاختلاف.

واعتبر إسهام الحركة الأمازيغية؛ جمعيات وفعاليات أكاديمية وفكرية، محوريا في تسليط الضوء على أهمية الطابع الأمازيغي في الشخصية الوطنية. وفي ترسيخ هذه القيم داخل النسيج المجتمعي والسياسي ببلادنا. بحيث فتحت أفقا جديدا لمشروع مجتمعي جديد يجعل من الأمازيغية لغة، وثقافة وحضارة، وهوية أحد أركانها، ورسمت مسارا مختلفا لبلورة تصور تنموي يصالح بين المواطن المغربي وهويته، بهدف تحقيق متطلبات التنمية والديمقراطية والانخراط في مجتمع الحداثة والمعرفة.

وأوضح أن الهدف من مقاربة محور: «الهوية الوطنية والتعدد واللغوي والثقافي في ضوء النموذج التنموي الجديد»، ومحور: «إدماج الأمازيغية في السياسات العمومية والسياسات الترابية»، أن يعكس الغنى الذي تزخر به الحركة الأمازيغية على مستوى الاقتراح والإنتاج، وملازمة الإشكالات الحقيقية، وأن يكون فرصة لترصيد الخبرة والتجارب المتراكمة وترجمتها إلى مقترحات وآراء تغني عمل اللجنة، وتساهم في بلورة نموذج تنموي يستجيب لتطلعاتنا وانتظارات المواطن (ة) المغربي (ة).

وبما أن النقاش ذو طابع إجرائي، فإن النموذج التنموي الجديد في نظر د. الحاحي يرتبط بثلاثة مداخل أساسية.

المدخل الأول، يقتضي الانطلاق من تقارير سابقة، كالتقرير الخمسيني المنجز سنة 2007، والذي أقر بأن المغرب يوجد في مفترق الطرق، وأن الطريق نحو المستقبل يتبدى بتحرير الإمكان البشري، الذي لا يتم إلا عن طريق تعليم حقيقي، يحقق النمو الفكري، ويقرب الإنسان من المجال العلمي والتقني، وأضاف أن عدة دراسات اعتبرت الأمازيغية شرطا أساسيا من شروط تعليم جيد، وأن من أسباب الهدر المدرسي في المغرب الصدمة اللغوية والثقافية، التي يصاب بها الأطفال في المراحل الأولى من التعليم، خاصة حين يشعرون بالقطيعة مع لغتهم الأم، ومع ثقافتهم المحلية.

ووقف عند الدور الذي يمكن للجامعة أن تلعبه في الحفاظ على التراث وإحيائه ودراسته، وإجراء بحوث لتطوير أنواع التراث الشعبي والعمل على تملك هذا التراث والدفع به ليحتل المكانة التي تليق به ضمن التراث الإنساني العالمي، وإبراز دور الجامعة المغربية في تثمين وترصيد الموروث الثقافي وجعله أداة رئيسة في إطار التنمية المستدامة.

وأضاف د. الصافي مومن، أن المتضرر الأكبر من غياب التنمية هو الأمازيغية، بحيث تم إقصاؤها بشكل مطلق تقريبا، لأن الحكومة السابقة والحالية غابت الأمازيغية في كل مشاريع التنمية وتراجعت عن العديد من المكتسبات التي تحققت منذ خطاب أجدير وخطاب العرش لسنة 2001، وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ولم تكتف الحكومتان بكل هذا، بل عطلت تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالفصل الخامس من الدستور.

وأوضح أن الهدف من مقاربة محور: «الهوية الوطنية والتعدد واللغوي والثقافي في ضوء النموذج التنموي الجديد»، ومحور: «إدماج الأمازيغية في السياسات العمومية والسياسات الترابية»، أن يعكس الغنى الذي تزخر به الحركة الأمازيغية على مستوى الاقتراح والإنتاج، وملازمة الإشكالات الحقيقية، وأن يكون فرصة لترصيد الخبرة والتجارب المتراكمة وترجمتها إلى مقترحات وآراء تغني عمل اللجنة، وتساهم في بلورة نموذج تنموي يستجيب لتطلعاتنا وانتظارات المواطن (ة) المغربي (ة).

وأوضح أن الهدف من مقاربة محور: «الهوية الوطنية والتعدد واللغوي والثقافي في ضوء النموذج التنموي الجديد»، ومحور: «إدماج الأمازيغية في السياسات العمومية والسياسات الترابية»، أن يعكس الغنى الذي تزخر به الحركة الأمازيغية على مستوى الاقتراح والإنتاج، وملازمة الإشكالات الحقيقية، وأن يكون فرصة لترصيد الخبرة والتجارب المتراكمة وترجمتها إلى مقترحات وآراء تغني عمل اللجنة، وتساهم في بلورة نموذج تنموي يستجيب لتطلعاتنا وانتظارات المواطن (ة) المغربي (ة).

أهم النقاط التي خرجت بها الندوة

أما الباحث الأنثروبولوجي والفاعل المدني الأستاذ الحسين آيت باحسين تناول سؤال "أي موقع للأمازيغية في النموذج التنموي المرتقب" من خلال علاقة الأمازيغية بالهوية الوطنية، باعتبارها عاملا رئيسيا لتعزيز قيم العيش المشترك، وأيضا من جانب الوقوف عند البعد الثقافي ودوره في التنمية في شقه المتعلق بالتثمين، وفي الشق المتعلق بالتبعية.

وقال إن الأمر يستدعي ترسيخا مؤسساتيا سواء بالنسبة لتعدد اللغوي أو بالنسبة للتنوع الثقافي، الشيء الذي لم تتم ترجمته على أرض الواقع لحد الآن. وشدد على تحديد مداخل جديدة للتنمية، موضحا أن وباء "كورونا" استطاع أن يقلب عددا من القضايا رأسا على عقب بخلقة عدد من الثوابت ويتوجبه ضربات قوية لعدة قيم مجتمعية.

وتحدث عن القيمة المضافة للأمازيغية في الهوية الوطنية، ودعا إلى تعزيز القيم المجتمعية، مذكرا بالشعار الذي رفعتة الجامعة الصيفية بأكادير في 1980، السنة التي صادفت ما سماه آيت باحسين بسنوات الرصاص الثقافية، واستدل لذلك باعتقال المؤرخ صدقي علي أزيككو.

وتساءل عن الطرق التي من خلالها يمكن تحويل الثقافة الشفهية إلى الثقافة المكتوبة والتميز بينهما، والتميز أيضا بين الثقافة الشعبية والثقافة الأكاديمية من جهة وبينها وبين الثقافة العلمية من جهة أخرى، وكيف يمكن أن نجعل من الثقافة الأمازيغية رافدا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

العديد من المجالات، -من أسباب فشل النموذج التنموي الحالي اعتبار الشأن الثقافي ثانويا في كل مخططات التنمية التي شهدتها المغرب، -لا تنمية بدون عدالة لغوية ومجالية واجتماعية، -اعتماد رؤية نقدية وإعادة كتابة تاريخ الأمازيغية لفهم شروط الحركات الثقافية، -إعادة النظر في العلاقة بين النخبة الأمازيغية وعمامة إيمازيغن في القرى وفي الجبال، -استبعاد أي نجاح لأي نموذج تنموي في ظل اقتصاد الربيع، -الحد من سن قوانين لنزع الأراضي بنية تحديد الملك الغابوي، -إعطاء القيمة للمنتجات الوطنية وتشجيعها وتثمين الموروث الثقافي الأمازيغي، -اعتبار الأرض واللغة والإنسان أساس كل التنمية، -المصالحة مع الذات عنصر أساسي في النموذج التنموي الجديد، -تكريس الاستقلال ورفض التبعية الثقافية،

تم جرد ما يناهز ال 200 سؤال وملاحظة، لخصها يوسف العرج، عضو الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، في مجموعة من المحاور منها: -التأكيد على البعد المجالي وضرورة استحضار التقسيم الترابي والهوية المتقدمة في أية تنمية منشودة، -تصحيح الاختلالات التي شابت الهوية الموسعة لبناء نموذج حقيقي، -تثمين دور التعليم العمومي لربح رهان التنمية وإيجاد الضمانات الحقيقية لإعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسات، -إعادة النظر في أدوار المعتقدات الدينية في تنمية المجتمعات، -إبراز دور الفاعل المدني وتثمين الموروث الثقافي المحلي بشقيه المادي واللامادي، -مد جسور التواصل بين مؤسسات الدولة والمواطنين بلغتهم الأم لبناء تنمية حقيقية، -التفكير في الشروط الجديدة ما بعد كورونا، -التخلص من التبعية، مدخل أساسي لأي نموذج تنموي جديد، -إقصاء الأمازيغية وتهتميش الرأسمال البشري من أسباب النكوص والتراجع في

أما الباحث الأنثروبولوجي والفاعل المدني الأستاذ الحسين آيت باحسين تناول سؤال "أي موقع للأمازيغية في النموذج التنموي المرتقب" من خلال علاقة الأمازيغية بالهوية الوطنية، باعتبارها عاملا رئيسيا لتعزيز قيم العيش المشترك، وأيضا من جانب الوقوف عند البعد الثقافي ودوره في التنمية في شقه المتعلق بالتثمين، وفي الشق المتعلق بالتبعية.

وقال إن الأمر يستدعي ترسيخا مؤسساتيا سواء بالنسبة لتعدد اللغوي أو بالنسبة للتنوع الثقافي، الشيء الذي لم تتم ترجمته على أرض الواقع لحد الآن. وشدد على تحديد مداخل جديدة للتنمية، موضحا أن وباء "كورونا" استطاع أن يقلب عددا من القضايا رأسا على عقب بخلقة عدد من الثوابت ويتوجبه ضربات قوية لعدة قيم مجتمعية.

وتحدث عن القيمة المضافة للأمازيغية في الهوية الوطنية، ودعا إلى تعزيز القيم المجتمعية، مذكرا بالشعار الذي رفعتة الجامعة الصيفية بأكادير في 1980، السنة التي صادفت ما سماه آيت باحسين بسنوات الرصاص الثقافية، واستدل لذلك باعتقال المؤرخ صدقي علي أزيككو.

وتساءل عن الطرق التي من خلالها يمكن تحويل الثقافة الشفهية إلى الثقافة المكتوبة والتميز بينهما، والتميز أيضا بين الثقافة الشعبية والثقافة الأكاديمية من جهة وبينها وبين الثقافة العلمية من جهة أخرى، وكيف يمكن أن نجعل من الثقافة الأمازيغية رافدا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الباحث الأنثروبولوجي والفاعل المدني الأستاذ الحسين آيت باحسين تناول سؤال "أي موقع للأمازيغية في النموذج التنموي المرتقب" من خلال علاقة الأمازيغية بالهوية الوطنية، باعتبارها عاملا رئيسيا لتعزيز قيم العيش المشترك، وأيضا من جانب الوقوف عند البعد الثقافي ودوره في التنمية في شقه المتعلق بالتثمين، وفي الشق المتعلق بالتبعية.

وقال إن الأمر يستدعي ترسيخا مؤسساتيا سواء بالنسبة لتعدد اللغوي أو بالنسبة للتنوع الثقافي، الشيء الذي لم تتم ترجمته على أرض الواقع لحد الآن. وشدد على تحديد مداخل جديدة للتنمية، موضحا أن وباء "كورونا" استطاع أن يقلب عددا من القضايا رأسا على عقب بخلقة عدد من الثوابت ويتوجبه ضربات قوية لعدة قيم مجتمعية.

وتحدث عن القيمة المضافة للأمازيغية في الهوية الوطنية، ودعا إلى تعزيز القيم المجتمعية، مذكرا بالشعار الذي رفعتة الجامعة الصيفية بأكادير في 1980، السنة التي صادفت ما سماه آيت باحسين بسنوات الرصاص الثقافية، واستدل لذلك باعتقال المؤرخ صدقي علي أزيككو.

وتساءل عن الطرق التي من خلالها يمكن تحويل الثقافة الشفهية إلى الثقافة المكتوبة والتميز بينهما، والتميز أيضا بين الثقافة الشعبية والثقافة الأكاديمية من جهة وبينها وبين الثقافة العلمية من جهة أخرى، وكيف يمكن أن نجعل من الثقافة الأمازيغية رافدا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أمستي : حملة القمع والاعتقالات ضد النشطاء والمتظاهرين تهدد بتقويض مصداقية عملية الإصلاح الدستوري في الجزائر

مشيرى إلى أن هذان الشرطان يُقيان الباب مفتوحاً أم السلطات للانقضاض على الصحفيين وغيرهم ممن ينتقدون السلطات. وبالرغم من النص على ضمان حرية التعبير، فإنها تظل مشروطة بالقانون المحلي، مما يتيح للجوء إلى قوانين قمعية، من قبيل التعديلات التي أدخلت على «قانون العقوبات» واعتمدت في أبريل/نيسان 2020، وهي تعديلات تجرّم نشر «أخبار كاذبة»، وتعاقب على ذلك بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

ويكفل «المشروع التمهيدي لتعديل الدستور» المقترح الحق في التجمع السلمي، إلا إنه ينصّ هنا أيضاً على أن «يحدد القانون كيفية» ممارسة هذا الحق. ويفرض القانون الجزائري عقوبات جنائية على «التجمهر غير المسلح»، وهي تهمة كثيراً ما تُستخدم لاعتقال ومحاكمة معارضين سلميين. ويجدر الذكر أنه في يوم الجمعة 19 يونيو 2020، تجددت مظاهرات الحركة الاحتجاجية المعروفة باسم «الحراك»، حيث قبض أفراد الشرطة على ما لا يقل عن 500 متظاهر في 23 مدينة، وفقاً لما ذكرته «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان».

وقد أفرج عن كثيرين منهم بدون توجيه تهم إليهم، ولكن ما لا يقل عن 70 منهم قدموا للمحاكمة بموجب بنود من قانون العقوبات، من قبيل «التحريض على تجمهر غير مسلح»، و«تعريض حياة آخرين للخطر» خلال فترة انتشار وباء، وهي تهم قد تؤدي إلى الحكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. وأمرت محاكم شتى في الجزائر بوضع ما لا يقل عن 12 من هؤلاء السبعين رهن الحبس المؤقت.

وفي 21 يونيو الحالي، قضت محكمة في مدينة شراكة بإدانة أميرة بوراوي، وهي طبيبة وناشطة وزعيمة حركة «بركات» (بمعنى «كفى») الاحتجاجية، التي كانت تعارض في عام 2014 سعي الرئيس الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة للترشح لولاية رئاسية رابعة، وحكمت عليها المحكمة بالسجن لمدة سنة بسبب تعليقات على الإنترنت انتقدت فيها الرئيس الحالي عبد المجيد تبون. وبحلول 21 يونيو، كان ما لا يقل عن 69 ناشطاً لا يزالون رهن الاحتجاز دونما سبب سوى تعبيرهم عن آرائهم عبر الإنترنت، أو المشاركة في مظاهرات سلمية، ومن بينهم شخصيات سياسية من نشطاء «الحراك» ونشطاء المجتمع المدني، مثل كريم طابو وسمير بلعربي.

من بينها «الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب»، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن بعض التعديلات المقترحة في الدستور جاءت «قاصرة عن الوفاء بالمعايير الإنسانية لحقوق



أخرى من حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة، حيث تبقى هذه التعديلات الباب مفتوحاً لإمكان العودة إلى فرض عقوبة الإعدام. ومن شأن التعديلات المقترحة أن تعزز صلاحيات «المجلس الأعلى للقضاء»، وهو هيئة إشرافية تتمتع بالاستقلال الإداري، إلا إن الحكومة سوف تستمر في الاحتفاظ بصلاحيات كبيرة للهيمنة على النظام القضائي، بما في ذلك احتفاظ رئيس الجمهورية برئاسة «المجلس الأعلى للقضاء»، ومنحه صلاحية التعيين المباشر لمن يشغلون مناصب قضائية مهمة. كما ينص «المشروع التمهيدي لتعديل الدستور» على أن حرية الصحافة لا تُقيّد بأي شكل من أشكال الرقابة المسبقة، ولكنه يجعل هذه الحرية مشروطة باحترام «ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية» والعمل في إطار القانون.

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن حملة القمع والاعتقالات التعسفية الواسعة التي تشنها السلطات الجزائرية بلا هوادة ضد النشطاء والمتظاهرين تهدد بتقويض مصداقية عملية الإصلاح الدستوري في الجزائر.

وفي مذكرة أرسلت إلى السلطات الجزائرية، أعربت منظمة العفو الدولية عن «قلقها بشأن عدد من المواد في «المشروع التمهيدي» للتعديلات الدستورية المقترحة، مثل المواد المتعلقة بالحق في التعبير، والحق في التجمع، والحق في الحياة؛ بينما رحبت المنظمة ببعض المواد التي اتسمت بصياغات قوية بشأن حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية».

وأكدت «أمستي» أنه «إذا كانت السلطات الجزائرية ترغب في أن تُؤخذ عملية إعادة صياغة الدستور التي تقوم بها على محمل الجد، فإنه يتعين عليها الكف عن القبض على نشطاء المعارضة، والإفراج عمن احتجزوا أو حُكم عليهم دونما سبب سوى ممارسة حقهم في حرية التعبير وحرية التجمع».

وتتناقض حملة القمع مع وعد الرئيس عبد المجيد تبون، عندما تولى مقاليد الحكم في العام الماضي، بأن يعمل على «تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان»، عن طريق إجراء تعديلات دستورية أساسية.

وتعليقاً على ذلك، قالت هبة مرياف، مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية «ففي وقت يبرز فيه خلف قضبان السجون نشطاء سلميون من

المجتمع المدني والنشطاء السياسيين، بالإضافة إلى صحفيين، تأتي مسودة تعديل الدستور للذكورة بأن الواقع أبعد ما يكون عن وعود السلطات التي لم تتحقق، بأن تنصت إلى أصوات الحركة الاحتجاجية المعروفة باسم «الحراك».

واضافت أمستي انه منذ أن أعلن الرئيس عبد المجيد تبون، إثر انتخابه، عن إجراء إصلاحات دستورية، في دجنبر 2019، كان هناك افتقار كامل للشفافية بخصوص هذه العملية وإطارها الزمني. وبدلاً من نشر نسخة من «المشروع التمهيدي لتعديل الدستور» على الإنترنت ليكون متاحاً للعموم، أعلنت السلطات أنها أرسلت نسخاً إلى مجموعة مُنتقاة من الشخصيات والجماعات لإبداء تعليقاتها عليه. ويُذكر أن الجزائر دولة طرف في عدد من معاهدات حقوق الإنسان،

وزارة الخارجية الإيطالية تطالب الأطراف الليبية بالوقف الفوري وغير المشروط للقتال



زيارة إلى العاصمة الليبية طرابلس، إن ليبيا تشكل أولوية للسياسة الخارجية والأمن القومي لإيطاليا، مشيراً إلى أن مدينة سرت «ينبغي أن تكون بداية حوار لوقف إطلاق النار، لا لاندلاع الصراعات».

وأكد دي مايو على أن بلاده مصممة أكثر من أي وقت مضى على حماية مصالحها الجيوستراتيجية، مشيراً إلى أن الحوار بين ليبيا وإيطاليا لم ينقطع حتى في أكثر المراحل دراماتيكية مع تفشي فيروس كورونا.

وأضاف وزير الخارجية الإيطالي: «أعربنا عن مخاوفنا بشأن مخاطر عملية تحرير سرت، والتي قد تفضي إلى صراعات جديدة. يمكن أن ينجم عن هذه العملية خسائر جديدة في أرواح المدنيين»، مشدداً على ضرورة أن تكون سرت نقطة انطلاق للشروع في حوار لوقف إطلاق النار تحت مظلة عملية برلين بإشراف الأمم المتحدة، لا بداية لاندلاع الصراعات أو تقسيم ليبيا.

وأعرب عن دعم إيطاليا للحكومة الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن السلام في ليبيا يخضع لإطار عملية برلين برعاية من الأمم المتحدة.

وأعرب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو عن بالغ قلقه من الوجود الفرنسي في ليبيا.

من جهته، قال المتحدث باسم الخارجية البريطانية إنه يتعين على جميع أطراف النزاع الليبي خفض التصعيد والالتزام بوقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار السياسي بقيادة الأمم المتحدة، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر برلين.

ووصف المتحدث باسم الخارجية البريطانية، في بيان، ليبيا بأنها أصبحت ساحة حرب بالوكالة بين دول تقدم الدعم العسكري لكلا الجانبين، مضيفاً أن على تلك الدول الالتزام بالعملية السياسية وإيقاف تأجيج الصراع.

ومن جانبه أكد الاتحاد الأوروبي أن عملية السلام في ليبيا ينبغي أن تقودها الأمم المتحدة، وأن تكون في إطار اتفاق برلين، وذلك على لسان المتحدث باسم المفوضية الأوروبية بيتر ستانو رداً على سؤال حول المقترح الذي قدمه الرئيس التونسي قيس سعيد بخصوص ليبيا.

لكن حكومة الوفاق المعترف بها دولياً، اشترطت انسحاب قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر من مدينة سرت الساحلية ومنطقة الجفرة شرطاً مسبقاً لإجراء محادثات من أجل التوصل لوقف إطلاق النار.

في غضون ذلك، قال الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين إن على قوات حفتر الانسحاب من الجفرة وسرت.

وأضاف خلال مقابلة مع قناة «سي إن إن التركية» أن عودة الأطراف لاتفاق الصخيرات أحد شروط حكومة الوفاق لاستمرار وقف إطلاق النار.

وفي سياق التطورات بليبيا، قال وزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشاغا إنه ناقش مع مسؤولين بالخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي وقيادة القوات الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) التعاون الأمني بين بلاده والولايات المتحدة.

وقال المكتب الإعلامي لوزير الداخلية إن الاجتماع الذي تم عبر الفيديو، ركز على جهود إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وخطة الوزارة لتطوير أجهزتها وبرنامج الوزارة لإعادة تفكيك وتسريح وإدماج المجموعات المسلحة في قوات حكومة الوفاق الشرعية.

دعت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا الأطراف الليبية إلى وقف فوري لإطلاق النار وتعليق العمليات العسكرية، في وقت اشترطت فيه حكومة الوفاق الوطني انسحاب قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر من سرت والجفرة للتهديّة.

وقال بيان نشرته وزارة الخارجية الإيطالية على موقعها الإلكتروني إنه في ضوء المخاطر المتزايدة لتدهور الوضع في ليبيا والتصعيد الإقليمي، تدعو كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا جميع الأطراف الليبية إلى الوقف الفوري وغير المشروط للقتال وتعليق النشاط العسكري المستمر في أنحاء البلاد.

كما حثت الدول الثلاث على وقف التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، والاحترام الكامل لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن



التابع للأمم المتحدة. وأردف البيان أن وقف إطلاق النار يشكل عنصراً أساسياً لتهيئة المناخ الملائم لاستئناف الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بشكل ملموس، وبالتالي إيجاد حل مستدام للصراع.

يشار إلى أن فرنسا -على لسان رئيسها إيمانويل ماكرون- وصفت دعم تركيا لحكومة الوفاق باللعبة الخطيرة، فردت أنقرة بتحميلها مسؤولية جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات حفتر.

تتويج فاطمة الزهراء المو ضمن العشرة الأوائل على الصعيد الوطني في الإستشارة الموسعة في الوسط المدرسي



ترأس سعيد أمززي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد شكيب بنموسى، رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، يوم الجمعة 26 يونيو الحادي باكاديمية المملكة، بالرباط، الحفل الختامي للإستشارة الموسعة في الوسط المدرسي حول موضوع «مغرب الغد»، وذلك بحضور 22 تلميذة وتلميذا، الذين تميزوا بجودة مواضيعهم التحليلية. وتهدف هذه الإستشارة، التي تم إطلاقها يوم الخميس 2 أبريل 2020، وشارك فيها تلاميذ الجذع المشترك بالثانويات التأهيلية العمومية والخصوصية، إلى معرفة انتظارات وتطلعات وتصورات الشباب حول «مغرب الغد» الذي ينشدونه، وكذا الارتقاء بوعيهم حول القضايا الوطنية الكبرى وتشجيع مشاركتهم المدنية والوطنية.

عدة مراحل : أسفرت مرحلة الانتقاء الأولى التي أوكلت إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين خلال الفترة الممتدة من 27 أبريل إلى 10 مايو 2020، إلى انتقاء 10 مواضيع لكل جهة، بما مجموعه 120 ورقة تحرير، لتقوم في المرحلة الثانية لجنة مركزية مشتركة مؤلفة من أعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وممثلين عن الوزارة بانتقاء 44 موضوعا (أجود 22 موضوعا على المستوى الوطني وموضوعين على المستوى الجهوي)، وذلك باعتماد شبكة تقييم تركز على معايير الجودة والحجاج ووضوح الأفكار. وفي المرحلة الثالثة المقعدة من 23 مايو إلى فاتح يونيو 2020، تم إجراء مقابلات فردية عن بعد مع 44 تلميذة وتلميذا، الذين تم اختيارهم من قبل اللجنة المشتركة للتتويج بانتقاء أحسن 10 مواضيع على المستوى الوطني وأجود موضوع على صعيد كل جهة، أي 22 موضوعا مميذا المعروض خلال هذا الحفل الختامي والتي سيتم إرفاقها بتقرير للجنة الخاصة بالنموذج التنموي في شكل ملخص. كما سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني للجنة وإدراجها كمساهمات لإثراء النقاش في أفق صياغة ملامح النموذج التنموي المتجدد، ضمن المساهمات التي توصلت بها اللجنة.

ومن ضمن الفائزين ال 22 ثلاث تلميذات بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت، ويتعلق الأمر بالتلميذة فاطمة الزهراء أكو من ثانوية الواحة التأهيلية بالرشيدية والتي شاركت في التعبئة لهذه الإستشارة بفيديو إعلاني بالأمزيغية، والتي توج موضوعها المحرر باللغة الأمزيغية ضمن العشرة الأوائل وطنيا، والتلميذة مروى أبا من الثانوية التأهيلية ابن الهيثم التقنية بمديرية ورزازات والتي توج موضوعها المحرر باللغة العربية ضمن العشرة الأوائل وطنيا أيضا، فيما تم تتويج موضوع التلميذة يسرى خلو من ثانوية العياشي التأهيلية بمديرية ميدلت كأحسن موضوع باللغة العربية على مستوى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت. وأكد بلاغ مشترك للوزارة ولجنة النموذج التنموي، بأن هذا الورش الوطني يندرج ضمن النهج التشاركي الذي تتبناه اللجنة وانفتاحها على جميع الهيئات والقوى الحية من أجل رسم ملامح نموذج تنموي جديد.

وأضاف أن عملية انتقاء المواضيع خضعت لمعايير صارمة ودقيقة، حيث مرت من

فاطمة عميد رائدة من رواد الإذاعة الأمزيغية

لسنوات طوال تقول فاطمة عميد، صاحبة برنامج الأسرة في الإذاعة الأمزيغية أن أسرة الإنتاج الإذاعي في ذلك الوقت كان قليلا جدا سواء في العربية أو الأمزيغية. وعند التحاقها بالإذاعة الأمزيغية سنة 1962، وجدت هناك بعض الأسماء كأحمد السوسي (الزعيم) الذي كان يشغل رئيس المصلحة.

لنا رغبة في ذلك لأن المستمعين يتتبعونها بشغف كبير. بخصيص وسائل الاتصال كانت تتم في ذلك الوقت عن طريق الرسائل البريدية نظرا لعدم وجود الهاتف في ذلك الوقت مما يصعب مهمتنا وكانت الرسائل بالنسبة لنا تعكس شخصية صاحبها بمعنى أنه عندما

تتأمل في الرسالة فكأنما تتأمل في وجهه وشخصية صاحبها الذي تكبد المشاق والصعاب وتوجه ذات يوم إلى فقيه الدوار من أجل أن يحرر له تلك الرسالة نظرا لعدم إتقانه الكتابة والقراءة. ببساطة إنه مجهود جبار يقوم به المستمعون من أجل المشاركة معنا في البرامج الإذاعية، باختصار فعلية تحرير الرسائل وإرسالها إلى الإذاعة عملية جد صعبة ولكن رغم ذلك كنا نتوصل بكم هائل من الرسائل وكنا نتلقى 500 رسالة في يومين.

بالنسبة للطاغم الإذاعي فزيادة على المرحوم سي حميدة وكذلك سيدي إبراهيم رحمه الله الذين بذلوا مجهودات جبارة من أجل الرقي بالعمل الإذاعي الأمزيغي يمكن استحضار تجربة عبد الله بوضيع مع الترجمة إلى الأمزيغية، فهذا الأخير قام بمجهود جبار حين عمل على ترجمة قصة السندباد إلى تشلحيت وقام بطبعها على آلة الرقن، مما تطلب منه بدل مجهودات استثنائية من أجل إخراج نسخة هذه الترجمة، وكذلك محمد المرابط بلمهدي وأحمد أشهب (شكري) في تارييفيت وأخرفي محمد في تمزيغت والحسين بروحو علاوة على فهمي أنيضيف الذي اشتغل في التمثيل.

*الإعلامي الإذاعي محمد الغيداني

تتأقب على الإذاعة الأمزيغية منذ إنشائها مجموعة من الرواد كعاملين ومسؤولين ضحوا بكل ما لديهم من وسائل وإمكانات من أجل بقاء واستمرارية الإذاعة الأمزيغية، بالرغم من ظروف العمل القاسية والحيث الممارس على العاملين في هذه الإذاعة، فبفضلهم استمرت اللغة والثقافة الأمزيغية، فمن خلال السير الذاتية لهؤلاء الرواد، يمكن أن نتعرف عن ظروف عملهم ومساهمهم المهني، وأهم التطورات والتحويلات التي عرفت الإذاعة الأمزيغية منذ إنشائها حتى الآن.

ورقة اليوم مخصصة للسيدة فاطمة عميد: إتحتت بالإذاعة سنة 1962 وهي طفلة صغيرة تتابع دراستها بالنهار وأثناء الليل تشتغل وتشارك في برنامج الأطفال تتذكر فاطمة عميد بنين وشوق كبيرين ذلك اليوم الذي التحقت فيه بالإذاعة الأمزيغية، ولم تكن الوحيدة طبعا، حيث وجدت هناك نسوة ممن سبقنها إلى ممارسة العمل الصحفي بالأمزيغية ومنهن على سبيل المثال أمينة عبد الرحمان رحمها الله وكذلك أمينة عمر التي كانت تشغل في التمثيل زيادة على عائشة أحمد



عمل فاطمة عميد بالإذاعة تجاوز كل المكنات العادية و اخترق كل الأفاق و مارست كل الأنجاس الصحافية، وتؤكد ان شيئا اسمه التخصص لم يكن موجودا في قواميس العاملين في الإذاعة، معطى حتمه قلة الموارد البشرية والفيرة الكبيرة على الإذاعة وعلى لغتها، إنه ببساطة تحد كبير. عملنا - تقول - فاطمة عميد على رفعه، ووصل بها الأمر إلى حد الغناء مع الروايس والمجموعات الغنائية التي تعد على الإذاعة عندما تقضى الضرورة ذلك بتخلف أحد مغنيها...وعلى الخصوص في المناسبات الوطنية كاحتفالات عيد العرش او ذكرى المسيرة الخضراء. كل ذلك يفرض علينا البقاء - تقول - في مبنى الإذاعة إلى وقت متأخر من الليل. رغم صعوبة البرامج الإذاعية في ذلك الوقت تؤكد فاطمة عميد أن الضرورة في بعض الأحيان تحتم بث بعض البرامج مباشرة غير أنها تؤكد أن المهمة كانت صعبة و شاقة جدا نظرا لنوع الوسائل التقنية المستعملة.

على امتداد مسيرة فاطمة عميد الصحافية أنجزت العديد من البرامج بداية برنامج خاص بالأطفال الذي يبت على أمواج الإذاعة الوطنية بالعربية وبالأمزيغية مع إدريس العلام المعروف بعمي إدريس، وشاركت كذلك في تمثيلية سيدي القاضي سنة 1963 والتي بثتها التلفزة المغربية، كما أنها أنجزت برنامج الأسرة يدعى بالأمزيغية "تمسكارت ن تاوجا" والذي استمر

فيدرالية النساء تطالب بضمان كرامة وحقوق النساء العاملات خلال وبعد جائحة كورونا

وقوعها بهذا الحجم في ظل تدابير الطوارئ الصحية وفترة الحجر الصحي التي تسهر قطاعات حكومية وسلطات مختصة على تتبع ومراقبة تطبيقها ومعاينة كل من يخرقها. وأشارت إلى أن «هذه البؤرة سلطت الضوء على الظروف الصعبة المرتبطة بعمالة النساء داخل الضيعات الفلاحية والوحدات الصناعية، وما يطغى على جزء من هذا القطاع الإنتاجي «المهيكل» من تجاوزات وتهرب بعض ارباب الشركات والضييعات من تنفيذ الاتفاقيات والقوانين الجاري بها العمل في مجال الشغل اللائق الذي يصون حقوق وكرامة العاملات، وكذلك تساهل القطاع الوصي مع هذا الوضع في ظل غياب المراقبة المؤسساتية المستمرة وفي ترجيح أحيانا لكفة «الاستثمار» على كرامة وحقوق العاملات وحمائتهن الاجتماعية والصحية».

وسبق لفيدرالية رابطة حقوق النساء، ومنذ بداية الحجر وبعد ظهور وبؤرهن، من خلال مكاتبتها الجهوية بالعرائش والرباط، أن أثارت الانتباه للوضعية المزرية للنساء العاملات خلال هذه الفترة العصيبة وطالبت القطاعات المعنية (وزارة التشغيل والإدماج المهني، عامل إقليم العرائش، عامل إقليم القنيطرة، مندوبية الشغل بالعرائش والقنيطرة، قطاع الصحة) بضرورة اعتبار سلامة النساء أولوية على تحقيق الأرباح الاقتصادية واتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل حمايتهن بمختلف القطاعات الصناعية والفلاحية وضمان شروط السلامة لهن ولعائلتهن من هذا الوباء.

*.امريزيكي

ضمنهن ضحايا حادثة مولاي بوسلهام؛ ودعت الحكومة إلى الإعلان عن «الإجراءات» التي تتخذها من أجل معالجة واجتثاث ظروف وعوامل الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها النساء بشكل عام والتي عمقتها جائحة كورونا وجعلتها تظهر بشكل جلي للعلن



أكثر من أي وقت مضى». وأكدت الفيدرالية على أن بؤرة للاميمونة بالقنيطرة تدعونا لضرورة «مسائلة الحكومة لتحديد المسؤولية وتحديد أسباب

طالبت فدرالية رابطة حقوق النساء نواب الامة بضرورة مسائلة الحكومة وقطاعاتها المختصة حول ظروف وملابسات انتشار الفيروس في صفوف النساء العاملات بهذه الحدة في الضييعات والوحدات الصناعية التي تشغلهن مع ترتيب المسؤوليات، وذلك على خلفية ظهور بؤرة خطيرة لنفسي فيروس كوفيد 19 المستجد بمنطقة الغرب وتحديدا على مستوى جماعات لالة ميمونة بالقنيطرة. وحدرت الفيدرالية من ان «ظهور بؤرة لالة ميمونة والشوايف وجماعة مولاي بوسلهام بمنطقة الدلالة والتي تعرف أكبر تجمع ليد العاملة خاصة منها النسائية في الضييعات والوحدات الصناعية للفراولة قد يهدد بوقوع كارثة وبائية بالمنطقة لم يعرفها المغرب منذ تسجيل أولى الإصابات به، لكون هذه البؤرة الخطيرة تتزامن مع بدأ عملية تخفيف الحجر الصحي الذي لازال يتطلب توفير المزيد من الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية الضرورية. وطالبت الفيدرالية بضرورة تبيان «حقيقة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في علاقتها ببعض ارباب الضييعات الفلاحية والوحدات الصناعية من أجل احترام فعلي لحقوق العاملات وضمان الحماية الصحية والاجتماعية لهن والقضاء على مظاهر التمييز والعنف ضدهن»؛

وساللت الفيدرالية الحكومة «إلى متى سيستمر الاستهتار بأرواح وسلامة وأمن العاملات الفلاحيات في بعض وسائل النقل التي لا تراعي أدنى شروط السلامة والأمن والتي تحملهن من وإلى مقار العمل واودت بحياة العشرات منهن



الفنان الأمازيغي جواد أمازيغ في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

الفنانون الأمازيغ لا يحظون بالتقدير اللازم في وطنهم الأم

اعتبر الفنان الأمازيغي جواد أمازيغ، ابن تنغي، غيابه في المحافل والتظاهرات الفنية في المغرب، راجع إلى قلة التقدير الذي يحظى به الفنانون داخل الوطن، فأغلب الفنانين، في رأيه، خاصة الأمازيغ لا يحظون بالتقدير، ولا يتلقون أي مساعدات من أجل تحسين مستواهم الفني، كما أن آفاق الفنان تظل محدودة، والجميع في المغرب ينتظر من الفنان أن يصبح نجما من غير دعم. وقال إن لا أحد يهتم بالفنان، في غياب تام لسياسة فنية، ما يجعل الفنان يقاتل لوحده، بالإضافة إلى المحسوبة والزبونية، الشيء الذي يساهم في اقضاء مجموعة من الفنانين الذين لا يقبلون المساومة.

فنية، ما يجعل الفنان يقاتل لوحده، بالإضافة إلى المحسوبة والزبونية، الشيء الذي يساهم في اقضاء مجموعة من الفنانين الذين لا يقبلون المساومة، رغم قيمتهم الفنية.

* كيف ننظر إلى مستقبل الأغنية الأمازيغية وإلى الأمازيغ باسبانيا؟

** في الحقيقة، وكما يعلم الجميع، موسيقانا وثقافتنا تحظى بتقدير كبير، خاصة في منطقة كاتالونيا، حيث الشعور بالقرب الثقافي من الجانبين، فنحن نتقاسم أشياء كثيرة، سواء على مستوى اللغة وطريقة تفكيرنا وطريقة عيشنا، فهناك الكثير من القواسم المشتركة بيننا، بل إن الأمازيغية تعتبر ثالث اللغات الأكثر تداولاً في الأراضي الكاتالونية. وفيما يخص الموسيقى فالجمهور الكاتالوني صعب المراس ويصعب إرضاءه فنياً، فليس من السهل الغناء لجمهور ذواق يمتلك أذن موسيقية ومفاهيم موسيقية مقارنة مع الجمهور الأمي موسيقياً.

* بعض الفنانين يستنكرون ما تعرض لهم ألبوماتهم من قرصنة ونشرها على المواقع الإلكترونية في الوقت الذي هم في أمس الحاجة إلى نجاحها. في حين هناك من الفنانين من يعتبرون أن هذه المواقع هي طريق أخرى لبلوغ النجاح. ما موقفكم من وسائل التواصل الحديثة الإلكترونية؟ وما دورها في نجاح الفنان؟

** بصراحة مواقع التواصل الاجتماعي لها إيجابيات كما لها سلبيات، وأكد أنه من الصعب

ومن طبيعة الحال، انتهى بي المطاف في اسبانيا لأسباب عديدة، لكن ما سحرني فيها أكثر هو غناها الفني الذي تتميز به، والتنوع الموسيقي من الشمال إلى الجنوب، ولأن برشلونة أيضاً مدينة مفتوحة ومنفتحة على الثقافات الأخرى مع الإمكانيات التي تتوفر عليها وانتاحتها على الخارج.

* إلى ما يرجع غيابك عن الساحة الفنية بالمغرب؟

** غيابي يرجع إلى قلة التقدير الذي يحظى به الفنانون هناك، فأغلب الفنانين خاصة

* مرحبا بك في جريدة «العالم الأمازيغي». بداية من هو جواد أمازيغ ومتى بدأ مسارك الفني.

** أستهوطني الموسيقى منذ الصغر، قمت بتأليف أغنية في سن الرابعة، كنت أغنيها في كل مرة. وفي سن العاشرة، قادني شغف الموسيقى إلى صنع قيثارة خاصة بي استعملت «كابلات» فرامل الدراجة مع لوح خشبي، وفي الثالثة عشر من عمري، حصلت على أول قيثارة لي، ولكن حينها كنت اهتم فقط بالإيقاع، وبعد ذلك بدأت أغني في الأعراس وفي الحفلات وفي بعض الفنادق مع مجموعة من الأصدقاء، وكانت اغانينا تتمحور حول تيمات لها علاقة بمنطقتنا.

* أنت الآن مستقر بالديار الأسبانية، وأكد أنك من الفنانين الذين هاجروا بحثاً عن أفق جديدة لمسيرتهم الفنية. بحيث نجد فئة من الفنانين يشعرون أن فرصهم للنجاح في بلادهم محدودة. ما رأيك ولماذا اخترت اسبانية كبداية لاستقرارك؟

** أكيد أنه من بين الأسباب الرئيسية التي جعلتني افكر في الهجرة إلى أوروبا، كوني بحاجة إلى التطور، وتغيير الفضاء، والبحث عن طرق أخرى لتحقيق الذات، واكتشاف أنواع أخرى من الثقافات واشكال أخرى من الموسيقى، لأنه لطالما كنت مهتماً بالاندماج مع أنواع أخرى من الموسيقى، وخاصة الموسيقى الإسبانية، مثل الرومبا الكاتالونية والفلامنكو.



الأمازيغ لا يحظون بالتقدير، ولا يتلقون أي مساعدات من أجل تحسين مستواهم الفني، كما أن آفاق الفنان تظل محدودة، وينتظرون منك أن تصبح نجما من غير دعم، ففي بلدنا لا أحد يهتم بالفنان، إضافة إلى غياب سياسة

الشباب المغربي YAZ يمر إلى المرحلة النهائية من مسابقة AMAZIGH VOICE

أما المركزين الآخرين فتم اختيارهم من طرف لجنة تحكيم فنية مكونة من مهنيين وفنانين وموسيقيين ومنتجين...

والذي سيحالفه الحظ لتسجيل ألبومه الأول وفيديو كليب بالإضافة إلى المشاركة في مهرجان LES BELLES NUITS DE TIGZIRT، الفائز بالمرتبة الثانية سيتمكن من تسجيل أغنية بالإضافة إلى فيديو كليب للمشاركة في فينفسالمهرجان، أما الفائز بالمرتبة الثالثة والأخيرة بدوره سيتمكن من المشاركة بالمهرجان المذكور سلفاً.



في إطار المسابقة الفنية AMAZIGH VOICE المنظمة من طرف EV'PLAY و BERBERE TELEVISION MASSAESSYLE و AMAZIGH STYLE و PACTE IMMO، والتي شارك فيها 213 مترشح بمقطع فيديو، إثرها تم انتقاء 21 مقطع فيديو وتم نشرهم على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنظمين. استناداً إلى المعايير المحددة من طرف اللجنة المنظمة تم انتقاء 5 مشاركين للتأهل إلى المرحلة النهائية التي ستقام بالجزائر، من بينهم الشاب المغربي ياسين أزواوي الملقب بـ YAZ.

شارك YAZ في المرحلة الأولى من المسابقة بمقطع موسيقي من أغنية «اليس ن ميدن» تكريماً لروح الراحل «نبا»، العضو المؤسس لفرقة «صاغرو باند» الأمازيغية المغربية. كما كان متوقفاً، فإن المشاركون الثلاثة الأوائل الذين استطاعوا الحصول على أكبر عدد من المشاهدات على الصفحتين Ev'Play و Berbère Télévision هم من سيحالفهم الحظ للمرور إلى الدور النهائي،

يأسين أزواوي

زكريا الغفولي يحتفي بالتراث الأمازيغي عبر أغنيته «أويدا ياوا»



أحتفى الفنان المغربي زكريا الغفولي بالتراث الأمازيغي من خلال إصداره أغنية جديدة صورها بطريقة الفيديو كليب، تحت عنوان «أويدا ياوا»، يحتفي عبره من جديد بالتراث المغربي الأمازيغي. وجاء اختيار الغفولي، هذه المرة، لأغنية «أويدا ياوا» من الأطلس المتوسط، والتي قدمها بلمسته الخاصة رغبة منه في إعادة الاعتبار لتراث والإيقاع الأمازيغي، على شاكلة أغنيته «الحبينو» و «باهرا باهرا».

عبر بوابة الموسيقى التراثية الأمازيغية، وذلك بعدما لقيت أعماله المجددة لها، مثل «حبينو» و «باهرة باهرة» صدا طيباً. واستطاعت أغنية أويدا ياوا أن تحقق نجاحاً كبيراً إذ حصدت أكثر من 800 ألف مشاهدة بعد يومين من طرحها على يوتيوب، كما تمكنت من احتلال المرتبة الثانية ضمن قائمة الفيديوهات الأكثر مشاهدة.

أويدا ياوا هي أغنية رومانسية عاطفية من كلمات محمد المغربي وحسن ديكوك، وألحان ديكوك نفسه، وتوزيع وميكساج وماستورينغ أشرف بنصفية. ويتطلع الغفولي إلى تحقيق نجاح جديد

رئيس التجمع العالمي الأمازيغي يطالب بإعادة بناء «اتحاد دول شمال إفريقيا» في احترام تام لحقوق الأمازيغ وإيجاد حل للمأساة الليبية



إسماعيل ولد الشيخ أحمد



نور الدين الري



سامح شكري



صبري بوقادوم



ناصر بوربيعة

لشعوبها. إنه صراع مصطنع يهدد اقتصاداتها الهشة بالإفلاس الذي يفاقمه انتشار فيروس كورونا المستجد، والانخفاض المهول لأسعار النفط، وتوقف الأنشطة الصناعية والسياحية والتجارية وغيرها. وهكذا، عوض أن تكون هذه الدول أول من يقدم الدعم والمساندة للشعب الليبي الشقيق، لم يجد المسؤولون الدبلوماسيون بكل من الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية سوى عبارات الندم لتبادلها... وحدها تونس عبرت عن قلقها العميق إزاء تصاعد العنف في ليبيا، ولا سيما تصاعد الهجمات العشوائية ضد المدنيين، بما في ذلك الأطقم الطبية والمرافق الصحية. ولم تتوان في تذكير الأطراف المتحاربة بالتزاماتها وما يستتبعه القانون الإنساني الدولي، داعية إياهم إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق في كامل التراب الليبي. إن تونس أكدت بشكل قاطع لا غبار عليه، بأن الحل العسكري لن ينجح في ليبيا، مستشهدة في ذلك بحصيلة السنوات التسع الماضية من الصراع وآثارها المدمرة على كل مظاهر الحياة اليومية لليبيين. لقد دعت تونس جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط الفوري في الهدنة الإنسانية المعنوية إلى الانخراط الفوري في الهدنة الإنسانية ووضع حد نهائي لجميع العمليات العسكرية، وذلك من أجل تعيد الطريق أمام وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة الظروف الملائمة والمواتية لاستئناف المسلسل السياسي والمصالحة الوطنية [4].

إن كل دول شمال إفريقيا مدعوة لاستخدام كل ما لديها من نفوذ دبلوماسي (المغرب وتونس لدى حكومة فايز السراج، ومصر والجزائر على الجنرال خليفة حفتر وموريتانيا لدى كلا الطرفين) للوصول إلى تخفيف التصعيد والتوترات بين الأطراف الليبية المتحاربة، ووقف فوري، وذلك بهدف منع المزيد من تدهور الأوضاع وكل أشكال الهجوم على المدنيين.

إنكم مدعوون ومطالبون، أكثر من أي وقت مضى، أمام التاريخ، بالاتحاد في هذا الظرف الحرج لبلد مجهوداتكم الدبلوماسية من أجل إعادة إطلاق عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون أنفسهم، مبنية على الحوار وعلى مصالحة وطنية حقيقية، تحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحدتها، من خلال تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، بعد اعتماد ميثاق دستوري. «دستور يتضمن وجوب الاعتراف باللغات والهويات الليبية، بما في ذلك اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، وكذا نظام سياسي فيدرالي مع تمثيلية المناطق المهمة الثلاث في ليبيا داخل الهيئات العليا للسلطة.

فإذا كان الرئيس المنتخب، على سبيل المثال، ينتمي إلى منطقة برقة، فينبغي أن يكون رئيس الحكومة ورئيس البرلمان من مناطق أخرى، في منطقة طرابلس والجنوب-الغربي (نفوسة - فزان)».

إنكم ملزمون بالقيام بدور أساسي ومهم والمساهمة بشكل نشيط في حل الصراع الليبي ووقف الغزو السياسي-العسكري العربي الجديد الذي تقوده دول الخليج من جهة، والدولة العثمانية من جهة أخرى. إنها فرصة مناسبة لإعادة البناء السياسي لهذا الفضاء الإقليمي الكبير المتمثل في شمال إفريقيا.

رشيد راخا

814 قبل الميلاد. ينبغي أن يشمل الاتحاد الإقليمي الجديد، من الغرب إلى الشرق، البلدان التالية: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر وبلاد الطوارق في الساحل. ولإعادة البناء على أسس جديدة تركز على مستقبل ورفاهية الشعوب المعنية؛ يجب على هذا الاتحاد أن يضمن حقوق الجميع دونما تمييز على أساس الجنس، بين الرجال والنساء، أو العرق أو اللغة أو الدين [2]. اتحاد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ويؤسس لنظام سياسي اتحادي، انسجاما مع «بيان تامازغا» المبني على الحق في الحكم الذاتي للجهات [3].

إنه نوع من النظام الفدرالي من شأنه أن يحل قضية الصحراء المغربية والمشاكل الاجتماعية والسياسية في منطقة القبائل، اتحاد باستطاعته، أولا وقبل كل شيء، أن يوقف ويضع حدا للحرب الأهلية الليبية. إن اصطناع كيان وهمي «عربي» فوق أرض أمازيغية جنوب المغرب لا يزال يسمم العلاقات الجزائرية المغربية، حتى إبان فترة الحرب ضد كوفيد-19. إن إنشاء جبهة البوليساريو واستغلالها والتلاعب بها، دمر الاقتصادات الوطنية لشعبين شقيقين على مدى 45 عامًا، واضطر البلدين إلى تخصيص ميزانيات هائلة في سباق مجنون نحو التسلح وشراء المزيد من العتاد العسكري بدلاً من إنفاق تلك الأموال الطائلة لتحسين الوضع الاجتماعي

محل «اتحاد المغرب العربي» الضعيف المترهل الذي اضحى في حالة احتضار.

ينبغي أن يتأسس هذا الاتحاد الجديد على رؤية أفريقية-أمازيغية أكثر من الاعتماد على الاعتبارات الأيديولوجية العربية-الإسلامية التي عفا عنها الزمن، والتي ما فتئ المفكر الراحل محمد أركون يشجبها [1]. اتحاد إقليمي جديد، كالاتحاد الأوروبي، يقوم على التاريخ العريق لهذه القارة والذي يستمد جنوره من الحضارة الأمازيغية. اتحاد سيعاد بناؤه في احترام تام للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، وكذا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/295، المؤرخ في 13 سبتمبر 2007. اتحاد يعطي الأولوية لحقوق المرأة، ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدها، واحترام التنوع الإثني واللغوي، وتعدد وحرية المعتقدات الدينية، والتعدد الحزبي. اتحاد قائم، في نهاية المطاف، على القيم والمبادئ الديمقراطية.

إذا كان الأوروبيون يفخرون بكون قارتهم هي مهد الديمقراطية التي نشأت في مدينة أثينا اليونانية، حوالي 800 سنة قبل الميلاد، فلنا أن نفتخر نحن الأفارقة أيضا بأسلافنا الذين كان لهم الفضل والريادة في اختراع «الديمقراطية» بمدينة قرطاج، تحت حكم الملكة «عليسة» (ديدون) في

إلى أصحاب المعالي الوزراء - السيد ناصر بوربيعة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج / المملكة المغربية

-السيد صبري بوقادوم، وزير الشؤون الخارجية / الجمهورية الجزائرية

-السيد سامح شكري وزير الخارجية / جمهورية مصر العربية

-السيد نور الدين الري، وزير الشؤون الخارجية / الجمهورية التونسية

-السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج / الجمهورية الموريتانية

الموضوع: إعادة بناء «اتحاد دول شمال إفريقيا» في احترام تام لحقوق الأمازيغ وإيجاد حل للمأساة الليبية

معالي السادة الوزراء، باستثناء تونس، لم تخلد أية دولة بشمال إفريقيا ذكرى «اليوم العالمي لأفريقيا» التي صادفت هذه السنة يوم الاثنين 25 ماي 2020. ونغتنم هذه الفرصة لنثير انتباهكم إلى مسألتين أساسيتين، وهما إعادة بناء اتحاد دول شمال إفريقيا والحرب الأهلية الليبية.

الاتحاد الأوروبي يرد على التنظيمات الأمازيغية ويؤكد أن ملف ليبيا يندرج ضمن أولويات الأجندة الأوروبية



إجراءات ملموسة مثل إطلاق عملية إيريني العسكرية الجديدة للاتحاد الأوروبي. «ولضمان جاهزية ليبيا لمواجهة جائحة كوفيد-19»، فقد قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة برامج تعاونه من أجل إعادة منح حوالي 100 مليون يورو دعما للنظام الصحي ومن أجل الرفع من قدرة ساكنتها على التحمل». تضيف ذات الرسالة.

وتأمل روزاماريا جيلي في ردها على رسالة التنظيمات والجمعيات الأمازيغية أن «تؤكد هذه النقاط المساهمة القوية للاتحاد الأوروبي في هذه الظروف العصيبة من أجل ليبيا، كما أن إصرارنا والجهود الدائمة للمجتمع الدولي تنتهي لا محالة معاناة الشعب الليبي وستعيد بناء دولة ليبية مستقرة وأمنة ومزدهرة». وفق ما جاء في الرسالة.

يذكر أن عدد من التنظيمات والجمعيات الأمازيغية بأوروبا، يتقدمها التجمع العالمي الأمازيغي، طالبت في رسالة وجهتها إلى كل من أورسولا فون دير لين، رئيسة المفوضية الأوروبية، و تشارلز ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، و ديفيد ساسولي، رئيس البرلمان الأوروبي، و جوزيب بوريل، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بـ«الإدراج الفوري لملف النزاع الليبي ضمن مخططات وبرامج الاتحاد الأوروبي لما بعد جائحة كوفيد-19.

ردًا على رسالة عدد من التنظيمات الأمازيغية، أكدت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، في رسالة إلى رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد راخا، أن «ملف ليبيا يندرج ضمن أولويات الأجندة الأوروبية ونحن عازمون على لعب دور مهم في من أجل الوصول إلى حل سلمي للانتقال الليبي عن طريق عملية سياسية شاملة تأخذ بعين الاعتبار آراء كل الأطراف الليبية».

وعبرت مديرية الشرق الأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط لدى الاتحاد الأوروبي، عن شكرها للتنظيمات والجمعيات الأمازيغية على رسالتهم بتاريخ 19 ماي «حيث أعربتم عن قلقكم إزاء الوضع في ليبيا وتأثيره على منطقة المتوسط برمتها». مضيفة في ردها: «نتفق مع ضرورة دعم الاتحاد الأوروبي لليبيا من أجل استتباب الأمن والاستقرار، وخاصة من خلال تنفيذ عملية برلين بقيادة الأمم المتحدة».

وأكدت الرسالة التي توصل بها رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، أن الاتحاد الأوروبي انخرط بشكل فعال في عملية برلين و«نستمر في حث جميع الفاعلين الليبيين والدوليين والإقليميين على العمل للعودة إلى المفاوضات السياسية كحل لا محيد عنه للأزمة الليبية».

وأضافت أن الاتحاد الأوروبي «دعا باستمرار من خلال تصريحات نيابة عن الدول الأعضاء إلى وضع حد للقتال واستئناف المحادثات العسكرية 5+5 بجنيف التي تقودها الأمم المتحدة بخصوص وقف شامل لإطلاق النار، كما نواصل جهودنا بالتواصل مع مختلف الأطراف المعنية ومن خلال

إننا نعلم أن وباء كوفيد-19 ألحق الخراب ولا يزال يعيث فسادا، لا سيما على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي. وفي انتظار رفع الحجر الصحي واستعادة الانتعاش الاجتماعي والتريجي التي تفرضا فترة ما بعد الجائحة، نحن مدعوون جميعا للعمل والتفكير سويا في السياسات الجديدة المتعلقة بالتنمية البشرية والاقتصادية في شمال إفريقيا.

إن ثروة تامازغا (شمال أفريقيا)، كما قال الكاتب الطاهر بن جلون، ليست هي الهيدروكربونات أو الفوسفات أو السياحة أو الصيد البحري أو الفلاحة، بل رأسمالها البشري، يتمثل في نساها ورجالها المجندين لمحاربة جائحة كوفيد-19، والمجاعة والتخلف.

إننا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أمام لحظة تاريخية للتفكير والتصرف جميعا بشكل مسؤول وإيجابي بخصوص العلاقات جنوب-جنوب، التي تضمن وتتيح الربح والاستفادة للجميع، من أجل سياسة تنمية إقليمية وإعادة بناء اتحاد دول شمال إفريقيا، على أسس جديدة، أكثر واقعية وبرامغامية، والتي ستحل